جامعة المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

العنوان:

أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1970-2013 (دراسة تحليلية قياسية)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية ونقود.

إعداد الطالبة:

نسيمة بن يحي

إشراف الأستاذ/ الدّكتور:

مورادتهتان

أعضاء لجنة المناقشة

1.البروفيسور: عبد الوهاب رميدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيسا
2.مورادتهتان	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
3.موسى سعداوي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
4.جلول بن عناية	أستاذ محاضر (أ)	جامعة خميس مليانة	عضوا ممتحنا

السّنة الجامعية 2014/2013



الإهداء

إلى من رباني على التُّقى والفضيلة وكان درع أمان أحتمي به من غدر الزمان وتحمل عبء الحياة حتى لا أحس بالحرمان قرة عيني "أبـي" أطال الله في عمره.

إلى من نزفت لأجلي دمها وحليبها إلى من تسرها عودتي ويحزنها فراقي... إلى منبع الحب والحنان سر وجودي "أمـي" أطال الله في عمرها.

إلى من لا تحلو الحياة بدونهم إخوتي: أمال، أحمد، عبد الرزاق، أيمن، إسلام.

إلى روح جدتي الطاهرة رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه.

إلى كل من يشاركني في لا إله إلا الله محمد رسول الله(صلى الله عليه وسلم).

نسيمة بن يحي

شكر وتقدير

"ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

سورة النمل، الآية 19

الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.....

أتقدم ببالغ الشكر والامتنان وخالص الثناء إلى **جميع أساتذة** كلية العلوم الاقتصادية- جامعة المدية– على ما قدموه لنا من أنوار أضاءت لنا درب مشوارنا الدراسي، فلهم مني فائق التقدير والعرفان، وأخص بالذكر **أ/د تهتان موراد** الذي أشرف وتابع هذا العمل، لم يبخل علي بجهده المتواصل وأفكاره النيرة وإرشاداته السديدة وآرائه القيمة، جعلها الله في ميزان حسناته إن شاء الله.

كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة الموقرين **أعضاء لجنة المناقشة** على قبولهم مناقشة وتسخير جزء من وقتهم لقراءة هذه المذكرة.

وشُكري موصول إلى من ساعدوني في اجتياز هذا العمل **حسناوي مرزاق، تُومي سعيد، رامي أمين** فجزاهم الله عني خير الجزاء.

مستخلص:

يستهدف هذا البحث دراسة أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970- 2013) باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR، ولغرض اختبار مدى استقرارية البيانات فقد تم استخدام مجموعة من المقاييس الإحصائية في هذا المجال، وكانت النتائج تشير إلى أن:

النمو الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية وتسعى معظم الدول إلى تحقيقه للالتحاق بركب الدول المتقدمة، ويظهر أثر السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي على اعتبار أن الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية من مكونات الطلب الكلي والعرض الكلي على التوالي، وعليه فإن التغيرات التي تحدث فيهما تنعكس على النمو الاقتصادي، أما عن أثر الصدمات في هذه الأدوات فتظهر من خلال ما يلي:

حدوث صدمة هيكلية ايجابية في الإنفاق العمومي بمقدار انحراف معياري واحد، يكون لها أثر ايجابي ومعنوي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي على المدى القصير والمتوسط والطويل، أما عن أثر هذه الصدمة في الإيرادات العمومية فهو أثر ايجابي لكن في تناقص من فترة إلى أخرى، هذا التأثير الموجب على الناتج الداخلي الخام الحقيقي يرتبط ببرامج الإنعاش الاقتصادي وسياسة التوسع في النفقات العامة مما يدل على أن النموذج مستقر.

في حين أن حدوث صدمة في الإيرادات العمومية بمقدار انحراف معياري واحد يكون لها أثر ايجابي ومعنوي واستجابة فورية لكل من الناتج الداخلي الخام الحقيقي والنفقات العمومية على المدى القصير، أما على المدى المتوسط والطويل فهناك استجابة ضعيفة لانخفاض أثر الصدمات في الإيرادات العمومية مما يعني أيضا أن النموذج مستقر.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الصدمات الاقتصادية، السياسة المالية.

Extract:

This research aims to study the impact of shocks tools of fiscal policy on economic growth in Algeria for the period (1970- 2013) using the rays of the autoregressive VAR, for the purpose of testing the stability of the data has been used a set of statistical measures in this area, and the results indicate that:

Economic growth goal of any economic policy that seeks most states to be achieved to join up with the developed countries, and shows the impact of fiscal policy to achieve economic growth, on the grounds that public expenditure and public revenues of the components of aggregate demand and aggregate supply, respectively, and therefore the changes that occur in them reflected on economic growth, as for the impact of shocks in these tools are shown through the following :

Shock structure positive in public spending by one standard deviation, have a positive impact and a morale-boosting GDP real short-term, medium and long term, but the impact of this shock on public revenues is a positive impact, but in a decrease from one period to another, this positive effect on real GDP associated programs of economic recovery and expansion policy in public expenditure which indicates that the model is stable.

While the shock in public revenues by one standard deviation have a positive impact and a significant and immediate response for each of the gross domestic product and real public expenditure in the short term, the medium term and long term, there is a weak response to the low impact of shocks in public revenues, which also means that the model stable.

Key words: economic growth, economic shocks, fiscal policy.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء. شكر وتقدير. ملخص البحث. فهرس المحتويات. قائمة الأشكال. قائمة الجداول. قائمة الملاحق.	I-V VI– X
مقدمة عامة.	أ- خ
الفصل الأول: النمو الاقتصادي – المفاهيم والنظريات -.	
تمهيد.....	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	3
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه.....	3
المطلب الثاني: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية.....	5
المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي وقياسه.....	6
المطلب الرابع: اقتصاديات النمو الاقتصادي.....	10
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	13
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي.....	13
المطلب الثاني: نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي.....	19
المطلب الثالث: النظرية الكلاسيكية المحدثة في النمو الاقتصادي.	20
المطلب الرابع: النظرية الكينزية والنيوكينزية ونظرية النمو الحديثة في النمو الاقتصادي.....	22
المبحث الثالث:نماذج النمو الاقتصادي	26
المطلب الأول:النماذج النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي.....	26

فهرس المحتويات

- نموذج هارود- دومار. - نموذج سولو 1956.	
المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي..... - نموذج لوكاس 1988. - نموذج بول رومر 1986. - نموذج بارو 1990. - نموذج قروسمان- هيلبمان 1991 ونموذج أجيون وهوايت 1992	35
المطلب الثالث: تقييم نظريات النمو الذاتي.....	42
خلاصة.....	44
الفصل الثاني: الإطار النظري للصدمات الاقتصادية	
تهميد.....	46
المبحث الأول: مفاهيم أولية حول الصدمات الاقتصادية	47
المطلب الأول: تعريف الصدمات الاقتصادية.....	47
المطلب الثاني: أنواع الصدمات الاقتصادية.....	48
المطلب الثالث: أسباب الصدمات الاقتصادية.....	50
المطلب الرابع: مصادر الصدمات الاقتصادية.....	52
المبحث الثاني:صدمات الطلب وآثار السياسة المالية المترتبة عنها	54
المطلب الأول: طبيعة صدمات الطلب.....	54
المطلب الثاني: السياسة المالية والتوازن الداخلي والخارجي.....	60
المطلب الثالث: آثار السياسة المالية من جانب الطلب.....	64
المطلب الرابع: السياسات الحكومية الموجهة لمعالجة آثار الصدمات الداخلية.....	70
المبحث الثالث: صدمات العرض والآثار المترتبة عن السياسة المالية	72
المطلب الأول: طبيعة صدمات العرض.....	72
المطلب الثاني: آثار السياسة المالية من جانب العرض.....	76
المطلب الثالث: الصدمات الخارجية وأثرها في الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية....	79
المطلب الرابع: السياسات الحكومية الموجهة لمعالجة آثار الصدمات الخارجية.....	87

فهرس المحتويات

خلاصة.	89
الفصل الثالث: النمذجة القياسية لدراسة أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد.	91
المبحث الأول: مسار السياسة المالية في الجزائر	92
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأدواتها.....	92
المطلب الثاني: تطور أداء السياسة المالية خلال الفترة من 1970- 1988.....	96
المطلب الثالث: تطور أداء السياسة المالية حلال الفترة من 1989- 1999.....	101
المطلب الرابع: تطور أداء السياسة المالية خلال الفترة من 2000- 2013.....	107
المبحث الثاني: تقديم النموذج ودراسة المتغيرات	116
المطلب الأول: تقديم وتعريف المتغيرات.....	116
المطلب الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية.....	117
المطلب الثالث: دراسة السببية بين المتغيرات.....	131
المطلب الرابع: اختبار التكامل المشترك.....	132
المبحث الثالث:ديناميكية نموذج VAR	136
المطلب الأول: شروط الاستقرار.....	136
المطلب الثاني: تحليل الصدمات(دوال الاستجابة).....	137
المطلب الثالث: تحليل التباين.....	138
خلاصة.....	139
خاتمة عامة	
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الأشكال
والجداول والملاحق

قائمة الأشكال والجداول والملاحق

1/ قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تأثير زيادة الموارد المادية والبشرية على منحنى إمكانيات الإنتاج	11
02	تصورات "آدم سميث" للنمو الاقتصادي	14
03	تحليل "دافيد ريكاردو" للنمو الاقتصادي	16
04	تحليل"مالتوس" للنمو الاقتصادي	17
05	نموذج "كينز" البسيط لتحليل المتغيرات الاقتصادية	23
06	نموذج "هارود" في حالة Gn< Gw	28
07	نموذج" هارود" في حالة Gw< Gn	28
08	الثلاثية المستحيلة	55
09	صدمات عرض النقد الإيجابية	58
10	صدمات الطلب على النقود الإيجابية	59
11	صدمات عرض النقد السلبية	59
12	صدمات الطلب على النقود السلبية	60
13	تمثيل منحنى IS	61
14	تمثيل منحنى LM	62
15	التوازن الداخلي	62
16	أثر توسع السياسة المالية في نظام الصرف الثابت	63
17	أثر توسع السياسة المالية في نظام الصرف المرن	64
18	أثر زيادة النفاق العام على زيادة الناتج	67
19	ميل منحنى LM ضعيف	68
20	ميل منحنى LM كبير	68
21	انتقال منحنى فيليبس	73
22	صدمات العرض الموجبة والسالبة	74

قائمة الأشكال والجداول والملاحق

23	أثر انخفاض العرض على بعض المتغيرات	75
24	آثار التخفيض في معدل الضريبة	77
25	تطور معدلات التبادل التجاري الدولي في الدول النامية للفترة من 1973-1983.	81
26	تأثير صدمات سياسة المالية العامة العابر للحدود	84
27	ذروة تأثير صدمات سياسة المالية العامة على الاقتصاديات الأخرى	85
28	تطور الرصيد الموازني للجزائر للفترة من 1970-1988	100
29	دراسة استقرارية السلسلة $LPIB_R$	119
30	دراسة استقرارية السلسلةLDEP	123
31	دراسة استقرارية السلسلةDLDEP	125
32	دراسة استقرارية السلسلة LREC	128
33	دراسة استقرارية السلسلة DLREC	130
34	منحنيات استقرارية النموذج VAR	136

2/ قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	التفرقة بين النمو والتنمية الاقتصادية	05
02	التطور التاريخي لنظريات النمو الاقتصادي	25
03	تصنيف صدمات الطلب	55
04	تأثير صدمة ارتفاع سعر الفائدة على بعض دول الجنوب خلال الثمانينيات	82
05	توزيع الاستثمارات حسب المخططات الوطنية (1967-1989)	98
06	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة (1970-1988)	101
07	تطور الرصيد أليزاني للجزائر للفترة 1989- 1999	105
08	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1989-1999	106
09	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)	107
10	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو(2005-2009)	108
11	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو(2010-2014)	110
12	تطور الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية (PIB%) للفترة 2000-2013	112
13	تطور أسعار النفط للفترة 2000- 2013	112
14	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (2000- 2013)	113
15	بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري من 2000- 2013	114
16	تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة $LPIB_R$	118

17	نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) للسلسلة $LPIB_R$	118
18	تحديد درجة التأخير P للسلسلة$DLPIB_R$	120
19	نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) للسلسلة $DLPIB_R$	121
20	تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة LDEP	122
21	نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) للسلسلة LDEP	122
22	تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة DLDEP	124
23	نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) للسلسلة DLDEP	124
24	تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة LREC	126
25	نتائج اختبار ديكي فولر البسيط(DF) للسلسلة LREC	127
26	تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة DLREC	129
27	نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) للسلسلة DLREC	129
28	نتائج تطبيق برنامج اختبار Granger للسببية بين المتغيرات	131
29	تحديد درجة تأخير مسار VAR	133
30	نتائج اختبار التكامل بطريقة johansen	134

3/ قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور الرصيد الموازني للجزائر 1970- 1989	160
02	المعطيات الاقتصادية	161
03	نتائج اختبار ديكي – فولر للسلاسل الزمنية	163
04	اختبار السببية بين المتغيرات لـ Granger	172
05	اختبار التكامل المشترك لـ johansen	172
06	تقدير نموذج VAR	173
07	منحنيات الصدمات العشوائية	174
08	جداول الصدمات العشوائية	175
09	منحنيات تباين الخطأ	177
10	جداول تباين الخطأ	178

-مقدمة عامة-

مقدمة عامة

مقدمة:

تعتبر السياسة المالية أحد المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية إلى جانب السياسة النقدية، حيث تستطيع الحكومة من خلال استخدام هذه الأدوات الوصول إلى أهدافها الاقتصادية، كما تساهم بتأثيرها في الدورة الاقتصادية عن طريق تكييف نفقاتها وفق الوضع الاقتصادي القائم.

وركز الفكر المالي على الإنفاق العام باعتباره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي، فالإنفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي، حيث ازدادت النفقات العامة للدولة حجما مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة نتيجة تأثير عدة اعتبارات منها: اتساع نطاق النفقات العامة لأنها أصبحت تُشكل نسبة هامة من الدخل الوطني بحيث لم تعد هذه النفقات مقصورة على تحويل وظائف الدولة التقليدية بل أصبحت أداة من أدوات السياسة الاقتصادية من خلال التحكم بالقوة الشرائية، وإعادة توزيع الدخل وأخيرا في حجم التشغيل والدخل الوطني.

من جانب أخر فإن الجزائر ومنذ عام 2001، استخدمت وبشكل خاص الأدوات المالية لإنعاش أو تحفيز الاقتصاد الوطني من خلال سياسة التوسع في الإنفاق العام، ضمن ما سُمي أولا بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو، ثم مخطط توطيد النمو الاقتصادي بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي من 28,57% سنة 2000 إلى حوالي 34,76 % سنة 2013. فالمبالغ الضخمة التي تم اعتمادها لتمويل هذه البرامج تُعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي، تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية **ظاهريا**، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة.

لقد انصب الاهتمام في أغلب الدراسات النظرية والتطبيقية المتوفرة على طبيعة تأثير صدمات السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، بينما حظيت السياسة المالية باهتمام قليل، لكن مع ظهور الأزمة المالية الأخيرة (الرهن العقاري) و تداعياتها تمت إعادة النظر في دور السياسة المالية الاستقراري، ومحاولة إيجاد حقائق تجريبية أو تطبيقية تُفضي إلى إجماع حول طبيعة تأثير الصدمات النوعية أو الهيكلية للسياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية،

من هذا المنطلق كان اهتمامنا بموضوع طبيعة تأثير صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي تحديدا نظريا و تطبيقيا.

1- إشكالية البحث :

وعلى ضوء ما سبق تبرز معالم إشكالية البحث التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

ما آثار صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من **الأسئلة الفرعية** هي:

- ❖ هل المتغيرات الاقتصادية المدرجة في مختلف النظريات الاقتصادية كافية لتفسير النمو الاقتصادي؟
- ❖ ما العلاقة الموجودة بين النفقات العمومية والناتج الداخلي الخام(النمو الاقتصادي)؟
- ❖ هل يتأثر النمو الاقتصادي عند حدوث تغيرات غير متوقعة في الإيرادات العمومية؟
- ❖ كيف تكون استجابة النمو الاقتصادي عند حدوث اختلالات في الإيرادات العمومية والنفقات العمومية؟

2- فرضيات البحث:

استنادًا إلى مشكلة البحث وعناصره وللوصول إلى إجابات عن تساؤلاته يُمكن صياغة فرضيات موضوع البحث على النحو التالي:

الفرضية الأولى: المتغيرات الاقتصادية المدرجة في مختلف النظريات الاقتصادية تعتبر كافية لتفسير النمو الاقتصادي في الجزائر؛

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة تبادلية بين النفقات العمومية والناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي)؛

الفرضية الثالثة: حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومية تُمارس أثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير والبعيد؛

الفرضية الرابعة: تُساهم صدمات الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية في تفسير نسبة كبيرة من تقلبات النمو الاقتصادي وذلك نتيجة كبر مضاعفات السياسة المالية.

3- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الاعتبارات التالية:

- ❖ عدم وجود دراسات في أدبيات الاقتصاد الجزائري؛
- ❖ تُمثل الصدمات الداخلية والخارجية جانباً مُهما في الدراسات الاقتصادية، وتسعى إلى تناول أحد الموضوعات الرئيسية المؤثرة في النشاط الاقتصادي؛
- ❖ تُساهم التقنيات الكمية في تحقيق مقاربة واقعية وذات مصداقية لمدى تلاؤم أدوات السياسة المالية مع متطلبات النشاط الاقتصادي في زيادة حجم النمو.

4- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على ما يلي:

- ❖ معرفة الآثار المختلفة لصدمات السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكبرى وبالخصوص النمو الاقتصادي؛
- ❖ كيفية علاج المشاكل والاختلالات الاقتصادية لتحقيق نمو اقتصادي ناجع؛
- ❖ دراسة الاقتصاد الجزائري كحالة تطبيقية للفترة المقصود دراستها.

5- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في البحث:

للإلمام بأهم جوانب هذا الموضوع سوف نعتمد في بدايته على المنهج الاستقرائي.كما سنستخدم أيضا المنهج الوصفي التحليلي للمعطيات التي نحصل عليها من الهيئات الرسمية والخاصة بالجزائر لهذه الفترة. وطبقا لما يقتضيه البحث في جانبه التطبيقي سنعتمد على منهج القياس الاقتصادي وهي نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية وتصحيح الخطأ.

أما عن **أدوات البحث** فشملت:

- ❖ الاستعانة بمختلف المصادر والمراجع العربية والأجنبية، فضلا عن المجلات والتقارير...الخ؛

- ❖ التصفح على شبكة الانترنت للحصول على بعض الدراسات الحديثة؛
- ❖ الاستعانة ببرنامج Eviews للوصول إلى الاستنتاجات والاقتراحات.

6- الدراسات السابقة:

أما فيما يخص الدراسات السابقة، فبعد قيامنا بالمسح المكتبي وجدنا بعض الدراسات المتمثلة في:

- ❖ **دراسة (شيبي عبد الرحيم وبن بوزيان محمد وشكوري سيدي محمد)**، قدّمت هذه الدراسة كمقال **بعنوان: الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر،دراسة قياسية للفترة 1965-2007**، حيث توصل الباحثون إلى أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة بـ 1 % (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط وبمضاعف صغير جدا، أما في المدى المتوسط والطويل فسيتولد تأثير سلبي. أما تأثير هذه الصدمة على معدلات التضخم والفائدة فقد جاءت إيجابية بالنسبة لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي، فهناك تأثير إيجابي معنوي على الاستهلاك، وتأثير سلبي لهذه الصدمة على الاستثمار الخاص.مما يعني بأن السياسات الانفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تُمارس نوعا من الآثار اللاكينزية من خلال ظهور آثار المزاحمة.

كما أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومية سيكون لها أثر معنوي إيجابي على حجم الإنفاق الحكومي، نفس هذا الأثر تُمارسه هذه الصدمة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكن بمضاعف صغير جدا، في حين ستولد هذه الصدمة نوعا من الانخفاض في معدلات التضخم في المدى القصير والبعيد. أما تأثير هذه الصدمة على معدلات الفائدة فقد جاءت إيجابية ومعنوية في المدى القصير فقط بينما سينخفض هذا التأثير إلى مستويات سالبة في المدى المتوسط والطويل.بالنسبة لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي، فهناك تأثير إيجابي معنوي على كل من الاستهلاك والاستثمار الخاص.

وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا في أننا ركزنا على تأثير صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي فقط كما أخذنا بعين الاعتبار عامل الزمن، فدراستنا هذه تمتد لتشمل البرنامج الخماسي الأخير إلى جانب البرنامجين السابقين.

- **دراسة (فار عبد القادر 2012) بعنوان: أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر،** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد ومالية دولية، 2000-2010، جامعة المدية، تناولت هذه الدراسة إشكالية الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر وقام بتحليل اقتصادي وقياسي لهذه المتغيرات، إذ توصل الباحث إلى وجود أثر معنوي موجب للإنفاق العام إجمالا على النمو الاقتصادي في الجزائر، إلا أننا سنركز في دراستنا هذه على الآثار الناجمة عن صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي.
- **دراسة (زكان أحمد وسامي ليليا2008) قُدّمت هذه الدراسة كمقال بعنوان:**

Effet d'un choc budgétaire sur les variables macroéconomiques : approche économétrique par utilisation des modèles VECM appliquée au cas d'Algérie, cahier du cread n°83-84,2008.

حيث تطرق الباحثان إلى الأثر الذي تُنتجه صدمة في الاتفاق الحكومي على كل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، وتوصلا إلى أن حدوث صدمة في الإنفاق العام تُحفز النمو وتُمارس في الوقت نفسه أثارا تضخمية، وما يُميز دراستنا نحن هو أننا أخذنا صدمات كل من الإنفاق العام والإيرادات العمومية بالإضافة لعامل الزمن.

7- صعوبات البحث:

لكل بداية نهاية لكن كل بحث يكتنف ويواجه صعوبات تقف حجرة عثرة أمام الوصول إلى أفضل النتائج والتحاليل ويُمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

- صعوبة الحصول على الإحصائيات من الهيئات الرسمية وتضاربها من مصدر إلى آخر، على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري يتسم بضيق قاعدة البيانات المتاحة، وهو ما لا يسمح بتوافر المعلومات الكاملة مما يؤدي إلى خطأ التوقعات؛

❖ ندرة البحوث والمراجع، خاصة بالنسبة للصدمات التي مّست الاقتصاد الجزائري.

8- حدود البحث الزمنية والمكانية:

نعبر عن حدود هذا البحث مكانيا بالجزائر، وزمنيا تزامنت فترة دراستنا إلى حد المعلومات الإحصائية المتوفرة لدينا، التي شملت الفترة من 1970- 2013 وتعبر عن معطيات سنوية.

أما فيما يخص اختيارنا لهذه الفترة فإنها تمثل سلسلة زمنية مقبولة للدراسات الاقتصادية الكلية، واحتوائها على مختلف التحولات التي عرفتها البلاد والتي شكلت حقبة مهمة للدراسة .

9- هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول يُمكن عرضهم فيما يلي:

❖ **الفصل الأول:** جاء تحت عنوان **" النمو الاقتصادي- المفاهيم والنظريات-** تطرقنا من خلاله إلى إعطاء بعض المفاهيم حول النمو الاقتصادي، وصولا إلى موقف المدارس الاقتصادية من فكرة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال عرض بعض النظريات والأفكار الاقتصادية بهدف فهم الأسس النظرية المقترحة لفهم طبيعة النمو الاقتصادي.

❖ **الفصل الثاني:** جاء تحت عنوان **" الإطار النظري للصدمات الاقتصادية"** تناولنا من خلاله مفاهيم عامة حول الصدمات الاقتصادية للإلمام بالجوانب المتعلقة بالصدمات من ناحية الطلب ومن ناحية العرض.

❖ **الفصل الثالث:** جاء تحت عنوان" **النمذجة القياسية لدراسة أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي"** مُحاولين من خلاله معرفة تتبع مسار السياسة المالية في الجزائر، بالإضافة إلى قيامنا بالدراسة القياسية للنموذج من خلال تحديده وتقديم معادلته وُصولاً إلى تصميم النموذج الأنجع للمعطيات المتوفرة للفترة 1970- 2013 قصد الإلمام بالظروف الكاملة لتحليل النشاط الاقتصادي للفترة المدروسة.

وفي الأخير خاتمة لأهم النتائج المتوصل إليها والاقتراحات المنوط بها.

الفصل الأوّل:

النُّمو الاقتصادي- المفاهيم والنّظريات -

تمهيد

يعُتبر النمو الاقتصادي من أهم الانشغالات الحالية للدول المتقدمة والنامية عل حد سواء، والتي برزت إلى الوجود بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للظروف الهائلة التي ميزت هذه البلدان من حيث المستوى المعيشي.

وعيه أصبح النمو الاقتصادي العامل الأساسي والمعتمد عليه رسميا في قياسُ رقي وتقدم الأمم والمجتمعات، ونظرا للأهمية الكبيرة للنمو الاقتصادي فقد اهتم الاقتصاديون عبر مختلف المدارس ومراحل الفكر الاقتصادي بموضوع النمو وتفسير حدوثه، ومعرفة محدداته، ونتيجة لهذه الجهود انبثقت عدة نظريات اقتصادية عبر الزمن وضعت تفسيرات مختلفة لحدوث النمو، بالإضافة إلى النماذج التي تستند عليها التيارات الفكرية للنمو والتي ركزنا على بعضها دون التعرض لكلها، بهدف معرفة مكانة عوامل الإنتاج في تحقيق النمو، ودور الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال تأثيراتها على ميكانيزمات النمو.

وعليه تم تقسيم الفصل إلى **ثلاث مباحث** للإلمام بالجوانب المتعلقة بالنمو الاقتصادي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

يعُتبر النمو الاقتصادي أحد المشكلات المهمة التي تواجهها أقطار العالم وما يتضمنه حل هذه المشكلة من اختيارات في استخدام الموارد الاقتصادية بين الحاضر والمستقبل، وتأثير هذه الاختيارات على الطاقات الإنتاجية المستقبلية في البلد، لذا فإن البحث في هذا الفصل سيركز على مفهوم النمو الاقتصادي، نظرياته ونماذجه.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوم كمي وهو العملية الطبيعية التي لا يستدعي حدوثها وجود دراسة أو تخطيط مسبق، وللإلمام بمفاهيمه لابد من إعطاء بعض التعاريف والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي:

تعددت التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي فهناك من يعرفه على أساس خصائصه وهناك من يعرفه على أساس مقاييسه، وعليه يمكن أن نوجز بعضها فيما يلي:

- **النمو الاقتصادي يعني:**" زيادة الإمكانات أو الطاقات الإنتاجية، ويقُاس عادة بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أو الصافي"[1].
- **النمو الاقتصادي يعني:**" الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"[2].
- **النمو الاقتصادي يعني:**" زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يُحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[3].

ويتم حساب النمو الاقتصادي من خلال العلاقة التالية[4]:

---

[1] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**،ط1، درا الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،2006، ص 41.

[2] Jeans Arroux, **les théories de la croissance**, édition du seuil, paris, 1999 , p 09 .

[3] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف عطية، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، دط، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2003، ص 71.

[4] M . Bade , R. Perkin , B . Carmichael , **introduction à la macroéconomie moderne**, ERPI, 3e édition, Québec, p 130.

$$TC = \frac{PIBr(t) - PIBr(t-1)}{PIBr(t-1)} \times 100$$

TC= معدل النمو الاقتصادي.

PIB= الناتج المحلي الخام.

T= الزمن.

- **النمو الاقتصادي يعني:** "الزيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية، أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج[1].

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن إدراج **التعريف الاقتصادي** التالي:

" هو الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ولابد أن يفوق معدل النمو معدل نمو السكان لأن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي= معدل النمو الوطني- معدل نمو السكان ".

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي.

يمكن حصر خصائص النمو الاقتصادي حسب (كز نتش*) فيما يلي[2]:

- ❖ المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني؛
- ❖ المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج،
- ❖ المعدلات المرتفعة في التحويل الهيكلي في الاقتصاد،
- ❖ المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي والاجتماعي؛

[1] كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، ط1، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009،ص281.

[2] ميشل تودارو، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 157.

*حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971، لعمله الرائد في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل الوطني في الدول المتقدمة.

- ❖ ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية والمواد الخام؛
- ❖ يقتصر انتشار النمو الاقتصادي عل العالم المتقدم.

ومن خلال هذه الخصائص نستنتج أن الخاصيتين الأوليتين تجمع المتغيرات الاقتصادية، في حين الخاصية الثالثة والرابعة تمثلان متغيرات التحول الهيكلي، أما الخاصية الخامسة والسادسة فهما يوضحان أثر الانتشار العالمي للنمو.

المطلب الثاني: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية.

يفرق الاقتصاديون بين النمو والتنمية الاقتصادية معتمدين في ذلك على معيارين هما: طبيعة التغير وديناميكية التغير ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (01): التفرقة بين النمو والتنمية الاقتصادية

	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
طبيعة التغير	- يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي مع مرور الزمن، أي أن النمو الاقتصادي يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد بمعنى النمو الاقتصادي لا يركز على نوعية التغير في الإنتاج .	- تُشير التنمية الاقتصادية إلى التغير الهيكلي المصحوب بزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الأفراد مع مرور الزمن. - يركز مفهوم التنمية على نوعية السلع والخدمات. - زيادة الدخل يتعين عليه تحسن نوعي في مستوى المعيشة. - يركز مفهوم التنمية على هيكل الإنتاج فالتنمية لا تعني مزيدا من إنتاج نفس الشيء.
ديناميكية التغير	- يحدث النمو الاقتصادي بصورة تلقائية دون تدخل كبير من قبل الحكومة.	- تحدث التنمية بفعل تدخل الحكومة، فالقوى التلقائية في الأسواق تؤدي لحدوث زيادة في نفس الشيء ولكن لا تضمن حدوث تغير هيكلي، كون التغير الهيكلي يعني تغير المسار الاقتصادي.

المصدر: من إعداد الطالبة نقلا عن عبد القادر مجيد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دط، الدار الجامعية للكتب، الأزاريطة، الإسكندرية، 1997، ص ص 342- 343.

المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي و قياسه.

الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية لنصيب الفرد من الدخل الوطني خلال فترة زمنية معينة فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو هي[1]:

أولاً: النمو الطبيعي

إذا كانت ظاهرة النمو الطبيعي قد حدثت تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، فإن هذا النمو قد جرى في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية معينة كما يلي:

- عملية اضطراد التقسيم الاجتماعي للعمل، وذلك بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية؛
- عملية تراكم أولي لرأس المال وما ارتبط من عمليات سلب ونهب أدت إلى إفلاسات كبرى، وإقصاء الفلاحين عن أراضيهم والعامل عن وسائل إنتاجه الأمر الذي أفضى لتراكم رأسمال بدائي، ثم تحول رأس المال من التجارة إلى الصناعة؛
- عملية سيادة الإنتاج السلعي والقيام بالإنتاج ليس بهدف إشباع حاجات المنتَج نفسه؛
- سيادة وتكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل ناتج سوق فيها عرض وطلب.

ثانياً:النمو العابر.

لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة تكون عادة خارجية لا تلبث أن تعود ويزول النمو الذي أحدثته، إن هذا النمو يمثل الحالة العامة في الدول النامية.

ثالثاً: النمو المخطط.

يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، إلا أن قوة وفعالية هذا النمط مرتبطة ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة.

[1] كميل حبيب، حازم البني، **من النمو والتنمية إلى العولمة والغات**، دط، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ليبيا، 2000، ص ص 23- 27.

وهناك من يقسم النمو الاقتصادي إلى[1]:

- **النمو الاقتصادي الموسع:** وهو الحالة التي يكون فيها معدل نمو الدخل مساويا لمعدل نمو السكان وبالتالي الدخل الفردي ساكن.
- **النمو الاقتصادي المكثف:** وهو الحالة التي يكون فيها معدل نمو الدخل أكبر من معدل نمو السكان وبالتالي ارتفاع الدخل الفردي.

الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي.

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي.

أولاً: أساليب النمو الاقتصادي.

يتم قياس النمو الاقتصادي وفقا لأسلوبين هما[2]:

❖ معدل النمو البسيط.

وهو يقيس معدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي في أي سنة مقارنة بالسنة السابقة عليها، ولذا يستخدم في تقييم الخطط السنوية للحكومة ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

❖ معدل النمو المركب.

وهو يقيس متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي يُستخدم في تقييم الخطط المتوسطة وطويلة الأجل، ويتم حساب معدل النمو المركب وفقا للمعادلة التالية:

[1] أحمد هدروق، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1970- 2008)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر- 3- ، 2010- 2011، ص 30.

[2] السيد محمد السرتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 340- 341.

$$CM=1-\sqrt[N]{\frac{Yn}{Y0}}$$

حيث:

CM = معدل النمو المركب.

N = فرق عدد السنوات بين أول وآخر فترة في السنة.

Y_n = الدخل الحقيقي لآخر الفترة.

Y_0 = الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

ثانياً: مقاييس أخرى للنمو الاقتصادي.

يُستخدم عادة الناتج الوطني والناتج المحلي الخام كمؤشر أساسي لقياس أو تقييم تطور الدخل الوطني في اقتصاد ما.

❖ الناتج الوطني PNB

- " هو عبارة عن القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة لمواطني المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وذلك بغرض إشباع الحاجات لأفراد المجتمع[1]".
- الناتج الوطني هو :"مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، ويُمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقسيمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة[2]".

[1] عطية عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 11.
[2] أحمد هدروق، مرجع سبق ذكره، ص 30.

❖ الناتج المحلي الخام PIB

- "هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما خلال فترة محددة في السنة، ويُسمى بالداخلي لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي والخدمي التي يحققها الأعوان الاقتصاديين المقيمين داخل بلد ما بصرف النظر عن جنسياتهم[1]".

وهناك[2]:

❖ الناتج المحلي الإسمي PIB_n

هو قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في دولة ما مقاسة بأسعار السوق الجارية ويُساوي :

كمية السلع والخدمات المنتجة في دولة ما خلال فترة زمنية معينة x الأسعار الجارية لتلك السلع خلال نفس الفترة.

ويُطلق عليه الناتج المحلي بسعر السوق ويختلف من سنة إلى أخرى نظرا لاختلاف الأسعار السائدة في كل سنة واختلاف كمية الإنتاج.

❖ الناتج المحلي الحقيقي PIBr

هو قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في دولة ما مقاسة بأسعار قياسية نسبة إلى سنة أخرى غير هذه السنة وتدعى سنة الأساس .

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = \text{الناتج المحلي الإسمي لسنة الأساس} \times \frac{\text{أسعار سنة الأساس}}{\text{أسعار سنة القياس}}$$

ومن خلال الناتج المحلي الحقيقي والاسمي نستطيع حساب المكمش الضمني من خلال العلاقة التالية[3]:

$$\text{Déflateur de PIB} = \frac{PIB\ Nominal}{PIB\ Réel}$$

[1] السعيد بريش، **الاقتصاد الكلي**، دط، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار، عنابة، 2007، ص 62.
[2] هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2000، ص 25.
[3] Gregory N .Mankiw, traduction de la 5eédition américaine par jean houard**, macroéconomie**, deboeck, paris, janvier, 2003, p 28 .

المطلب الرابع: اقتصاديات النمو الاقتصادي

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي مجتمع لابد وأن تتوافر ثلاث مكونات أساسية هي:

- ❖ تراكم رأس المال؛
- ❖ النمو السكاني وبالتالي النمو الفعلي في قوة العمل؛
- ❖ التقدم التكنولوجي.

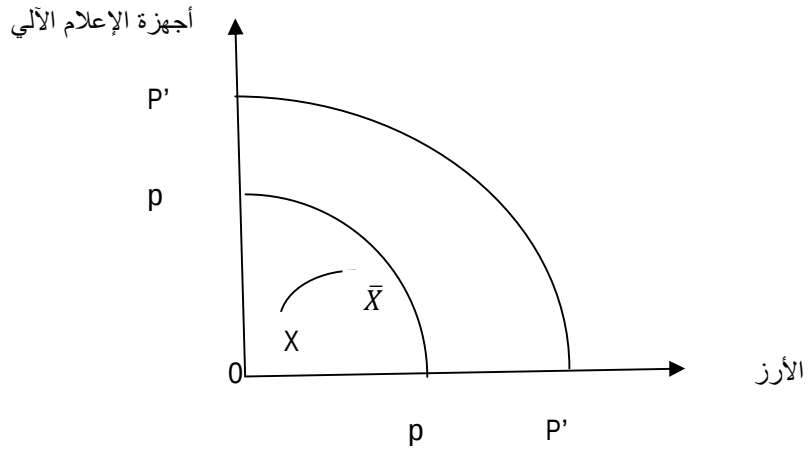
أولاً: تراكم رأس المال.

ينتج التراكم الرأسمالي عندما ينخفض جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي، فالمصانع والآلات تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة، وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج الممكن تحقيقها.

وعليه فإن تراكم رأس المال ينبغي أن يأخذ في الاعتبار وجود حالة من التناوب بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك في المستقبل، فتقليل حجم الاستهلاك الحالي(أي زيادة حجم الادخار والاستثمار) يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الآجل، وباستخدام منحنى إمكانيات الإنتاج يمكن توضيح أثر التراكم الرأسمالي والقوى البشرية على النمو الاقتصادي مع ثبات التقدم التكنولوجي، بافتراض أن المجتمع يقوم بإنتاج سلعتين هما الأرز وأجهزة الإعلام الآلي، وبافتراض أن كل المواد تقوم بإنتاج هذه السلع بكفاءة، وبافتراض أن كمية الموارد المادية والبشرية قد تضاعفت نتيجة لوجود الاستثمارات التي تحسن من جودة الموارد المتاحة، أو من خلال الاستثمارات في الموارد الجديدة (الأرض، رأس المال، والعمل كما في الأسر الكبيرة) فإن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج (PP) لينتقل إلى أعلى ليصبح (PP') كما هو موضح في الشكل، وبالتالي يعني ذلك مزيدا من الأرز وأجهزة الإعلام الآلي.

ويجب أن نلاحظ حتى لو أن الدولة لم تستغل مواردها بكفاءة، إلا أن زيادة مواردها المادية والبشرية ينتج عنها زيادة كبيرة في توليفة الإنتاج من X إلى $\bar{X}$، بالرغم من وجود البطالة وبعض المواد غير المستغلة، لكن نلاحظ أيضا أنه لم يكن هناك شيء محدد يشير إلى أن نمو الموارد سوف يؤدي إلى نمو الناتج.

شكل رقم (01) : تأثير زيادة الموارد المادية والبشرية على منحنى إمكانيات الإنتاج.



المصدر: ميشيل تودا رو، مرجع سبق ذكره، ص 170.

وهذا الأمر ليس بقانون اقتصادي، ويشهد على ذلك ضعف النمو الاقتصادي المحقق في العديد من الدول النامية، كما أن نمو المورد الاقتصادي لا يعُتبر شرطا ضروريا لتحقيق النمو الاقتصادي في المدى القصير، حيث أن حسن استغلال الموارد الاقتصادية المعطلة يمكن أن يرفع مستويات الناتج بدرجة كبيرة، وبالرغم من ذلك وفي الأجل الطويل يعُتبر تحسين جودة الموارد الموجودة فعلا والارتقاء بها هو الوسيلة الأساسية لإسراع نمو الناتج المحلي.

ثانياً: التقدم التكنولوجي.

تعني التكنولوجيا بأنها الجهد المنظم الذي يتضمن استخدام نتائج البحث والتطوير العلمي، في تطوير أساليب ووسائل أداء العمليات الإنتاجية بمعناها الواسع الذي يشمل الخدمات والنشاطات كافة، وأن التكنولوجيا يمكن أن تتضمن العديد من العناصر:

- ❖ براءة الاختراع والعلامات التجارية؛
- ❖ المهارات التي تتصل بالأشخاص العاملين ولا تنفصل عنهم؛
- ❖ المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية وبصفة خاصة منها المكائن، والآلات والمعدات....الخ.

وتبرز **أهمية التكنولوجيا** في النمو من خلال إسهامها في:

- ❖ زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق اكتشاف وإضافة موارد جديدة، من خلال ابتكار وسائل فعالة أكثر قدرة على الكشف عن ما هو موجود في هذه الموارد؛
- ❖ ابتكار طرق ووسائل إنتاجية تتُيح الإحلال بين الموارد بالشكل الذي يقلل من استخدام الموارد النادرة بزيادة استخدام الموارد المتوفرة، وبالشكل الذي يقود إلى زيادة الناتج من خلال ذلك؛
- ❖ اكتشاف طرق ووسائل إنتاج جديدة ومن خلال التطور التكنولوجي وبالشكل الذي يتُيح زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، إضافة إلى تقليل الكلفة بتحقيق الكفاءة؛
- ❖ إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية تسمح بزيادة القيمة الاقتصادية للموارد، أي زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي من خلال هذه الموارد[1].

ثالثاً: النمو السكاني.

يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة بصفة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي، ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم[2].

ويشُارك العمل عناصر الإنتاج الأخرى في النشاط الإنتاجي، فعندما يكون حجم السكان صغيرا وعرض العمل محدود بالنسبة إلى رأس المال والأرض وفي ظل مستوى تقني معين فإن الزيادة في عنصر العمل تؤُدي إلى الزيادة في الإنتاج، وعلى ذلك في حالة وفرة الأرض بالنسبة للسكان فإن زيادة السكان يسُاعد على سرعة التصنيع، ذلك لأن زيادة السكان ستعمل على زيادة نصيب الفرد من الإنتاج من خلال آثارها الملائمة على التنظيم الاقتصادي والتقدم التقني والتي تقود إلى التخصص وتقسيم العمل[3].

[1] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، عمان، 2007، ص ص 468- 469.
[2] ميشيل تودا رو، مرجع سبق ذكره، ص 171.
[3] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، دط، قسم الاقتصاد للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 331.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

لقد تطورت النظريات الاقتصادية في تفسير النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه، ويعتبر الاقتصاديين الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع وعليه سنحاول تتبع كل فكر فيما يلي:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي.

لقد تعددت آراء وأفكار الاقتصاديين الكلاسيك حول النمو الاقتصادي ولعل أهم تلك الأفكار كانت في كتابات كل من: " آدم سميث"، "ريكاردو"، "مالتوس"،...الخ.

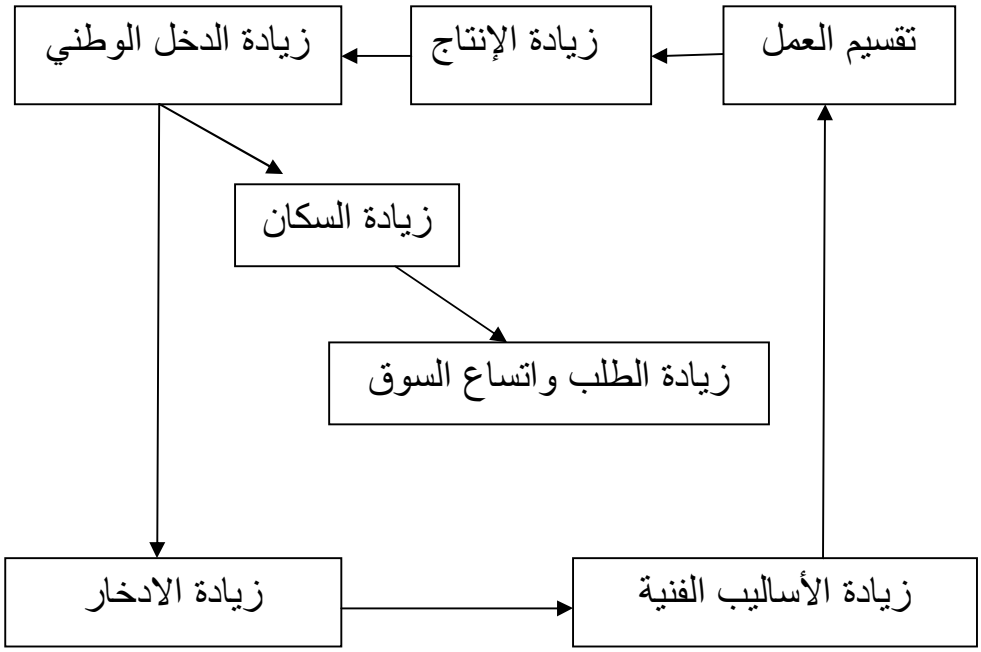
الفرع الأول: تحليل "آدم سميث*" (1723-1790).

يقول "آدم سميث" أن تحقيق الزيادة في النمو[1] سوف يأتي عن طريق إتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص، لأن من شأن هذا أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال، كذلك فإن التخصص يؤدي إلى زيادة المهارة العمالية وإلى زيادة المقدرة على الابتكار، والشكل التالي يوضح ذلك.

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، ط5، الدار الجامعية، الإبراهيمية، الإسكندرية، 2003، ص 270.

* اقتصادي سكوتلوندي، من رواد المدرسة الكلاسيكية، من أبرز كتاباته: " البحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم" 1776م.

شكل رقم (02) : تصورات "آدم سميث" للنمو الاقتصادي.



المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دط، مديرية دار الكتب للطباعة، العراق، 1988، ص 61.

الفرع الثاني: تحليل "دافيد ريكاردو*"(1772- 1823).

أوضح ريكاردو أن عملية إمداد السكان الذين يتزايد عددهم بصفة مستمرة بالطعام تزداد صعوبة مع استمرار عملية النمو، مما يترتب عليه في النهاية إيقاف هذه العملية والوصول إلى حالة من الركود، حيث قام بتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات[1]:

أولًا: طبقة الرأسماليين.

وهي المسئولة أساسا عن النمو الاقتصادي، لأنها تدخر من أرباحها وهذا الادخار يوُجه إلى التراكم الرأسمالي ويؤُدي إلى النمو.

[1] محمود الطنطاوي الباز، **مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي**، دط، دار الهدى للمطبوعات، ميامي، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص ص 258-259.

*اقتصادي انجليزي من أصل هولندي، أحد أهم مؤسسي المدرسة الكلاسيكية من مؤلفاته: « les principes de l`economie politique ».

ثانياً: طبقة العمال.

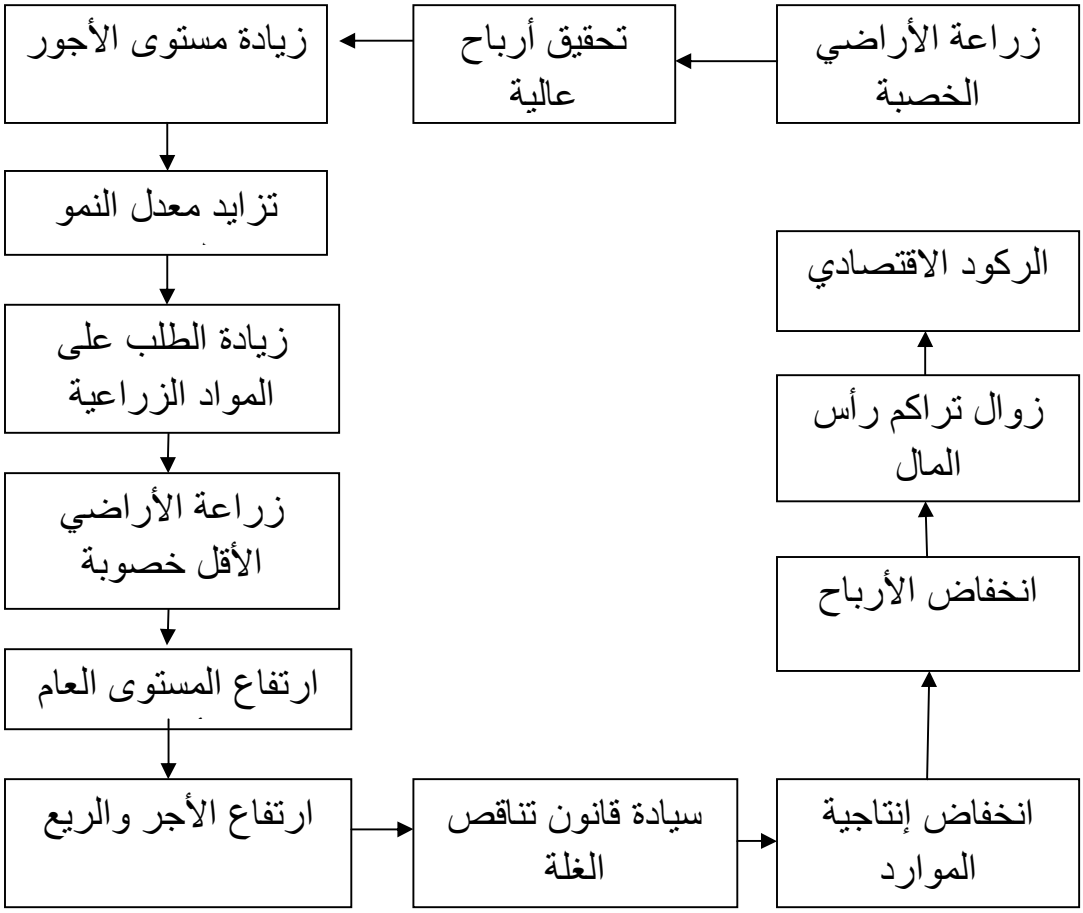
وهم الذين يحصلون على الأجر الطبيعي فقط، وهو ما يضمن لهم المعيشة عند حد الكفاف.

ثالثاً: طبقة ملاك الأراضي الزراعية.

وهم الذين يحصلون على ريع يتمثل في الفرق بين قيمة الإنتاج الذي يُمكن الحصول عليه من الأرض باستخدام كمية من عنصري العمل ورأس المال وقد أوضح"ريكاردو" لكي يستمر النمو لابد أن يظل الربح الذي يحصل عليه الرأسماليين موجبا، غير أنه في رأي "ريكاردو" أن زيادة حجم السكان تُحدث ضغطا على الموارد مما يضطر المجتمع لاستخدام الأراضي الأقل خصوبة لمقابلة التزايد في الطلب على المواد الغذائية، وهنا يظهر قانون تناقص الغلة ويظهر الريع ويرتفع بالنسبة للأراضي الأقل جودة، فيزيد نتيجة لذلك النصاب النسبي لأصحابها من الإنتاج وينخفض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، مما يعني تناقص معدلات الأرباح وتناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد الكفاف.

ومن هنا تتبين لنا النظرة التشاؤمية التي ترتكز على اتجاه معدلات الأرباح في المدى الطويل إلى الانخفاض، ومن ثم ينخفض معدل تراكم رأس المال، والتقدم التكنولوجي، ويصل الاقتصاد شيئا فشيئا إلى حالة الركود، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (03): تحليل "دافيد ريكاردو" للنمو الاقتصادي.



المصدر:سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي،مرجع سبق ذكره، ص 66.

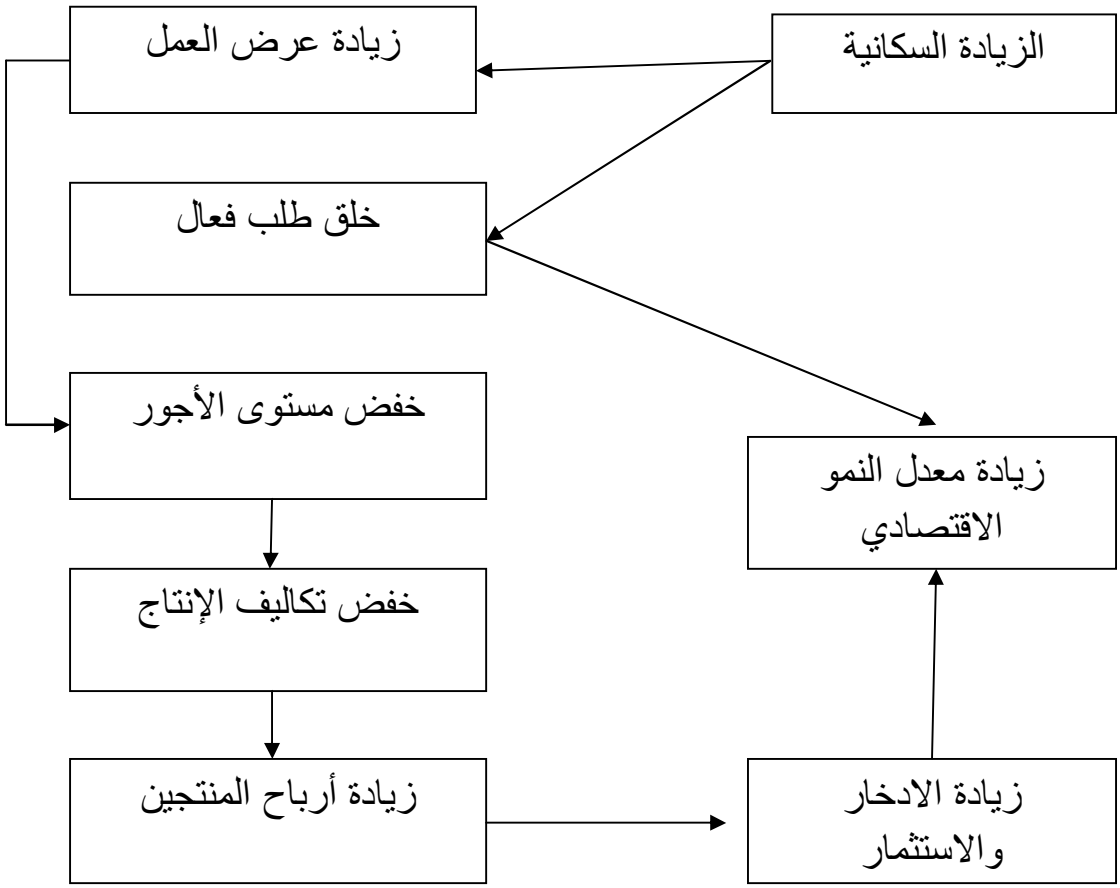
الفرع الثالث: تحليل" مالتوس*"(1767- 1832).

يناُقش"مالتوس" العلاقة بين زيادة السكان والنمو الاقتصادي، فهو يرى بأن الزيادة في العدد فقط لا تُعتبر عامل للتوسع الاقتصادي، وأن نمو السكان يشُجع النمو الاقتصادي فقط، عندما يصُاحب ذلك النمو السكاني زيادة في الطلب الفعال.

وللوصول إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي يقترح"مالتوس" فكرة الميل الأمثل للادخار، ذلك أن الادخار إلى نقطة معينة مطلوب لتمويل الاستثمار الذي تتوفر له الفرصة المربحة، وبعد تلك النقطة فإن الادخار سيؤدي إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي مما سيحول دون تطور الاستثمار أو تشجيعه.

واعتقد"مالتوس" أن الزيادات السكانية الحاصلة ستؤدي إلى زيادة عرض العمل، ومن ثم فإن الزيادة في العمل تُعد سببا في خفض الأجور حتى تصل إلى حد الكفاف، والمستوى الأخير من الأجور سوف يزيد من معدلات النمو الاقتصادي[1]، ويمكن تلخيص ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم(04): تحليل"مالتوس" للنمو الاقتصادي.



المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي،مرجع سبق ذكره، ص 63.

ونخلص مما سبق إلى أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يرتكز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعُد سباقا بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو ذلك

[1] عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2004)** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص: اقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2006- 2007، ص 30.

* اقتصادي بريطاني من مؤلفاته:(1798) "essais sur le principe de la population".

لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي، وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان، وتُبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهها، ولنفهم ما سبق نلخص النموذج الكلاسيكي في الدوال التالية[1]:

1- دالة الإنتاج: $O= F(L ,K, Q, T, ...)$

O = الإنتاج ، K = المتاح من الأرض، T = التقدم التقني، L= قوة العمل، Q= رأس المال.

وقد تجاهل النموذج عنصر التنظيم لاعتباره عامل غير استراتيجي وبافتراض ثبات المساحة المتاحة من الأرض فإن الموارد الجديدة تدخل ضمن التقدم الفني، وأن ثبات الأرض والمقترن بزيادة مضطردة في عنصر العمل يؤُدي بعد فترة إلى تناقص الناتج الكلي:

2- مستوى التقدم التكنولوجي يتوقف على حجم الاستثمار $T= t(i)$ ..... (2)

3- الاستثمار يتوقف على الأرباح $I= dQ=I(R)$ .....(3)

4- الأرباح تتوقف على مستوى التقدم التكنولوجي وعرض العمل

$R= R(T, L)$...(4)

5- حجم قوة العمل يتوقف على حجم الأجور $L= L(w)$ .....(5)

6- الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار$W= W(I)$.....(6)

علما أن مجموع الأرباح والأجور تعادل الناتج الكلي أي: $O= R+W$

أما شرط التوازن في الأجل الطويل هو: $W= wL$

حيث: w تمثل معدل الأجر الأدنى.

وعلى ذلك وبافتراض أن الأرباح هي المحرك الأول للنظام الرأسمالي تكون كيفية سير النموذج الكلاسيكي للنمو على النحو التالي:

[1] عبلة عبد المجيد بخاري، **نظريات النمو والتنمية الاقتصادية** [على الخط]، متاح على:
http://faculty.mu.edu.sa/public/uploads/pdf اطلع عليه في :2013/11/17، ص ص 32- 33.

$$dR \rightarrow dI \rightarrow dQ \rightarrow dT \rightarrow dW \rightarrow dL \rightarrow dR.$$

الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية.

لقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية نذكرها على النحو التالي[1]:

- ❖ عدم قدرتها على توقع انتشار الثروة التكنولوجية، فالتقدم الفني حسب الكلاسيكيون يطبق في القطاع الصناعي فقط، ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة، فالتقدم الفني حسبهم لا يلُغي أثر تناقص الغلة رغم اعتراف الكلاسيكيون بأثر هذا الأخير على العملية الإنتاجية؛
- ❖ عدم صلاحية نظرية "روبرت مالتوس" للسكان على تحليل النمو في الدول المتقدمة نظرا لتناقص معدلات الولادات المقابل لتزايد مستويات الدخل؛
- ❖ تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين بما فيهم ملاك الأراضي والعمال وتتجاهل دور الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: نظرية "جوزيف شومبيتر" للنمو الاقتصادي (1883- 1950).

أعطى"شومبيتر" دورا مهما للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي، وركز على المنظم واعتبره من أهم عناصر النمو، ويقوم المنظم بإدخال الابتكارات إلى ربوع الاقتصاد الوطني، وتأخذ هذه الابتكارات عدة صور:

- ❖ إدخال سلع جديدة إلى السوق؛
- ❖ استخدام طرق إنتاج جديدة.

والجدير بالذكر هنا أن المنظم ليس بالضرورة مخترعا أو رأسماليا يقوم بتقديم الأرصدة الرأسمالية، وجوهر دوره هو خلق شيء جديد في السوق.

[1] موراد تهتان، **التطوير المالي والنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دراسة قياسية للفترة (1980- 2006)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، غير منشورة، فرع: طرق كمية، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2009- 2010، ص 19.

وبخصوص تمويل الاستثمار فقد أعطى "شومبيتر" أهمية كبيرة للجهاز المصرفي، حيث أن الاستثمار في الابتكار يُمول من الجهاز المصرفي وليس من الادخار، وهنا يختلف "شومبيتر" عن الكلاسيك حيث أن هؤلاء يفترضون أن عرض النقدُ معطى، أي أنهم يعتقدون بأن النقد لا يؤُثر في المتغيرات العينية في الاقتصاد عكس "شومبيتر".

أما بخصوص آراء"شومبيتر" حول نهاية الرأسمالية فإنه يؤكد بأنه يمكن للرأسمالية أن تُحافظ على نفسها، طالما أن المنظمين يتصرفون كالرواد، لكن هذه المواصفات يقوم بتدميرها النظام الرأسمالي نفسه، والذي يستند على الموقف العقلاني ففي المراحل اللاحقة يتقلص دور الابتكار، وأن التقدم التكنولوجي يصبح من شغل المتخصصين المدربين وأن سادة الأعمال الجدد هم المدراء الموظفون.

وأخيرا فإن "شومبيتر" يؤكد بأن المنظم هو الذي يميل إلى تحطيم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي[1].

نقد نظرية "شومبيتر":

لقد وجه لهذه النظرية انتقاد مهم وهو:

- ❖ زوال النظام الرأسمالي وهذا لزوال مهمة المنظمين والذين مهمتهم الوقوف أمام كل ما يعيق التقدم الاقتصادي، ورغم هذا الانتقاد فإن التطورات التي قدمها "شومبيتر"فيما يخص النمو تبقى صالحة إلى غاية اليوم، حيث أن الابتكار يدفع النمو وليس عدد السكان ورأس المال[2].

المطلب الثالث: النظرية الكلاسيكية المحدثة.

في الثلث الأخير من القرن 19 عام 1870م تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير في التوزيع الكفء للموارد، وأصبح دور المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي المحدث والذي طوره كل من[3]: Jevons ,Walras.....ex

[1] محمد بن البار، **دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائرللفترة(1970- 2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2011- 2012، ص 72.

[2] موراد تهتان، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، السلط، 2007، ص ص 66-67.

وقد عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحدية، وقد ركز هؤلاء الاقتصاديون على دور الطلب المستند إلى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع، بدلا من دور العرض المستند إلى نفقة الإنتاج، وكان للاكتشافات في الفنون الإنتاجية والموارد الطبيعية في القرن19م أثر كبير على الفكر الاقتصادي والذي ظهرت ملامحه فيما يلي:

- ❖ تحقيق معدل نمو مرتفع؛
- ❖ تحقيق إمكانات النمو المستمر باستخدام الفن الإنتاجي؛
- ❖ استمرار ارتفاع معدلات الأرباح؛
- ❖ تضاؤل فرص الركود الاقتصادي.

إن معظم هذه الحقائق تتعارض مع ما توقعته المدرسة الكلاسيكية لذلك بدأت تظهر الأفكار الكلاسيكية المحدثة التي تؤكد على :

- ❖ الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار؛
- ❖ أن حجم السكان لا يتغير مع التغير في الدخل الفردي؛
- ❖ أن التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى تكوين رأس المال؛
- ❖ التركيز على مشكلات الأجل القصير عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على الأجل الطويل.

وتبرز عملية تكوين رأس المال في هذه النظرية كأحد أهم ما جاءت به من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي، حيث تم افتراض الإحلال بين رأس المال والعمل، وهذا يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل.

وبخصوص النمو الاقتصادي فإن النظرية **تتضمن ثلاثة أفكار** هي:

- ❖ في الأمد الطويل يتحدد معدل نمو الإنتاج بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفءة؛
- ❖ أن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، وذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبيا مع معدل نمو السكان؛
- ❖ عند وجود تفضيلات معطاة للادخار (بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا(دالة للإنتاج) لدى بلدان العالم سوف تكون هناك علاقة سالبة بحيث أن البلدان الفقيرة التي تمتلك كميات قليلة من رأس المال

للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تمتلك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، الأمر الذي يؤُدي إلى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة[1].

المطلب الرابع: النظرية الكينزية والنيوكينزية ونظرية النمو الحديثة في النمو الاقتصادي.

وفيما يلي نتناول كل واحدة على حدى:

الفرع الأول: النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي.

بعد أزمة الكساد العالمي 1929م، ظهرت أفكار "كينز*" واهتم أساسا بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، وقد تناول " كينز" النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل الكلي، وركز تحليله عل المتغيرات الكلية: العمل، سعر الفائدة، عرض النقود،...الخ. ويستند "كينز" دائما في تحليله على فكرة التشغيل الكامل في الأجل القصير واعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الدخل وحجم العمالة في الاقتصاد الوطني، وعند مستوى معين للاستثمار يتحدد مستوى الدخل ومستوى التشغيل، ويتوقف مستوى الاستثمار هذا على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.

وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي والذي يعُطى بالعلاقة التالية: التغير في الدخل= المضاعفx الزيادة في الاستثمار، وبالتالي فإنه من أجل الزيادة في الدخل والتشغيل لابد من رفع حجم الاستثمارات، وقد ربط" كينز" تحليله هذا بمجموعة من الشروط هي:

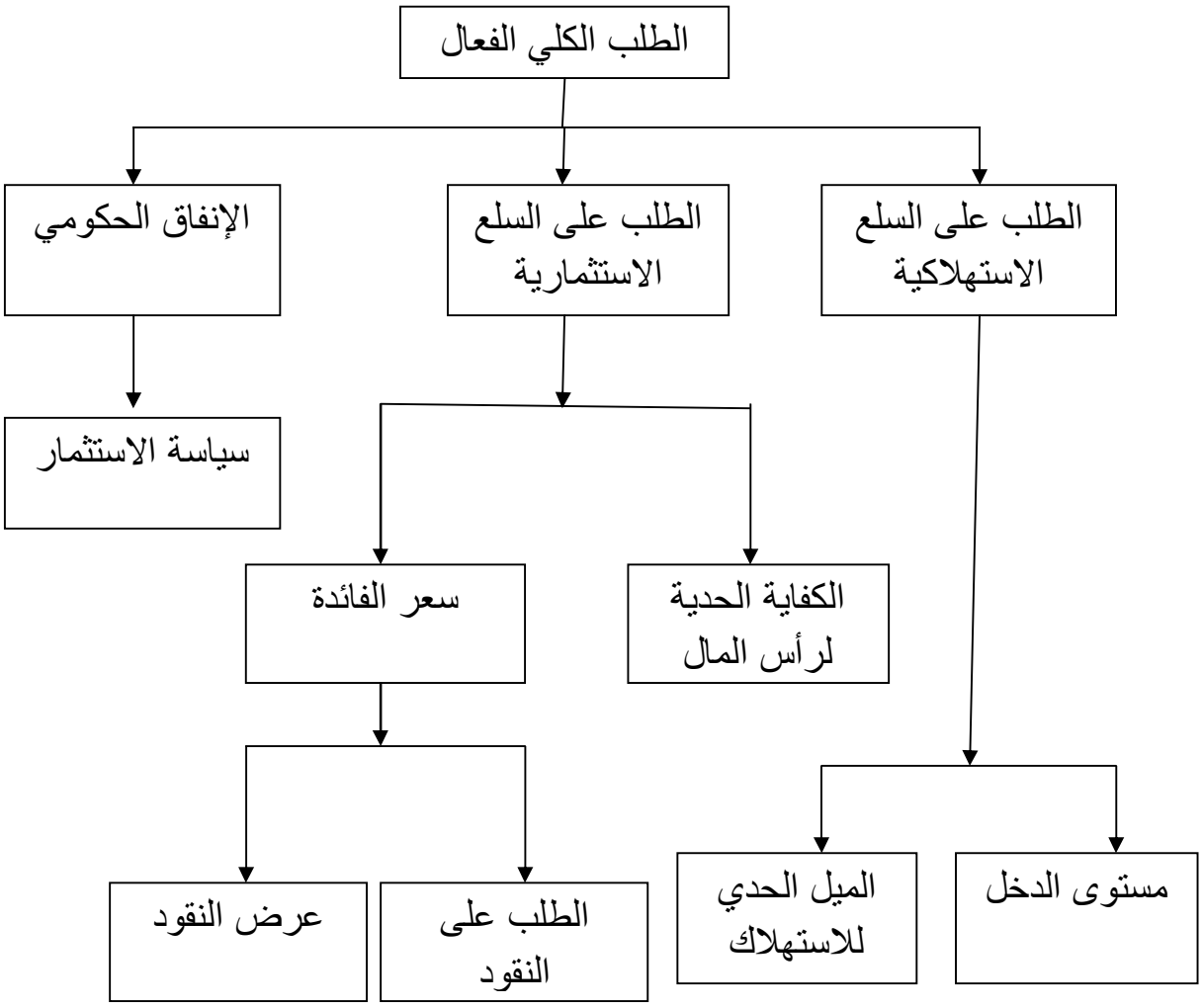
- ❖ القدرة على التحكم في السكان؛
- ❖ الاستقرار وتجنب الحروب؛
- ❖ الإصرار على التقدم العلمي[2].

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[2] أحمد هدروق، مرجع سبق ذكره، ص ص 36- 37.

*جون مينارد كينز: اقتصادي بريطاني عاش خلال الفترة(1883-1946)، من مؤلفاته الشهيرة" رسالة في النقود"الذي نشر سنة 1930، ثم النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد سنة 1936، ويلقب بأب الاقتصاد الكلي لترسيخه أسس هذا العلم.

شكل رقم(05): نموذج "كينز" البسيط لتحليل المتغيرات الاقتصادية.



المصدر: محمد سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003، ص 56.

الفرع الثاني: النظرية الكينزية الجديدة.

أخذو على عاتقهم معالجة الطابع السكوني في النظرية الكينزية التي اهتمت أساسا بالأجل القصير، ولذا قاموا بإمداد الفكر الاقتصادي بنماذج جديدة للنمو الاقتصادي من أشهرها : نموذج "هارود- دومار"، وأوجه الاختلاف بين هذه النماذج وبين التحليل الكينزي، تكمن في أن "كينز" عمل على تحليل دور الإنفاق الاستثماري كمولد للدخل الوطني، فإن الكينزيون الجدد قد حاولوا توضيح العكس، حيث حاولوا تحديد معدل النمو الاقتصادي الواجب تحقيقه حتى يمكن بلُوغ مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، وقد توصل هؤلاء

إلّا أن معدل النمو الاقتصادي الذي يضمن تحقيق توازن الدخل عند مستوى التشغيل الكامل عبر الزمن يعتمد على ثلاث عوامل: تراكم رأس المال، النمو السكاني، التقدم التكنولوجي.

مع ملاحظة أنه بينما أجمع هؤلاء الاقتصاديون الكينزيون الجدد على أهمية تلك العوامل وبصفة خاصة (معدل التراكم الرأسمالي) في تحقيق معدل النمو المستقر، فإن كل منهم أعطى أوزانا مختلفة للعوامل الثلاثة، وقد أوضح هؤلاء الاقتصاديون أن مجرد تحقيق مستوى مرتفع من الاستثمار ليس بكاف لتفادي وصول الاقتصاد الوطني لحالة الركود، وإنما يتطلب الأمر زيادة حجم الاستثمار بصفة مستمرة عبر الزمن.

هكذا أوضح النيوكينزيون أنه توجد أسباب تدعو للتشاؤم في مجال التوقعات المتعلقة بالمستقبل، وأن النظام الاقتصادي معرض للتقلبات، كما أكدوا ما افترضه" كينز" من ضرورة تدخل الدولة[1].

الفرع الثالث: نظرية النمو الحديثة.

نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، هذه النظرية تنظر إلى أن الناتج الوطني الإجمالي بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل.

إنّ المبدأ الأساسي المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير اختلاف معدل النمو بين الدول، وارتفاع معدل النمو الملاحظ، لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير العوامل التي تُحدد حجم نمو الناتج الوطني الإجمالي، ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية ويطلق عليه بواقي سولو..

وبناءا عليه فإن النظرية أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصاديات، ومعدلات النمو الوطني تبقى ثابتة بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار الوطني ومستويات التكنولوجيا[2].

ويُمكن تلخيص كل ما سبق فيما يلي:

[1] محمود الطنطاوي الباز، مرجع سبق ذكره، ص ص 289- 290.

[2] جلول بن عناية، **أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في المدى البعيد دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، غير منشورة، فرع: طرق كمية، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2010-2011، ص 42.

جدول رقم (02): التطور التاريخي لنظريات النمو الاقتصادي

نظريات النمو	مصدر النمو	خصائص النمو
آدم سميث Adam Smith (1776)	تقسيم العمل	نمو غير محدود
روبرت مالتس Robert Malthus(1798)	إعادة استثمار الفائض	نمو محدود بسبب قانون تزايد الغلة
دافيد ريكاردو David Ricardo (1817)	إعادة استثمار الفائض	نمو محدود بسبب تناقص غلة الأرض
كارل ماكس Karl Marx (1876)	تراكم رأس المال	نمو محدود في نموذج الإنتاج الرأسمالي بسبب اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض
جوزيف شومبيتر Joseph Shumpeter (1911- 1939)	سلسلة الابتكارات التكنولوجية	نمو غير مستقر، نظرية شارحة للدورات طويلة الأجل
نموذج الكينزيون الجدد- Post Keynesian * ر.هارود R.Harrod (1939) * إ.دومار E. Domar (1946)	معدل النمو دالة في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار	نمو غير مستقر
النموذج النيوكلاسيكي Néo-Classique *ر.سولو Robert Solow(1962)	التقدم الفني وتزايد السكان كعوامل خارجية	النمو ذو طبيعة وقتية في غياب التقدم الفني
نماذج نادي روما Club de Rome *ميدوس Meadows (1956)	الموارد الطبيعية	نمو منتهى بسبب الانفجار السكاني والتلوث وفناء الطاقة
نظرية التنظيم Régolation *ميشلا جيليا Michal Aglietta(1976)	الترابط بين نظام الإنتاج ونظام الطلب	تفاوت أنواع النمو من حيث الزمان والمكان
نظريات النمو الذاتي Croissance endogène * بول رومر Pual Romer(1986) * لوكاس R. Lucas (1988) *ر.بارو R. Barro (1990)	رأس المال المادي، رأس المال العمومي، رأس المال التكنولوجي، رأس المال البشري	الخاصية الذاتية للنمو، إعادة الاعتبار لدور الدولة

المصدر: عبد الباسط وفا، **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي" نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية"**، دط، دار النهضة العربية، مصر، 2006، ص 41.

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي

إنّ النماذج الاقتصادية لا تُمثل في حد ذاتها هدفا، لكن عبارة عن مجموعة من الوسائل والأدوات القادرة على تسهيل وتبسيط الواقع الاقتصادي للنمو الاقتصادي ومن بين تلك النماذج نجد:

المطلب الأول: النماذج النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

تُعد النماذج النيوكلاسيكية من النماذج الأساسية في نظرية النمو نظرا لأهمية الأفكار التي جاءت من طرف اقتصادي هذه المدرسة مثل: "هارود- دومار"، " سولو"...الخ.

والّسمة الأساسية لهذا النموذج هي خاصية التقارب[1]: كلما كان مستوى البدء للناتج المحلي الإجمالي الفعلي للفرد أقل كلما كان معدل النمو المتنبَّأ به أعلى.

وتكون درجة التقارب حسب مستوى الاستقرار لرأس المال والناتج للعامل الواحد، هذا المستوى الذي يعتمد في النموذج النيوكلاسيكي على : الميل على الادخار، ومعدل نمو السكان.

الفرع الأول: نموذج"هارود*- دومار*"

يعتبر"هارود- دومار" من الاقتصاديين الذين تبنوا الفكر الكينزي وساروا [2]على خطاه، محاولين معالجة النقائص التي أغفلها "كينز" خاصة فيما يخص النمو الاقتصادي.

حيث اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي، وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة، وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الاستثمار والتشغيل والإنتاج، لكن ليس بالضرورة يتساوى الادخار مع الاستثمار،

---

[1] روبرت بارو، **محددات النمو الاقتصادي**، ترجمة: نادر ادريب التل،دط، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 1998، ص 1.
[2] معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دط، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2005، ص 381.

* هارود روي فوبر (1900م-1978م): اقتصادي إنجليزي.

* افسي دومار، اقتصادي أمريكي.

كما أشار إلى أن سبب الفقر في الدول المتخلفة يعود إما إلى انخفاض مستوى التشغيل أو إلى ضعف الجهاز الإنتاجي والتكنولوجيا المختلفة.

أولًا: فرضيات"هارود- دومار"

لقد بنُي هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- ❖ أن الاقتصاد مغلق، ولا توجد تجارة خارجية، غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي؛
- ❖ تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى الاستخدام الكامل؛
- ❖ ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط للادخار؛
- ❖ ثبات كل من المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة؛
- ❖ حسابات الادخار والاستثمار تعتمد عل الدخل المحقق لنفس العام.

وعليه يطرح "هارود" نموذجه من خلال[2]:

1- نموذج"هارود":

تصورات "هارود" لمعدل النمو:

- ❖ **معدل النمو الفعلي*** (g) حيث: $g=\frac{\Delta y}{y}$
  - Y= الدخل الوطني
  - Δy = التغير في الدخل
- ❖ **معدل النمو المضمون (Gw)** : من أجل تعريف هذا المعدل يجب معرفة الاستثمار المرغوب فيه (I*) الذي يرتبط بالأرباح المتوقعة وزيادة الإنتاج

  وهذا يعني: I*= f(Δy) ويجب أن يتساوى الادخار مع الاستثمار.

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، دط، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 131.

[2] أحمد هدروق، مرجع سبق ذكره، ص 37.

*معدل النمو الفعلي: هو معدل النمو الجاري الذي يتحدد استنادا إلى كل من نسبة الادخار، ونسبة رأس المال على الناتج، يساعد على مدى التغير في معدلات النمو على المدى القصير.

❖ **معدل النمو الطبيعي(Gn) :** ويعرف بأنه المعدل الذي يزداد به الاقتصاد ويتفادى في نفس الوقت حدوث البطالة، وفي المدى الطويل يعتبر معدل النمو الطبيعي أقصى معدل مرتبط بنمو السكان النشطين.

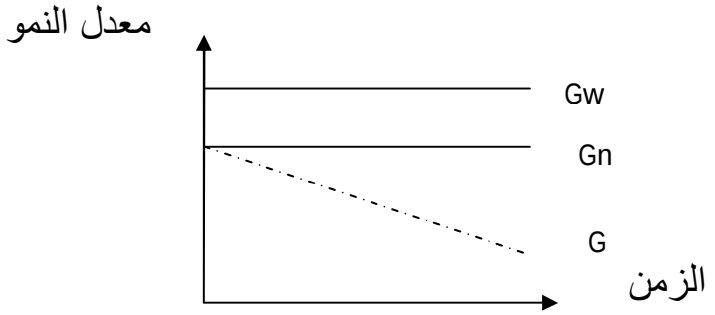
1-1 النمو المتوازن:

يتحقق عندما [1]يتساوى معدل النمو الفعلي مع معدل النمو المضمون أو المرغوب فيه*.

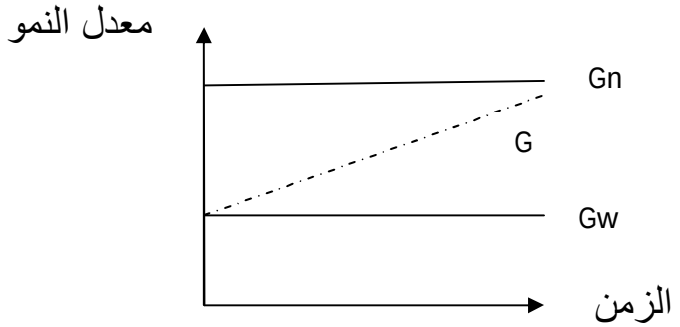
❖ إذا كان معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو المضمون، فإن ذلك يعني أن المجتمع يعُاني من حالة تضخم.

❖ إذا كان معدل النمو الفعلي أقل من معدل النمو المضمون فإن ذلك يعني أن المجتمع يعُاني من حالة كساد.

شكل رقم(06): نموذج "هارود" في حالة Gn< Gw .



شكل رقم(07): نموذج" هارود" في حالة Gw< Gn.



[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 135- 137.

* **معدل النمو المضمون**: هو معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال.

المصدر: محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 138.

1- نموذج "دومار"

يطرح "دومار" نموذجه من خلال فكرة التوازن بين الزيادة المحققة في جانب العرض، والزيادة المحققة في جانب الطلب وذلك على النحو التالي[1]:

2- 1 / جانب العرض:

افترض"دومار" أن الزيادة في الاستثمار تتساوى مع نسبة الزيادة في الدخل، ولكن نظرا لأن هناك إنفاقات استثمارية تمت في الماضي، فإن الزيادة الحقيقية في الطاقة الإنتاجية لابد وأن تكون أقل من (I.S) ، وهذا الفرق يطُلق عليه"دومار"الطاقة الاجتماعية الكامنة ويرمز لها بالرمزδ، وعلى ذلك تكون الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات تعادل $\frac{\Delta y}{I}$وعلى ذلك فإن Iδ تكون أقل من IS .

2 – 2 / جانب الطلب:

افترض "دومار" أن الزيادة في جانب الطلب عن الناتج الإضافي هو نتيجة للاستثمار الإضافي، حيث أن الاستثمار يولُد دخل وهذا الدخل يتأثر بمفعول المضاعف والميل الحدي للادخار وعلى ذلك فإن:$\alpha=\frac{\Delta I}{\Delta Y}$

α= الميل الحدي للادخار.

Δy = الزيادة السنوية في الدخل.

ΔI = الزيادة السنوية في الاستثمار.

وعلى ذلك فإن الزيادة في الدخل سوف تُساوي حاصل ضرب مضاعف الاستثمار $\frac{1}{\alpha}$ في حجم الزيادة في الاستثمار.

$$\alpha=\frac{\Delta I}{\Delta Y}\Rightarrow\Delta y=\Delta y\alpha\Rightarrow\Delta y=\frac{\Delta I}{\alpha}\Rightarrow\Delta y=\Delta I\times\frac{1}{\alpha}$$

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 141- 192.

2 – 3/ التوازن العام:

لتحقيق التوازن مع ضمان التشغيل الكامل لابد من تساوي إجمالي العرض مع إجمالي الطلب وعلى ذلك تصبح المعادلة الأساسية للنموذج كما يلي:

$$\Delta y=\Delta I \frac{1}{\alpha} = I\delta \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

بقسمة الطرفين على I ثم الضرب في α

$$\frac{\Delta I}{\alpha} = I\delta$$

$$\frac{\Delta I}{\alpha}\times\frac{1}{I} = \frac{I\delta}{I}\Rightarrow \frac{\Delta I}{\alpha I} = \delta$$

$$\Rightarrow\alpha \times \frac{\Delta I}{\alpha I} = \alpha\delta \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

بضرب الطرفين في $\frac{1}{\alpha}$

$$\frac{1}{\alpha} \times \frac{\Delta I}{I} = \frac{1}{\alpha} \times \Delta\delta \Rightarrow \frac{\Delta I}{\alpha} \times \frac{I}{1} = \delta$$

$$\Rightarrow \Delta y \times\frac{I}{1} = \delta \Rightarrow\frac{\Delta y}{I} = \delta$$

$$\Delta y = I\delta$$

ثانيا: الانتقادات الموجهة لنموذج"هارود"-"دومار".

وتتمثل في[1]:

- ❖ بعض فرضيات هذا النموذج غير واقعية كفرضية ثبات الميل الحدي للادخار، ومعدل رأس المال على الناتج الذي يمكن أن يتغير في المدى الطويل؛
- ❖ النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة؛
- ❖ فرضية وجود اقتصاد بدون تدخل الحكومة لا تُلاءم الدول النامية لأن السياسة المالية للحكومة يمكن أن تسمح بتحقيق نمو جيد؛
- ❖ هذا النموذج يصطدم مع أوضاع الدول النامية نظرا لأنها تتميز بضعف معدل الادخار ونقص التجهيزات وعوامل الإنتاج، لأنه يعتبر رأس المال والادخار العاملين الأساسين لإحداث النمو.

الفرع الثاني: نموذج "روبرت سولو*" 1956.

لقد كان "سولو" مهتما بمشكلات النمو الاقتصادي، وظهر ذلك في مقاله الشهير "مساهمة في نظرية النمو لعام1956"، ويعُتبر نموذج"سولو" للنمو إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في هذا المجال.

وهو ما أدى إلى حصوله على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1987م وتلقيبه بأب النمو الاقتصادي، جاء نموذج "سولو" بعد نموذج "هارود"- "دومار"الذي كانت استنتاجاته متشائمة فيما يخص عدم إمكانية حدوث نمو اقتصادي متوازن عند حالة التشغيل الكامل، وعدم إمكانية إحلال رأس المال بالعمل أو العكس، وكانت الفكرة الأساسية لنموذج "سولو" هي دراسة ثبات تطور النمو على المدى البعيد، وغياب الإحلال بين عوامل الإنتاج المتطورة على المدى البعيد.

[1] فتيحة بناني، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية**- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص:اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008- 2009، ص 23.

* ولد روبرت سولو Robert M. Solow: في بروكلين في نيويورك في 23 أغسطس 1924 وهو أحد الحائزين على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

أولًا: فرضيات"سولو"

قام نموذج "سولو" على مجموعة من الافتراضات يُمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- ❖ الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتَج واحد؛
- ❖ الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة في جميع أسواقه؛
- ❖ إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال.

1- النموذج:

يمكن وصف النموذج على النحو التالي:

$$K^* = \frac{dK}{dt} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

K^* = الاستثمار الصافي، K = رأس المال، T = الزمن.

تصبح المعادلة الأساسية للنموذج: $K^* = s \times Y$ ..... (2)

s = الميل المتوسط للادخار(ثابت)، Y = الناتج.

أي أن معدل الاستثمار الصافي يُساوي الميل المتوسط للادخار مضروبا في إجمالي الناتج، ثم باستخدام كل من العمل ورأس المال فقط فإن دالة الناتج تكون[2]:

$$Y = F(k.L) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

وبالتعويض بقيمة Y من المعادلة(3) في المعادلة (2)

$$K^* = s.F(K.L) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 189- 190.

[2] David Römer, **Macroéconomie approfondie**, MCG RAW– Hill, Edi science – international, France, 1997, p 09.

وهي معادلة تفاضلية في متغيرين هما: K, L وكلاهما دالة للزمن، ونظرا لاعتبار أن معدل نمو السكان متغير خارجي يتزايد بمعدل نسبي ثابت n فإن المعادلة تصبح:

$L_{(t)} = L_{(0)} . e^{nt}$……………………………………………(5)

أي أن عرض العمل المتاح $L_{(t)}$ يعادل نمو قوة العمل من الفترة (0) إلى الفترة (t) بمعنى أن "سولو" هنا يستخدم كامل العمل المعروض، أي أن هناك عمالة كاملة.

وبالتعويض بقيمة $L_{(t)}$ من المعادلة (5) في المعادلة (4):

$K^{*}= s.F(K.L_{(0)}.e^{nt})$……………………………(6)

وبحل هذه المعادلة التفاضلية يُمكن تحديد مخزون رأس المال، أي معدل الاستثمار الصافي، وبمعلومية كل من $L_{(t)}$، $K_{(t)}$ يُمكن حساب ممر الإنتاج عبر الزمن $Y_{(t)}$، وبالتفاضل الجزئي لدالة الإنتاج (3) نحصل على عائد العمل (الأجر) وعائد رأس المال (الربح) وعلى ذلك يصبح:

عائد العملW:

$W= \frac{\partial(K.L)}{L}$ ……………………………………(7)

رأس المال P:

$P= \frac{\partial(K.L)}{K}$ …………………………………… (8)

2- **النمط الممكن للنمو:** لتحديد نمط النمو يدُخل "سولو" في معادلته نسبة رأس المال إلى العمل ويرمز لها بالرمزr وتساوي : $r= \frac{Kt}{Lt}$، واسترشادا بالمعادلة (5) الخاصة بقوة العمل يمكن أن نقوم ببناء معادلة مماثلة لرأس المال:

$K= r^{*}L_{(0)} \times e^{nt}$………………………………(9)

وبمفاضلة هذه المعادلة بالنسبة للزمن[1]:

$$K^* = r^* L_{(0)} e^{nt} + nr\, L_{(0)} e^{nt} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

وبالتعويض في المعادلة (6)

$$r^* L_{(0)} e^{nt} + nr\, L_{(0)} e^{nt} = s.F(K.L_{(0)} e^{nt})$$

وبالتعويض بقيمة K من المعادلة (6)

$$r^* L_{(0)} e^{nt} + nr\, L_{(0)} e^{nt} = s.F(r\, L_{(0)} e^{nt}\ \ L_{(0)} e^{nt})$$

$$\Rightarrow L_{(0)} e^{nt} (r^* + nr) = s.F(r\, L_{(0)} e^{nt}\ L_{(0)} e^{nt})$$

وبقسمة الطرفين على $L_{(0)} e^{nt}$

$$r^* + nr = s.\, F(r.1) \Rightarrow r^* = s.F(r.1) - nr \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

وتعد المعادلة رقم (11) هي المعادلة الأساسية لتحقيق النمط الممكن للنمو في نموذج "سولو" حيث:

F(r.1): تمثل الناتج الإجمالي عند قيم متزايدة لمخزون رأس المال.

nr: تعبر عن قوة العمل المتحققة أو المستخدمة.

3- انتقادات النموذج:

تعرض نموذج "سولو" للعديد من الانتقادات والتي أهمها:

- ❖ إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل؛
- ❖ أهمل "سولو" مدى تأثير التغير التكنولوجي وأبقاه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة؛

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 191- 192.

- ❖ افتراض النموذج لتماثل السلع افتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية؛
- ❖ افتراض الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع ويكون أكثر ابتعادا في البلدان المتخلفة[1].

المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي

إنّ المشكل المطروح من خلال النماذج النيوكلاسيكية للنمو هو استبعادها لإمكانية النمو في المدى البعيد الناتج عن الشكل المحدب لدالة الإنتاج[2].

الخاصية الأساسية لنماذج النمو الداخلي هي غياب المردودية المتناقصة لرأس المال الذي يتميز بخاصية التراكم الإرادية من طرف الأعوان الاقتصاديين، وبالتالي فمن أجل الحصول على نمو مستقر ذاتيا لا يجب كبح الرغبة في الحصول على التراكم تحت مبدأ المردودية المتناقصة[3].

الفرع الأول: نموذج" لوكاس" في النمو الاقتصادي 1988

يعتمد نموذج"لوكاس" على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي[4]:

- ❖ يعتبر أن الاقتصاد مكون من قطاعين، أحدهم مكرس في إنتاج السلع والآخر في تكوين رأس المال البشري؛
- ❖ كل الأعوان أُحادية بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة؛
- ❖ كذلك نستطيع أن نلمس مع "لوكاس" أن تراكم رأس المال البشري (KH) مقيد بالمعادلة التالية: $h^* = B(1-u)n$

حيث: u : هو الزمن المسخر للعمل.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 193.

[2] Ghazi Boulila , Mohamed trabelssi, **Théorie de la croissance**, centre de publication universitaire, tunis, 2008, p166.

[3] Ahmed Zakane, **Dépense publiques productive, croissance à long terme et politique, Essai d'an alize économétrique Appliquée ou cas de l'Algérie**, Thèses pour obtenir du diplôme de doctorat d'tat en sciences économiques, université d'Alger 2002- 2003, p14.

[4] سمير بواعلي دحماني، عبد الكريم البشير، **تطورات نظريات النمو الاقتصادي**، [على الخط] متاح على: http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8.pdf تاريخ الاطلاع:2014/04/09.

(1-u): هو الزمن المسخر للحصول على المعارف.

B: هو مقدار الفعالية ومنه يصبح لدينا: $\frac{h*}{h} = B(1- u)$

أما دالة الناتج فهي من نوع كوب- دوغلاس تأخذ الشكل التالي: $Y= K^{B}(n.L)^{1-B}$

حيث تمثل h: رأس المال البشري الفردي، *h: تغير رأس المال البشري، ونموذج "لوكاس" يجتمع كثيرا في بعض الخصائص مع نموذج" سولو"، حيث يلعب رأس المال البشري في نموذج"لوكاس" نفس الدور الذي يلعبه التقدم التقني في نموذج"سولو، لكن "لوكاس" يقُدم تفسيرا لنمو رأس المال البشري في نموذجه وذلك عكس"سولو" الذي اعتبره ثابتا، فتفسيره في نموذج "لوكاس" هو أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين (1- u) من طرف الأفراد، كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري (KH)، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والعكس يحدث في حالة إهمال التكوين والتعليم.

في هذا النموذج نلمس أن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول يرجع في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم وهكذا نجد الاختلاف بين دول الشمال ودول الجنوب، وعليه فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم سوف يكون لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: نموذج "بول رومر*" للنمو الاقتصادي

يبدأ"رومر"[1] نموذجه من خلال إعطاء قيمة الصفر لكل من μ وλ أي يفترض أنه لا يوجد نمو للسكان، كما يفترض غياب التقدم التكنولوجي، كما افترض "رومر" أن رأس المال البشري H ثابت، وفي هذا النموذج يتمثل التقدم التكنولوجي في إنتاج أنواع جديدة من السلع الرأسمالية، أي لا يتمثل في جعل بعض السلع الرأسمالية أكثر إنتاجا وإنما في إنتاج أنواع إضافية من السلع الرأسمالية، ففي لحظة زمنية معينة تكون هناك N من أنواع

[1] صولو روبرت، ترجمة: ليلى عبود، **نظرية النمو**، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2003، ص ص 245- 246.

* هو أحد الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين وهو مطور لنظرية النمو الجديدة، يعمل أستاذاً للاقتصاد بكلية الدراسات العليا لإدارة الأعمال بجامعة ستانفورد.

السلع الرأسمالية، وأن الكميات من الأنواع المختلفة للسلع الرأسمالية المتاحة للإنتاج هي: $x_1.x_2.....x_n$ وهي تستهلك كلية في فترة إنتاج واحدة.

ومع افتراض أن إجمالي كمية رأس المال البشري المتاح للاقتصاد H ثابتة، فيوجد أمام المجتمع دائما إمكانية توزيع هذا المخزون المحدد بين إنتاج الناتج H_y وإنتاج الأنواع الجديدة من رأس المال H_A كما يلي:

$$H= H_y+ H_A.....(1)$$

حيث أن كل من : $H_A . H_y$ ثابتان

وبافتراض أن تقنية إنتاج الناتج النهائي من شكل كوب- دوغلاس المعدل، وهي ليست بكوب- دوغلاس حيث:

$$Y= H_y^{a} L^{B}\sum_{i=1}^{n} xj^{\,1-\alpha-\beta}.....(2)$$

حيث L :هي الكمية الثابتة من العمل.

كما يفترض" رومر" أن هناك موردا آخر يتُاح بالكمية R، والذي يُمكن اعتباره نوعا خاصا من العمل أو نوعا خاصا من رأس المال البشري، ويفترض أنه يلزم استخدام n وحدات من المورد لإنتاج وحدة واحدة من أي نوع من السلع الرأسمالية.

وستولد الأسواق التنافسية بوضوح النمط الكافي لإنتاج N من السلع الرأسمالية:

$X_1.x_2.....=x_n=\bar{x}$ وعيه فإن: $N\eta\bar{x} = R$ كما أن الناتج ثابت ويرمز له بالرمز B وعيه ستكون Y مساوية لـ:

$$Y= BN\bar{x}^{1-\alpha-\beta}= BN(\frac{R}{\eta N})^{1-\alpha-\beta}= BR^{1-\alpha-\beta}\eta^{-(1-\alpha-\beta)}N^{\alpha+\beta}.....(3)$$

وتتمثل الخلاصة في أنه حتى مع ثبات كل من R. H. L يصُبح الناتج النهائي مع هذه التكنولوجيا كبير جدا مع اتساع أنواع السلع الرأسمالية وفي الواقع نستطيع أن نقُدم خطوة إضافية ونقول أن : $Y= (\alpha+\beta)\ N$

حيث أن : N.H.R هي كلها ثابتة، وأنه لا يوجد تقدم تكنولوجي خارجي يحقق أي معدل نمو موجب نموا داخليا، وتتحقق الوظيفة بأي شيء يبقي N موجبة، أي أن أي هيكل للسوق أو أي هيكل اقتصادي يضمن استمرار نمو عدد من أنواع السلع الرأسمالية، كما أنه كلما اتجهت N نحو المالا نهاية تتجه

$\lim_{n\to\infty} = (\frac{R}{N})=0$ نحو الصفر، كما أن السلع الرأسمالية المبتكرة حديثا ليست أكثر إنتاجية من السلع القديمة[1].

الفرع الثالث: نموذج"بارو" 1990

الفكرة الأساسية[2] المتضمنة في نموذج"بارو" تتمثل في وجود مصدر ناتج عن آثار خارجية ناجمة عن وجود منشآت قاعدية منجزة من طرف الدولة، والتي تقوم على أساس أن إتاحة المنشآت القاعدية من طرف الدولة تزيد من الإنتاجية الحدية لرأس المال.

أولًا: فرضيات النموذج

بنُي هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي:

- اعتبر" بارو" أن النفقات العمومية موجهة لأجل المنشآت القاعدية وليس مخزون المنشآت القاعدية؛
- تم اعتبار هذه النفقات بأنها استثمار خاص وصافي؛
- البنية البديهية للنموذج تقوم على أساس دالة كوب- دوغلاس بالنسبة لأي مؤسسة.

ويكون النموذج بالشكل التالي:

$$Y_i= A_iK^{\alpha}{}_iL^{1-\alpha}{}_iG^{1-\alpha} \qquad 0 < \alpha<1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

Y_i: تمثل الإنتاج بالنسبة للمؤسسة**i**.

K_i: تمثل مخزون رأس المال بالنسبة للمؤسسة**i**.

L_i: تمثل اليد العاملة بالنسبة للمؤسسة**i**.

G: تمثل النفقات الإجمالية للدولة في المنشآت القاعدية.

وباستخدام الشكل المدمج تأخذ الدالة السابقة الشكل التالي :

[1] صولو روبرت، مرجع سبق ذكره، ص ص 247- 250,

[2] Ahmed Zakane, op- cit, pp 15- 16.

$Y= AK^{\alpha}L^{1-\alpha}G^{1-\alpha}$.....(2)

حيث تكون المردودية الحدية لرأس المال متناقصة ($K'_K= \frac{\alpha y}{K}$) كما أن المردودية الحدية المتصلة برأس المال و النفقات العمومية ثابتة ($AL^{1-\alpha}$) مع افتراض ثبات L [1].

أما بالنسبة للمؤسسات فالنفقات العمومية تعتبر بالنسبة لها عوامل إنتاج خارجية معطاة وبدون تكلفة.

ومن أجل تحديد نموذج"بارو" تم اعتبار حالتين تميز الاقتصاد:

1- اقتصاد يتميز بمعدل ادخار ثابت:

النتائج التي تمخضت عن نموذج"بارو" في هذه الحالة تعتمد أساسا على معادلة التوازن بالنسبة لسوق السلع.

$Y= C+I+G= C+K^*+\delta K+G$.....(3)

حيث I: الاستثمار، G: النفقات العمومية في المنشآت القاعدية، C: الاستهلاك الإجمالي، K: رأس المال.

ويفترض "بارو" أن النفقات العمومية تمول عن طريق الضرائب (T) المتناسبة مع الدخل بالعلاقة: $T= tY$ ، بحيث يكون التوازن الإنفاقي (G) محقق في كل لحظة $T= G$، وبالتالي يكون الدخل المتاح بالنسبة للعائلات $(1-t)Y$ حيث t: نسبة الضريبة المفروضة على الدخل.

فتصبح دالة الاستهلاك من الشكل: $C= (1- s)(1-t)Y$.....(4)

أما دالة توازن السوق على الشكل: $Y= (1-s)(1-t)Y+ K^*+\delta K+G$..... (5)

بتعويض G [2] بقيمتها بعد إجراء سلسلة من التحويلات فنحصل على: $S(1-t)Y= K^*+\delta K$

نعوض G بقيمة Y في دالة الناتج فنحصل على: $Y= AK^{\alpha}L^{1-\alpha}(tY)^{1-\alpha}$.....(6)

$\Rightarrow Y= (t)^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$ ..... (7)

[1] موراد تهتان، مرجع سبق ذكره، ص ص 47- 48.

[2] Ahmed Zakane, op- cit, p p 16- 17.

وباعتبار أن A . L ثابتين يمكن استخراج التطور في رأس المال كالتالي:

$\frac{K*}{K}$= s(1-t)$t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$ $A^{\frac{1}{\alpha}}$ $L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$ - δ.....(8)

وبما أن الدولة تقوم بتحديد معدل الضريبة t الذي يسمح لها بتحديد حجم الإنفاق الكلي G ومعدل نمو الاقتصاد، أي معدل الضريبة الذي يعُظم معدل النمو والذي يعُطى بالعلاقة التالية:

$\frac{\partial K*/K}{\partial t}$ = (-$t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$ + $\frac{1+\alpha}{\alpha}$ (1-α) $t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$ - 1)s $A^{\frac{1}{\alpha}}$ $N^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$ = 0.....(9)

$\Leftrightarrow$ t= $\frac{1-\alpha}{\alpha}$ (1-t) $\Leftrightarrow$ t*= 1- α

تدل هذه النتيجة على أن الدولة تستطيع أن تقوم بتثبيت جزء من النفقات المخصصة للمنشآت القاعدية والتي يعُبر عنها $\frac{G*}{Y}$ = t*= 1-α.....(10)

2- اقتصاد بمعدل ادخار داخلي:

في إطار هذه النظرية تعتبر أن النموذج المتعلق بسلوك المستهلك، بحيث أن معدل النمو للاستهلاك:

$\frac{C^{\circ}}{C}$ = (r- σ)

حيث: r: المردود الصافي للاستثمار، p: يمثل معدل الأفضلية الحالي.

فتصبح أرباح المؤسسات بعد اقتطاع الضرائب (1-t)Y – wL- (r+δ)K ومردودية الاستثمار: (r+δ)= (1- r)F'K

ومن خلال البراهين المتعلقة بحساب معدلات النمو التي تقتضي فرض معدلات معينة من الضرائب، وكذا ترشيد النفقات العمومية المتعلقة بالمنشآت القاعدية تبعا لذلك يقتضي تدخل حتمي للسلطات العمومية من أجل تحقيق معدلات نمو أمثلية عن طريق سياسة اقتصادية ناجحة، حيث بين "بارو" في هذا الصدد أهمية تدخل الدولة

بافتراض أنه عليها في البداية تثبيت حجم النفقات العمومية المساوية لـ : α -1 = = $\frac{G}{Y}$ وتقوم بالتالي باقتطاع ضريبة جزافية على جميع المداخيل والمساوية لـ G من أجل تمويل جميع نفقاتها[1].

الفرع الرابع: نموذج "قروسمان- هيلبمان" 1991

من أهم الافتراضات لهذا النموذج هو ابتكار السلع الاستهلاكية وكذا تراكم المعرفة التكنولوجية، بما يؤدي إلى استمرار النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث تقوم المؤسسات الهادفة إلى تعظيم أرباحها بالاشتراك في عمليات البحث والتطوير، مع حرية الدخول والخروج من السوق هذه الابتكارات التكنولوجية تكسب المؤسسة قوة احتكارية على السلع الحديثة داخل السوق مما يشكل الحافز القوي لمزيد من الابتكارات.

جوهر النموذج هو أن النمو الداخلي المستمر يتطلب أن يكون الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية دالة متزايدة في عدد السلع الاستهلاكية التي تم ابتكارها، ويُشير النموذج الذي توصل له إلى أن زيادة معدل الابتكار يرتبط بزيادة حجم العمالة، أي أن الاقتصاد الذي يتمتع بحجم أكبر من العمالة سينمو أسرع من الاقتصاد الذي ينخفض لديه حجم العمالة، ويُشير أيضا النموذج إلى تباطؤ معدل الابتكارات مع زيادة تكلفة الابتكارات[2].

الفرع الخامس:نموذج "أجيون- هويت"1992

يطُلق[3] على هذا النموذج اسم المدخل الحديث "لشومبيتر"وذلك لأنه حاول تقديم أفكار"شومبيتر" في صورة نموذج كمي، وذلك باعتبار التحسن في جودة إنتاج المنتجات المختلفة هو المصدر الرئيسي للتقدم التكنولوجي داخل الاقتصاد.

أكد"أجيون- هوايت"فكرة أن ربحية الابتكارات الناتجة عن أنشطة البحوث والتطوير تنخفض مع ظهور التكنولوجيا الأحدث، أي أن التكنولوجيا الحديثة تؤُدي إلى تحول التكنولوجيا السابقة إلى تكنولوجيا متقادمة، مما

[1] Ahmed Zakane, **dépenses publiques productive et dynamique de croissance théoriques et empirique appliquée ou cas de l'algérie**, séminaire internationale sur sur le problématique de la croissance ou pays du mena, université d'Alger, 14/15 novembre ;2005 , p p 129- 130.

[2] عماد معوشي، **قياس أثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي عل النمو الاقتصادى حالة الاقتصاد الجزائرى في الفترة 1970- 2007** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص: الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، جامعة المدية، 2010- 2011، ص 54.

[3] موراد تهتان، مرجع سبق ذكره، ص 46.

يعني أن الأرباح مؤقتة،حيث تظل قائمة إلى حين صدور التكنولوجيا الأحدث، وتُعرف فترة الأرباح المؤقتة للمحتكر باسم فترة حياة ربحية الاحتكارات.

ويتضح من ذلك أن الابتكارات تتمتع بعدة آثار خارجية موجبة وسالبة حيث تتمثل الآثار الموجبة في زيادة احتمال ظهور ابتكارات حديثة في المستقبل، بينما تتمثل الآثار السالبة في إنهاء الأرباح الاحتكارية للشركات صاحبة الابتكارات .

وبافتراض أن العمالة هي العنصر الوحيد في الاقتصاد، يتم تقسيمها بين قطاعين أساسين هما: قطاع إنتاج السلع النهائية، وقطاع البحث والتطوير أي: $L= L_Y+L_A$

حيث: L_Y: حجم العمالة التي تنتج السلع النهائية داخل الاقتصاد.

L_A : حجم العمالة التي تعمل في مجال البحوث.

بناء على هذا النموذج، فإن معدل النمو في الناتج يعتمد على معدل نمو الموارد الموجهة إلى البحث والتطوير، وبما يعني أن تطبيق السياسات الاقتصادية المحفزة لأنشطة البحث والتطوير، سيؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات النمو داخل الاقتصاد، وتتمثل السياسات المحفزة في الضرائب والدعم والنظم والإجراءات التي تساهم في زيادة حجم الموارد الموجهة إلى أنشطة البحث والتطوير[1].

المطلب الثالث: تقييم نظريات النمو الذاتي:

أتت النظريات الحديثة في النمو الاقتصادي بعدة أفكار إيجابية لا يمكن إنكارها، غير أنها طرحت بعض التساؤلات من خلال النقد الذي تعرضت له والذي نتناوله فيما يلي[2]:

الفرع الأول: الجوانب الايجابية:

على الرغم من حداثة نظريات النمو الذاتي إلا أنها وبالمقارنة بالنظريات النيوكلاسيكية، احتوت على مجموعة من التطورات المهمة تتعلق بأربعة أفكار رئيسية هي:

[1] موراد تهتان، مرجع سبق ذكره، ص 47.
[2] عماد معوشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 55- 56.

- ❖ تنويع مصادر النمو والتركيز على خصائصه الذاتية؛
- ❖ احتمال استمرار التباعد بين البلدان؛
- ❖ التركيز على دور المؤسسات في تحقيق النمو؛
- ❖ توضيح العلاقة بين النمو والدورات الاقتصادية.

الفرع الثاني: الجوانب السلبية:

يُمكن حصر أهم أوجه الضعف التي قد تعترض هذه النماذج في النقاط التالية:

- ❖ عدم كفاية الإثباتات التجريبية لهذه النظريات؛
- ❖ عدم استقرار النمو في نماذج النمو الذاتي؛
- ❖ عدم الاستفادة من فكرة الوفورات الخارجية في مراعاة العمق التاريخي والمؤسسي للنمو الاقتصادي؛
- ❖ وُصفت بأنها تمرين عقلي جذاب يبدأ بنقد ما انتهى إليه السابقون خاصة فيما يتعلق بوجود جزء غير مفسر من النمو والذي عادة ما يثير خيال الاقتصاديين.

خلاصة:

أضحى النمو الاقتصادي من الموضوعات الجديرة بالاهتمام لارتباطه الوثيق بالدخل الحقيقي والمستوى المعيشي، ويتحدد النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل هي : النمو في قوة العمل، الاستثمار المادي والبشري، التغير التكنولوجي، التخصص والإنتاج الواسع، ولكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي مجتمع لابد من توافر المكونات الأساسية التالية: تراكم رأس المال، النمو السكاني، التقدم التكنولوجي.

لقد اختلفت وجهات نظر المفكرين الكلاسيكيين حول تحليل النمو في المدى الطويل، فهناك من يرجع ذلك مثل:"آدم سميث" إلى التخصص وتقسيم العمل، بينما"دافيد ريكاردو" و"جوزيف شومبيتر"يركزان على التراكم الرأسمالي والعوامل الفنية والتنظيمية عل التوالي، في حين نجد أن التحاليل النيوكلاسيكية ترجمت أفكارها في شكل نماذج وأن السمة الأساسية لها تتمثل في خاصية التقارب.

أما بالنسبة لنماذج النمو الداخلي فقد تم التركيز من خلال نموذج"لوكاس" على التكوين الذي يؤدي إلى زيادة رأس المال البشري مما ينعكس إيجابا على زيادة النمو الاقتصادي، "بول رومر"ركز على رأس المال المادي،"بارو" ركز على النفقات العمومية الإنتاجية، "قروسمان"- "هيبلمان" ركزا على الابتكار وتراكم المعارف التكنولوجية ،"أجيون"- "هوايت"ركزا على البحث والتطوير.

وفي الأخير يمكن القول أن النمو الاقتصادي كان ولا يزال محل انشغال الكثير من الباحثين الاقتصاديين باعتباره المؤشر على مدى فقر وثراء الدول.

الفصل الثاني:
الإطار النّظري للصدمات الاقتصادية

تمهيد:

لقد شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات متتالية لم يعرفها من قبل، تتمثل في كل من: الكساد، البطالة، التضخم...الخ، إذ عرفت بأنها أحداث مفاجئة تواجه الدول دون أن يكون لها دور مباشر وفاعل في تحديد تلك الأحداث أو السيطرة عليها، مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدتها عدة نظريات.

ويعد انحصار وتقليص الصدمات مؤشر على جودة السياسة الاقتصادية في بلد ما ووضوح الرؤى المستقبلية ومعرفة حالة الاقتصاد، ويستطيع متخذو القرار التدخل من خلال التحكم بالعديد من المتغيرات النقدية والمالية لتحقيق التوازن، إلا أن الإخفاق في تحقيق التوازن يتسبب في حدوث الصدمات سواء كانت نقدية أو مالية مما ينتج عنها آثار على العديد من المتغيرات، وقد تتعمد السلطات أحيانا إلى إحداث تلك الصدمات عندما تروم تحقيق هدف معين كمعالجة التضخم أو البطالة.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على الجوانب المتعلقة بالصدمات الاقتصادية من خلال **تقسيمه إلى ثلاث مباحث** كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم أولية حول الصدمات الاقتصادية.

المبحث الثاني: صدمات الطلب والآثار المترتبة عن السياسة المالية.

المبحث الثالث: صدمات العرض والآثار المترتبة عن السياسة المالية.

المبحث الأول: مفاهيم أولية حول الصدمات الاقتصادية.

ازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بدراسة العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي، فكانت الصدمات الاقتصادية من بين تلك العوامل لذا سنركز في هذا المبحث على: أنواعها، أسبابها ومصادرها ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي:

المطلب الأول: تعريف الصدمات الاقتصادية

تُعد الصدمات الاقتصادية من بين أهم المؤشرات على إدارة سعر الصرف ويمكن تعريفها كالآتي:

- **الصدمة الاقتصادية تعني:**"الأحداث التي تؤثر على الاقتصاد والتي يكون مصدرها داخليا أو خارجيا، والصدمات الداخلية تقسم إلى صدمات نقدية وصدمات حقيقية، أما بالنسبة للصدمات الخارجية فهي تسلك طريق الدورات الاقتصادية[1]".
- **الصدمة الاقتصادية تعني:**"السبب الأساسي في حدوث الأزمة، أما مفهوم الأزمة فيعني وجود خلل يؤثر تأثير مادي على النظام بأكمله وهذا الخلل ناجم عن حدث مفاجئ، وقد يشُار إلى الأزمة إذا لم يسُيطر عليها في بدايتها بالكارثة، إذ أن الكارثة هي حدث مفاجئ ناجم عن فعل الطبيعة، أي أن الصدمة هي بداية لحدوث الأزمة وآثارها انهيار التوازن"[2].
- **الصدمة الاقتصادية حسب تعريف المؤسسات المالية الدولية تعني:"** تعديل في السياسات الخاطئة المتبعة إلى سياسات أفضل، وهي مجموعة إجراءات ناتجة عن إجماع واشنطن(جون وليمسون1989) وهي عشرة بنود أساسية تتضمن:
  - ❖ سياسة صرف تؤدي إلى نمو الصادرات؛
  - ❖ تحرير السياسات المالية؛
  - ❖ الترشيد المالي؛
  - ❖ الإصلاح الضريبي؛
  - ❖ تحرير التجارة؛

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص ص 118-119.

[2] محمد صالح سلمان، **قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة (1980- 2005) دراسة قياسية**، بغداد، متاح على : http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=64359، تاريخ الإطلاع: 2014/01/29، 08:19، ص 2.

- ❖ تشجيع الاستثمار الأجنبي؛
- ❖ تخفيض المشاريع العامة؛
- ❖ إعادة تكييف القوانين؛
- ❖ مراقبة النفقات العامة؛
- ❖ ضمان حقوق الملكية[1].

- **الصدمة في الاقتصاد الكلي تعني:"** الصدمة التي تكون لها آثار مبدئية على الطلب الكلي أو العرض الكلي، ويُشترط إما في صدمة الطلب أو العرض تفادي تقلب الدخل الحقيقي، معدلات البطالة، معدلات التضخم...الخ)[2].
- **كتعريف شامل للصدمة الاقتصادية:"** هي أحداث قد تكون داخلية أو خارجية، لا يمكن التحكم فيها ولها آثار قوية على مستوى الدخل للدولة، ونتيجتها انهيار التوازن".

المطلب الثاني: أنواع الصدمات الاقتصادية

يمكن توضيح أنواع الصدمات فيما يلي[3]:

- ❖ **الصدمات العارضة أو العشوائية:** يظهر هذا النوع من الصدمات نتيجة الظروف الطارئة التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية:كالزلازل أو الفيضانات والتي تُؤدي إلى خسائر فادحة، وهذا النوع من الصدمات يزول عند انتهاء تلك الكوارث، ولكنها تُؤدي إلى اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة.
- ❖ **الصدمات الخارجية:** تبرز هذه الصدمات من خلال الأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها، ولها آثار قوية على مستوى الدخل، ومن أبرز الأحداث التي تؤدي إلى هذا النوع:

- o **تغير عوائد الصادرات:** تُواجه العديد من البلدان صدمات خارجية(سلبية وإيجابية) تؤدي إلى حدوث كساد وذلك بسبب انخفاض عوائد الصادرات وخاصة عندما يكون البلد معتمدا على تصدير سلعة واحدة فقط أو عدد قليل من السلع كالنفط أو القطن....الخ).إذ تحدث هذه الصدمات نتيجة انخفاض

[1] حاكمي بوفحص، **الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر- المغرب- تونس**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 07، جامعة وهران، الجزائر، ص ص 6-7.

[2] Michal R , Darby, **Intermediat Macroeconomics**, international student edition, MCGRAW- hill , KOGAKUSHA.LTD, university of California. Los Angeles, 1979, p 215.

[3] محمد صالح سلمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 2-3.

الإيرادات من العملة الأجنبية وهذه هي الصدمات السلبية، بينما ترتفع عوائد الصادرات من تلك العملة فهي صدمات ايجابية.

- **التضخم المستورد:** تعتمد البلدان بشكل أساسي على السلع المستوردة وخاصة النفط الذي بارتفاع أسعاره يحدث انخفاض في الدخل الحقيقي في البلدان المستوردة للنفط، بسبب كون الطلب على النفط غير مرن مما يؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- **ارتفاع تكاليف الاقتراض من الخارج.**

❖ **الصدمات الموسمية:** يتميز هذا النوع من الصدمات بكونه قصير الأجل ويؤُثر على ميزان المدفوعات لفترة زمنية معينة، وتحدث هذه الصدمات في الدول التي تعتمد على تصدير سلعة معينة في موسم معين.

❖ **الصدمات الدورية:** يرتكز هذا النوع من الصدمات في الاقتصاديات المفتوحة والتي تشكل فيها التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، ويتعرض الاقتصاد العالمي لفترات من الكساد والازدهار فتؤثر على صادرات هذه الدول سلبا وإيجابا بشكل كبير.

❖ **الصدمات الهيكلية:** وتحدث هذه الصدمات عند تغير هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي وتحوله من طاقات معينة إلى أخرى، أو تحول الطلب على النقد الأجنبي بدلا من العملة المحلية بسبب عدم الاستقرار الداخلي.

❖ **الصدمات الحقيقية:** وتحدث عند اعتماد تكنولوجيا جديدة أو حدوث تقلبات في أسعار المواد الأولية، وتتعرض العديد من الدول إلى هذا النوع من الصدمات، وتحدث عندما يكون حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي[1].

❖ **الصدمات النقدية:** تنشأ في الأساس من عدم استقرار الطلب على النقود، والذي يظهر على هيئة تغيرات في مدى إقبال الاقتصاديون على حيازة العملة المحلية في ضوء الابتكارات المستحدثة في الأوراق المالية أو التذبذبات في مستوى الثقة[2].

[1] محمد صالح سلمان ، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2] إبراهيم الكراسنة ، **سياسة سعر الصرف دور البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية ،أبو ظبي، 11-2006/06/22، ص 13.

المطلب الثالث: أسباب الصدمات الاقتصادية

في البداية يُمكن توضيح **العوامل المؤدية لحدوث الصدمات الاقتصادية** فيما يلي:

- الاعتماد على مورد اقتصادي مغلق التشابك القطاعي محليا وبين الدول النامية؛
- ضُعف القطاعات المعّول عليها في تغيير الهيكل الإنتاجي؛
- خلل في هيكل التجارة الخارجية؛
- التشوهات السعرية في أغلب قطاعات الاقتصاد الوطني؛
- غياب آلية للسياسة التكنولوجية؛
- اختلالات جذرية في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة.

الفرع الأول: أسباب الصدمات الاقتصادية:

هناك العديد من الصدمات والعوامل الداخلية عملت بقوة مع الصدمات الخارجية وهي تدور إجمالا حول عاملين هما: **فائض الطلب وعدم واقعية الأسعار** ويُمكن تجزئة ذلك فيما يلي:

- الاتساع المستمر لفجوة الموارد المحلية، من خلال الفجوة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار المحلي؛
- العجز الدائم والمستمر في الموازنات العامة لمعظم الدول النامية؛
- العجز الدائم والكبير في موازين المدفوعات للدول النامية وتدهور أسعار صرف عملاتها الوطنية[1]؛
- ضعف الإحلال بين السلع المصدرة والمستوردة[2]؛
- عدم تلاءم السلع المستوردة مع الناتج المحلي الموجه أساسا لاستهلاك طبقة ضعيفي الدخل؛
- تصلب البنية الإنتاجية؛
- الطبيعة البدائية لسوق رأس المال، بحيث يشكل النظام المصرفي المصدر الرئيسي للوساطة المالية، ويعمل في ظل تقييد للإقراض وأسعار الفائدة مما يصعب التعبئة والتوجيه الأمثلين للادخار؛

[1] عبد القادر خليل، **محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2006**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،- فرع اقتصاد قياسي- جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص 53-56.

[2] Choukri Benzarour, **Macroeconomic policies for structural adjustment policies**, MPRA paper N 14980 , Algiers university, may 2009,p 04.

- الفساد الاقتصادي: تتميز الدول النامية بتفشي الفساد وضعف تطبيق آلية الحكم الراشد، ونظرا لاشتراك الصدمات الداخلية مع الخارجية في إفقار الدول النامية وعجزها عن تمويل اقتصادياتها فإنها أثرت على المديونية الخارجية لها ونقدم لاحقا مخطط يوضح علاقة العوامل الداخلية بالاستدانة الخارجية[1].

- **فائض الطلب على العرض**[2]:

← تغير الكتلة النقدية ← عجز ميزاني ← تضخم

← أجور مرتفعة ← عجز الادخار عن تلبية حاجة الاستثمار.

← استهلاك مرتفع

← ادخار ضعيف

- **أسعار إدارية تخلق تشوهات في الأسواق:**

- ضعف سعر الإنتاج الفلاح ← عجز غذائي

– مديونية عمومية

- أسعار مدعمة لمنتجات المؤسسات العمومية

↓ ← عجز المؤسسات العمومية

← عجز تجاري – مديونية خارجية

- فرط تقدير سعر الصرف ← قيمة وهمية تفوق

القيمة الحقيقية للمؤسسة مما يقود إلى فرط – مديونية المؤسسات

الاستثمار.

- سعر فائدة حقيقي سالب ← ضعف الادخار.

[1] عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2] Choukri Benzarour, op – ci, p 05.

المطلب الرابع: مصادر الصدمات الاقتصادية

تختلف مصادر الصدمات باختلاف نوع وطبيعة الصدمة وعليه يمكن أن نميز بين نوعين من المصادر[1]:

الفرع الأول: المصادر الداخلية

تنشأ الصدمات الداخلية نتيجة لمجموعة من العوامل والتي نوجزها فيما يلي:

- **آليات تنفيذ السياسة النقدية:** تعتمد البنوك المركزية في تنفيذ سياستها النقدية على آليات عديدة لعل أهمها: اعتماد نوع معين من أنواع القياس الكمي كأن يقوموا بوضع سعر فائدة لا يتسم بالدقة لعدم تضمنه التغيرات المتوقعة في الناتج والتضخم والتي تُعد مصدرا من مصادر عدم الثبات والتقلب.
- **أهداف البنوك المركزية:** إن البنك المركزي عندما يكون غير حساس تجاه التضخم بشكل خاص، فمن المرجح أن يضع سعرا للفائدة أكبر مما هو معتاد أو ضروري، وعندما يكون مستوى التضخم مرتفعا ينبغي على البنك المركزي أن يضع سعرا للفائدة منخفض بدرجة كبيرة، إذ يكون مستعد لتحمل الخسائر في سبيل تقليل التضخم.
- **معتقدات صُناع السياسة حول عمل الاقتصاد وآلية عمله:** تُعد مصدرا آخر من مصادر الصدمات فعلى سبيل المثال: عندما يكون الاعتقاد السائد لدى البنك المركزي بأن التضخم غير مستجيب وبشكل كبير للتباطؤ(الركود الاقتصادي) فيقوم بوضع أسعار فائدة منخفضة أدنى مما هو مطلوب.
- **السياسة النقدية والأمور السياسية:** غالبا ما يطبق البنك المركزي سياسة توسعية بشكل غير اعتيادي تماشيا مع رغبة السياسيين للحصول على أصوات الناخبين في الاقتراع الخاص بالحكم وذلك انطلاقا من وظيفة البنك المركزي كونه بنك الحكومة ومستشارها المالي.

[1] عبد الحسين جليل الغالبي، ليلى بديوي مطوق، مرجع سبق ذكره، ص ص 207-208.

الفرع الثاني: الصدمات الخارجية

لقد تعددت المصادر الخارجية للصدمات التي قدمتها الأدبيات الاقتصادية ولعل من المفيد تقسيمها إلى[1]:

- **اكتشاف بعض الموارد الجديدة:** اكتشاف بعض الموارد يؤدي إلى الازدهار الاقتصادي، فقد أدت الطفرة النفطية خلال حقبة السبعينيات إلى حدوث صدمة عرض مواتية في عديد من الدول المصدرة للنفط، مما أدى إلى تزايد الصادرات من النفط ومن ثم تحسن وضع ميزان المدفوعات في هذه الدول مما نتج عنه زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات.
- **التغير في تكاليف القروض الخارجية:** يعُد الاعتماد المتزايد لكثير من الدول النامية على القروض الخارجية أحد الأسباب التي تؤُدي إلى انعكاسات سلبية على تطورات النشاط الاقتصادي، وهذا ما حدث بالفعل في بداية عقد الثمانينيات عندما ارتفعت أسعار الفائدة على القروض الخارجية، وقد أوضح بعض الاقتصاديين أن تكلفة ارتفاع سعر الفائدة في المكسيك ذات أثر في انخفاض مستوى القروض الخارجية من 18بليون دولار في عام 1981 إلى 5 بليون دولار عام 1983.
- **التغير في مستوى الاستثمار الأجنبي:** تستمد عدد من الدول النامية التوسع في النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات الخارجية المتوفرة لديها، وعندما يحدث انخفاض في تلك الاستثمارات بشكل مفاجئ ينتج عنه صدمة عرض غير مواتية، فيؤدي ذلك إلى انكماش في النشاط الاقتصادي.
- **التغير في قيمة الصادرات:** يسُاعد التنوع في التركيب السلعي لصادرات الدول على تحقيق النمو الاقتصادي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الحصول على الحاجات الرئيسية للنمو الاقتصادي مثل السلع الاستهلاكية والرأسمالية، إلا أن بعض الدول النامية لم تتمكن من تحقيق القدرة في التنوع السلعي، حيث أن صادراتها مازالت تتركز في مورد واحد وهو النفط، مما يجعلها دائما عرضة لصدمات خارجية نتيجة للتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية.

[1] عبد الله محمد العاضي، **الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني**، أطروحة دكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط،غير منشورة، جامعة دمشق، 2007، ص ص 20-21.

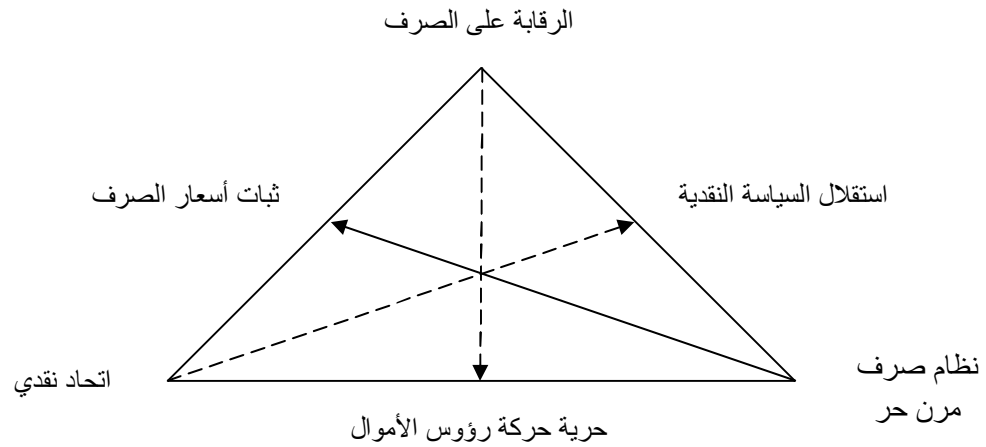
المبحث الثاني:طبيعة صدمات الطلب وآثار السياسة المالية المترتبة عنها

من الصعب التعرف على طبيعة الصدمات نتيجة التشابك والآنية الموجودة في النّظم الاقتصادية، وكذا مُختلف الصدمات تتداخل في نفس الوقت، وفي حالة غياب نموذج كامل للاقتصاد فإنه يصعب معرفة أو فصل آثار الأزمة الناجمة عن سياسات نقدية تضييقية أو تدني الطلب المحلي أو ظروف خارجية غير مواتية، بالإضافة إلى أنّ هذا التحليل يتعقد إذا أردنا معرفة هل الآثار دائمة أو مؤقتة، وبالتالي يصعب عموما التعرف على طبيعة الصدمة وفيما يلي نظرة أو لمحة عن طبيعة صدمات الطلب.

المطلب الأول:طبيعة صدمات الطلب

يتوقف الخيار على قدرة السلطات النقدية والمالية على تحديد مصدر وطبيعة الصدمة على الثقة بين أوجه التشوه المؤقتة والدائمة وعلى أن لا يكون التفاعل الديناميكي الاقتصادي والمالي بين التشوهات الاسمية والحقيقية تفاعلا قويا، ومع ذلك فواضعو السياسة الذين يعيشون في بيئات متذبذبة يفتقرون إلى معلومات ممتازة عن طابع واستمرار المصدر المحلي مقابل المصدر الخارجي للصدمات فإن الخيارات لا تكون واضحة، ويأتي التأثير السيئ من زيادة الانفتاح وحركة رأس المال مما يسمى باختصار "الثلاثية المستحيلة" وهي عدم التوافق بين زيادة التكامل المالي الدولي (حركة رؤوس الأموال) والاستقلال النقدي والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم: (08) الثلاثية المستحيلة



المصدر: عمار جعفري، **إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية**،دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،غير منشورة، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013/2012 ، ص 77.

الفرع الأول: صدمات الطلب

يُمكن تصنيف صدمات الطلب على أنها ناتجة عن قرارات السياسة الحكومية، أو عدم توقع في تغير الاقتصاد الكلي، ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(03): تصنيف صدمات الطلب

طبيعة صدمة الطلب		
مصدر صدمة الطلب	**نقدية**	**غير نقدية**
سياسي	قرار بتحديد معدل نمو القاعدة النقدية وأثر معدل النمو على المضاعف النقدي.	قرار بتحديد مستويات الضريبة، تنظيم تاريخ استحقاق الديون
ذاتي	الذعر المصرفي.	تحول في الطلب الاستثماري والنفقات الاستهلاكية.

Source : Michal R, Darby, Op-Cit, P 216.

وعليه يُمكن تعريف **صدمة الطلب** على أنها:"الأحداث(التغيرات) المؤثرة في الطلب على السلع والخدمات، وقد يكون مصدرها زيادة الإنفاق الحكومي، أو زيادة عرض النقد"[1].

وتُصنف صدمات الطلب إلى:

أولا: صدمات السياسة المالية

- هي مشكلة تأخر محتمل بين الإعلان والتنفيذ والتي ينتج عنها صعوبة وضعف في تحفيز الاقتصاد ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم مراقبة دورات الأعمال باعتبارها مهمة لتحليل نتائج السياسة المالية[2].
- هي تغير غير متوقع في السياسة المالية، لكن لاشيء من هذا القبيل يمثل صدمة سياسة مالية في حد ذاتها، فالسياسة المالية تشمل مجموعة متنوعة وواسعة من الأساليب (الأدوات)، وعليه يمكن أن نميز بين بعدين للسياسة المالية هما :

- **صدمات الإنفاق الحكومي:**

هي الصدمة التي تحدث عندما تتعامد دورة الأعمال مع السياسة النقدية، حيث ترتفع النفقات العمومية إلى فترة بعد الصدمة(عادة محددة بسنة).

- **صدمات الإيرادات العمومية:**

هي الصدمة التي تتعامد فيه دورة الأعمال مع السياسة النقدية، وتستمر الإيرادات العمومية في الارتفاع إلى فترة بعد الصدمة(عادة محددة بسنة) [3].

[1] Bodi Zvi, Rame Alese, and Marcus A, Tanj, **Essentials of Investment**, 5th ed McGraw- Hill, USA,2003,P 387.
[2] [2] An draw Mountford, Harald Uhlig, **What are the effect of fiscal policy shock?**,SFB649,Humboldt- university Zu Berlin, July 2005,P3.
[3] An draw Mountford,Harald Uhlig, **What are the effect of fiscal policy shocks?** ,Working paper,14551, National Bureau of economic research, Cambridge,Decembre2008, P P 4-11.

ثانيا: صدمات السياسة النقدية

تُعرف على أنها التغير المقصود أو غير المقصود في أحد المتغيرات النقدية(عرض النقد، الطلب على النقد، سعر الفائدة، سعر الصرف...الخ)، وما ينجم عنها من آثار على المتغيرات الاقتصادية[1]، ويُمكن أن نميز بين عدة **أنواع للصدمات النقدية:**

- **الصدمات النقدية حسب مصدرها:**

وتُصنف إلى: صدمات عرض النقد وصدمات الطلب على النقد.

❖ **صدمات عرض النقد:** والذي يتفق مع اقتراح "كينز" بخصوص اعتماد النشاط الاقتصادي خلال الكساد على الطلب، كما أن هذا التحدب يُمكن توليده بواسطة التفاوت في مرونة الأسعار والأجور.

- **التفاوت في مرونة السعر:** تتحمل الشركات تكاليف كبيرة عندما تعدل أسعارها ردا على صدمات الإنفاق التي ترافق التضخم، فالصدمات الإيجابية للإنفاق سوف تؤثر على تعديل الأسعار بصورة أكبر مما في الصدمات السلبية، فعندما تكون الصدمات الايجابية للإنفاق مترافقة مع التضخم تجعل رغبة الشركات أو حافزها لدفع قائمة التكاليف كبيرة وتبادر بتعديل السعر الحقيقي، أما عندما تكون الصدمات السلبية للإنفاق مترافقة مع التضخم فقد يلغي أحدهما الآخر مما يدفع الشركات إلى الامتناع عن تسديد قائمة الكلفة المترافقة مع تعديل الأسعار باتجاه تخفيضها، وذلك يعود إلى تطابق سعرهم النسبي مع سعرهم الاسمي مما يؤدي إلى اختلال الناتج في رد فعل الشركات في هذا الأمر[2].

❖ **صدمات الطلب على النقود:**

تُعرف صدمات الطلب على النقود بأنها التغيرات العشوائية في الطلب على النقود نتيجة التغيرات في طلب الأفراد ومؤسسات القطاعين العام والخاص، والقطاع الخارجي على النقود والناجمة عن تغيرات مستويات الأسعار، فارتفاع مستويات الأسعار يزيد من الطلب على النقود لتغطية العجز في القوة الشرائية، ويحدث العكس في حالة انخفاض مستويات الأسعار فينخفض الطلب النقدي، وتلعب الدخول أيضا دورا في تغيرات الطلب النقدي والتي تنعكس في تغير نسبة ما يحتفظ الأفراد من نقود عند

[1] توماس ماير، جيمس سى، دوسينبري، روبرت ألبير، ترجمة: أحمد عبد الخالق وأحمد بديع، **النقود والبنوك والاقتصاد**، ط1، الرياض، السعودية، 2002، ص 428.

[2] عبد الحسن جليل الغالبي، **العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28، جامعة الكوفة، 2009، ص 209.

مستويات الدخول المختلفة، فارتفاع الدخل يرفع من نسبة ما يُحتفظ به من نقود أي بمعنى زيادة الطلب على النقود، فضلا عن ذلك فإن سعر الفائدة يعد عاملا رئيسيا في التأثير على الطلب النقدي لأنه يرتبط بعلاقة عكسية معه، فارتفاع سعر الفائدة يُخفض من الطلب النقدي، إذ يستثمر الأفراد والمنشآت الأرصدة النقدية في سندات قصيرة الأجل للحصول على العائد المرتفع، ويحصل العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة.

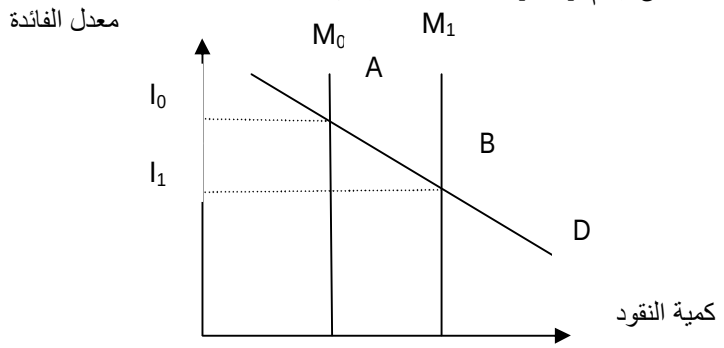
- **الصدمات النقدية حسب اتجاهها:**

وتصنف إلى: الصدمات النقدية الإيجابية والصدمات النقدية السلبية.

❖ **الصدمات النقدية الايجابية:**

يُطلق مصطلح الصدمات النقدية الايجابية عند حدوث زيادة أو ارتفاع في أحد المتغيرات النقدية (عرض النقد أو الطلب عليه) رغم أن آثارها تكون مختلفة على متغيرات نقدية أخرى، فالشكل البياني يبين صدمة ايجابية لعرض النقد، فينتقل منحنى عرض النقد من M_0 إلى M_1 خافضا سعر الفائدة من I_0 إلى I_1 وناقلا التوازن من النقطة A إلى النقطة[1] B .

شكل رقم (09):صدمات عرض النقد الايجابية

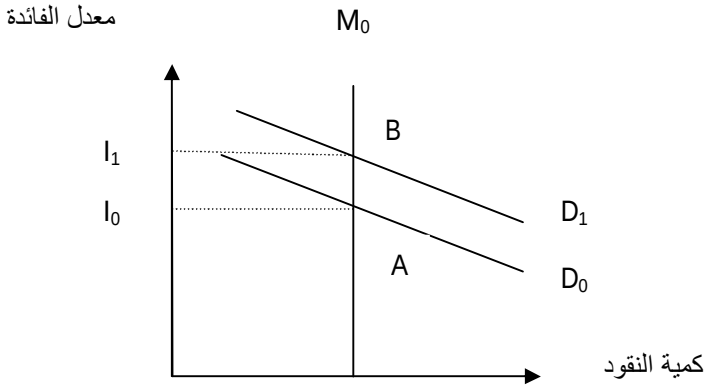


المصدر: بتصرف نقلا عن عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والبنوك والأسواق المالية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2004، ص 387.

- أما الصدمات الإيجابية للطلب على النقود فتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على النقود من D_0 إلى D_1 وانتقال التوازن النقدي من النقطة A إلى النقطة B ومنه ارتفاع سعر الفائدة من I_0 إلى I_1 والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] حسن عبد الجليل الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 210- 214.

شكل رقم(10): صدمات الطلب على النقود الإيجابية.



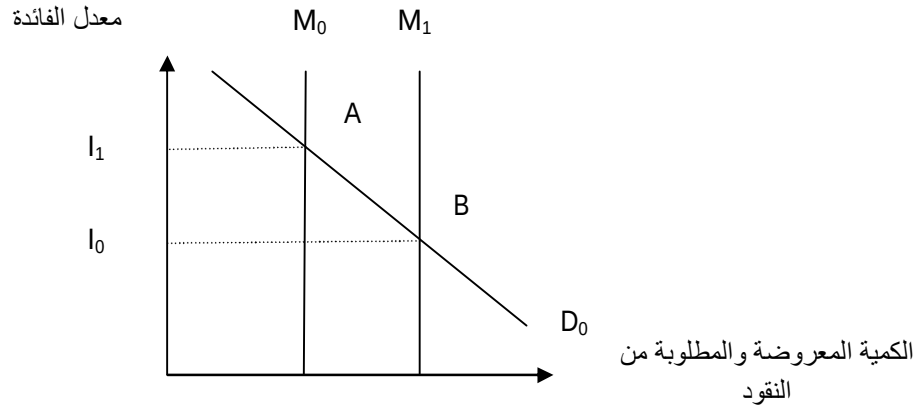
المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره،ص 333.

❖ **الصدمات النقدية السلبية:**

تحدث عند انخفاض أحد المتغيرات النقدية (عرض النقد، الطلب على النقد)

- صدمات عرض النقد السلبية تؤدي إلى انتقال منحنى M_1 إلى M_0 وانتقال التوازن النقدي من النقطة B إلى A وارتفاع سعر الفائدة من I_0 إلى I_1 والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم(11): صدمات عرض النقد السلبية

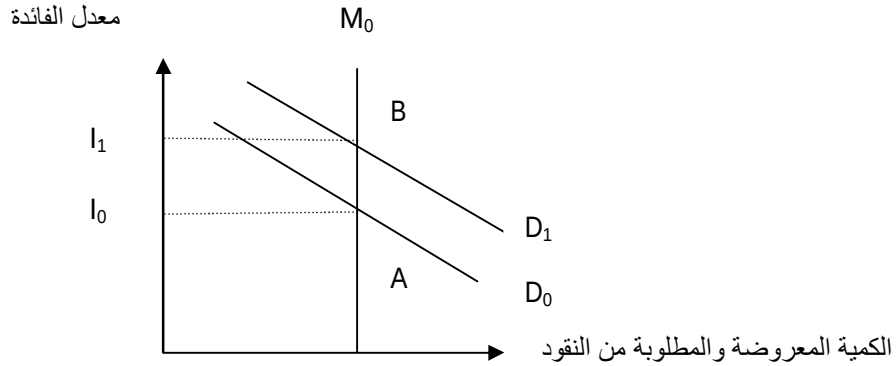


المصدر: بتصرف نقلا عن مايكل ايبدجمان، ترجمة وتعريب: محمد إبراهيم منصور ، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة**، دط، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1999، ص 251.

- **صدمات الطلب على النقود السلبية:**

تؤُدي إلى انتقال منحنى الطلب على النقود من D_1 إلى D_0 وانتقال التوازن النقدي من النقطة B إلى A وخافضة سعر الفائدة من I_1 إلى I_0 كما في الشكل التالي:

شكل رقم (11): صدمات الطلب على النقود السلبية



المصدر: مايكل ابدجمان، مرجع سبق ذكره، ص 252.

المطلب الثاني: السياسة المالية والتوازن الداخلي والخارجي

ترجع الصدمات التي يتسبب فيها الطلب الكلي، إما إلى التقلبات التي تصيب بعض العوامل المحددة للدالة (IS)، في نموذج التوازن الكلي وهو الأمر الذي تبناه "كينز"وسار عليه معظم الرواد في المدرسة الكينزية، أو إلى التقلب في العوامل المحددة للدالة (LM) في ذلك النموذج وهو الأمر الذي ركزت عليه المدارس الكلاسيكية.

الفرع الأول: التوازن الداخلي في نموذج IS /LM:

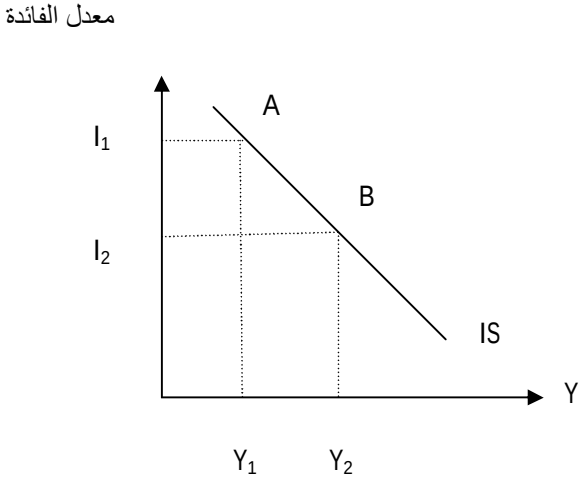
سيتم التركيز من خلاله على توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقود:

أولًا: توازن سوق السلع والخدمات

يتم التعبير في سوق السلع والخدمات عن التوازن بمنحنى IS، المعبر عن التراكيب الممكنة من سعر الفائدة والدخل، ويتحقق عندها التساوي بين الاستثمار والادخار[1]، والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] بهاء الدين طويبل، **دور السياسة النقدية والمالية ضمن نموذج M-F**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2012، ص 243.

شكل رقم(13): تمثيل منحنى IS.



المصدر: السعيد بريبش، مرجع سبق ذكره، ص 188.

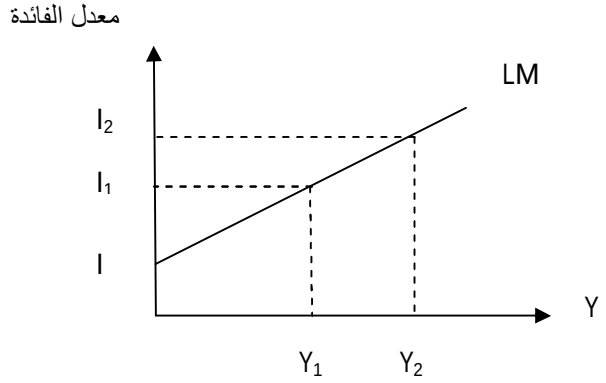
نستنتج من خلال هذا الشكل أن Y تنخفض كلما زادت I وذلك لأن معدل الفائدة المرتفع يؤُدي إلى تخفيض الاستثمار وبالتالي تخفيض الادخار الذي يساويه، حيث أن تخفيض الاستثمار سيؤدي إلى انخفاض الدخل Y إذن يمكن القول أن الدخل Yهو تابع متناقص لمعدل الفائدة I وهذا التابع يعُرف باسم تابع IS.

ثانيا: توازن سوق النقد

يحدث التوازن في السوق النقدي عندما يتساوى عرض النقد مع الطلب عليه، والممثل للمحل الهندسي من الأزواج لسعر الفائدة والدخل[1].

[1] يوجين أ، ديوليو، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دط، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1974، ص 145.

شكل رقم(14): تمثيل منحنى LM.



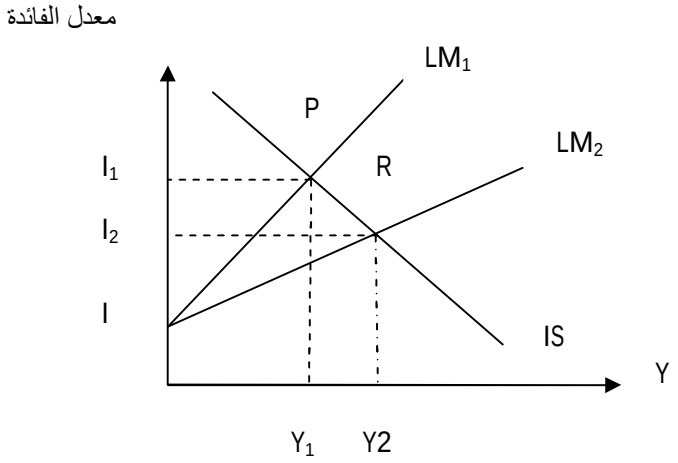
المصدر: السعيد بريبش، مرجع سبق ذكره، ص 195

يتضح من خلال هذا الرسم وجود علاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة كون الطلب على النقود لغرض المضاربة متناقص لمعدل الفائدة، وتُعرف العلاقة الطردية ما بين الدخل وسعر الفائدة باسم تابع LM.

ثالثا: التمثيل البياني للتوازن الداخلي IS /LM.

يتحقق التوازن بتقاطع منحنى ISمع LM كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (15):التوازن الداخلي .



المصدر: السعيد بريبش، مرجع سبق ذكره،ص 197.

نلاحظ أن زيادة الكتلة النقدية(M*) مع ثبات المستوى العام للأسعار تسبب في انتقال LM من LM_1 إلى LM_2 مما أحدث انخفاضا في معدل الفائدة من I_1 إلى I_2 الأمر الذي أدى إلى زيادة الدخل من Y_1 إلى

Y_2 في سوق السلع والخدمات، أما في سوق النقود فحدث العكس، حيث انه في نقطة التقاطع الجديدة (R) أدى ذلك إلى زيادة معدل الفائدة من الحد الأدنى إلى I_2 مما تسبب في زيادة الدخل من Y_1 إلى Y_2.

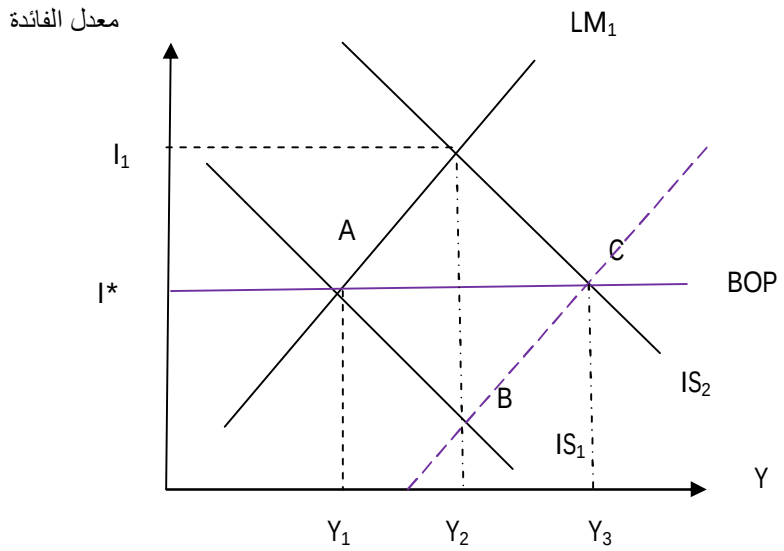
الفرع الثاني: التوازن الخارجي في ظل اختلاف أنظمة الصرف

نُميز بين الصدمة الحقيقية في ظل أسعار الصرف الثابتة، وأسعار الصرف المرنة.

أولاً:الصدمة الحقيقية ونظام سعر الصرف الثابت

ينتج عن السياسة المالية التوسعية عدد من الآثار تتمثل في ارتفاع سعر الفائدة المحلي من مستواه التوازني في I^* والذي يؤدي إلى تدفق رأسمالي نحو الداخل ينتج عنه زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وفي ظل نظام الصرف الثابت سيبيع البنك المركزي عملته ويشتري النقد الأجنبي حفاظا على سعر الصرف، مما يزيد السيولة النقدية إلى أن يتساوى عرض النقد مع الطلب عليه عند سعر فائدة I^* ويحدث هذا مع ارتفاع الدخل إلى Y_2، ويعود التوازن في سوق النقد والسلع والخدمات والقطاع لخارجي في النقطة C والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (16): أثر توسع السياسة المالية في نظام الصرف الثابت.



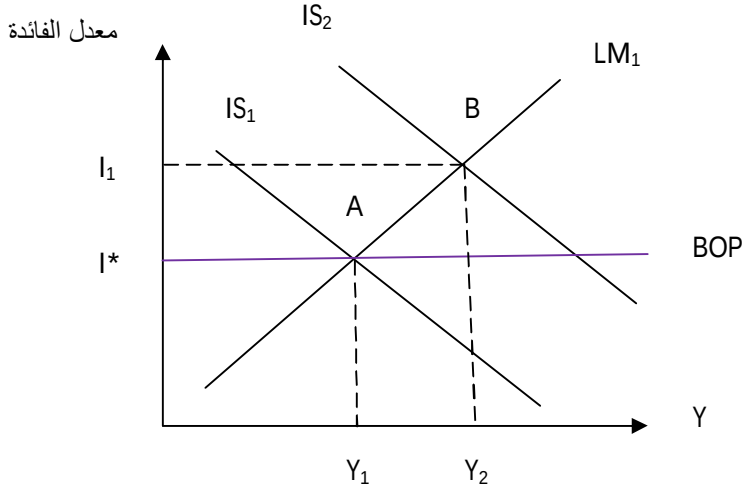
المصدر: عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 126-127

يدل هذا التحليل على أن الصدمة المحلية الحقيقية تؤدي إلى زيادة الدخل والتوظف وعدم استقرارهما في ظل ثبات سعر الصرف.

ثانياً: الصدمة الحقيقية ونظام سعر الصرف المرن

ارتفاع سعر الفائدة سيسمح بتدفق رأسمالي إلى الداخل وبالتالي انخفاض سعر الصرف والذي يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري، والذي يلُقي بظلال آثاره السلبية على الدخل والتوظف، وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي، لكن أثر التوسع المالي على الدخل وأثر انخفاض سعر الصرف على الدخل متساويان لكن متعاكسان، وبالتالي فإن الدخل والتوظف يعودان إلى ما كانا عليه ويعود توازن ميزان المدفوعات وسوقي النقد والسلع والخدمات عند النقطة A والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (17): أثر توسع السياسة المالية في نظام الصرف المرن.



المصدر: عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

يشُير هذا التحليل إلى أن السياسة المالية تفقد قوتها كعامل استقرار عندما يكون سعر الصرف مرنا، وبالتالي فإن أثر الصدمة في ظل مرونة سعر الصرف يكون عابًرا وغير قابل للاستمرار.

المطلب الثالث: آثار السياسة المالية من جانب الطلب:

يُمكن التمييز بين اللاآثار الكينزية التقليدية، والآثار اللاكينزية التي تبناها كل من النقديين انطلاقا من فرضية التوقعات التكييفية والكلاسيكيين الجدد، وكذا نظرية الدورات الاقتصادية.

الفرع الأول: الآثار الكينزية

نتعرض لها فيما يلي:

أولاً: ضمن المقاربة الكينزية التقليدية

يكون للسياسة المالية التوسعية تأثير مضاعف يفوق الواحد، وبالتالي سيؤدي بالضرورة انتهاج سياسة مالية انكماشية أو تقشفية إلى انخفاض في الناتج الإجمالي، هذا ومع العلم بأن مضاعف الإنفاق الحكومي هو أكبر من مضاعف الضرائب، وفي هذا الصدد قد ينتج عن السياسة المالية التوسعية آثار مزاحمة في حالة ما إذا ارتفعت معدلات الفائدة إلى الأعلى، أين سيؤدي ذلك إلى انخفاض في الاستثمار الخاص ومن ثم انخفاض التأثير الكلي في الناتج الإجمالي، وعلى النقيض من ذلك في حالة انتهاج سياسة مالية انكماشية قد تنتج بعض آثار الجذب أو التكامل إذ أن التخفيض من الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى انخفاض في معدلات الفائدة مما سيرفع من حجم الاستثمار الخاص بشكل يعمل على التقليل من اللآثار الانكماشية للسياسة المالية التقشفية[1].

❖ **مضاعف الإنفاق الحكومي:**

لنفرض أن الإنفاق الحكومي قد زاد بكمية (ΔG) ولنفرض أن التغير الحاصل في الدخل الوطني نتيجة لذلك هو(ΔY)، ولحساب قيمة(ΔY) نقوم بما يلي:

- نكتب معادلة الدخل التوازني في إطار هذا النموذج:

$$Y=\frac{1}{1-b}(\alpha -bT+bR+I_0+G_0) \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

نستعيض عن قيمة كل من الدخل والإنفاق بقيمتيهما الجديدتين فينتج:

$$Y+\Delta Y= \frac{1}{1-b}(\alpha -bT+bR+I_0+ G_0+\Delta G) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

بطرح المعادلة (1) من (2) نجد: $\Delta Y= \frac{1}{1-b}(\Delta G)$

[1] عبد الرحيم شيبي، محمد بن بوزيان، شكوري سيدي محمد، **الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر، دراسة تطبيقية**، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، [على الخط] www.google.com يوم 11نوفمبر 2009، ص 8

أي أن التغير في مستوى الدخل الوطني المرافق لتغير الإنفاق الحكومي بمقدار (ΔG) يعادل التغير في الإنفاق الحكومي مضروبا بالقيمة ($\frac{1}{1-b}$) وتُسمى القيمة الأخيرة بمضاعف الإنفاق الحكومي.

❖ **مضاعف الضرائب:**

لنفرض أن الضرائب قد تغيرت من (T) إلى ($T+\Delta T$) وتبعا لذلك سيتغير الدخل الوطني من (Y) إلى ($Y+\Delta Y$) وبهذا يكون لدينا: $Y+\Delta Y= \frac{1}{1-b} (\alpha - bT - b\Delta T + bR + I_0 + G_0)$

ومنه: $\Delta Y= \frac{-b}{1-b} (\Delta T)$

أي أن التغير في مستوى الدخل يساوي التغير في الضرائب مضروبا بالكسر($\frac{-b}{1-b}$) ويسمى الكسر الأخير بمضاعف الضرائب.

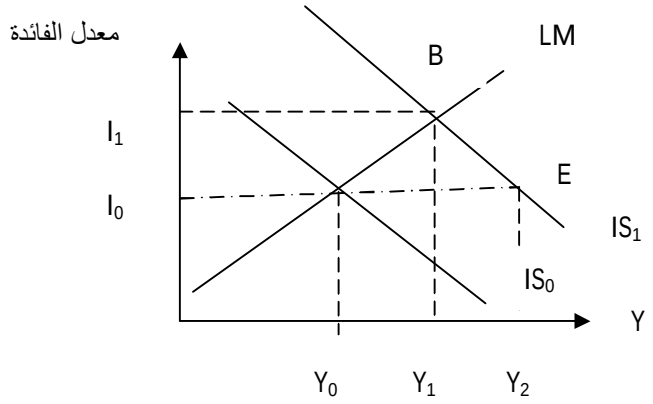
ويلاحظ أن إشارة المضاعف سالبة بمعنى أن زيادة الضرائب تؤُدي إلى تخفيض الدخل الوطني، والعكس صحيح[1].

- **أثر المزاحمة:**

يقصد بأثر المزاحمة تغير الإنفاق العام G على الإنفاق الخاص الاستهلاك والاستثمار(CوI)، فإذا زاد الإنفاق العام فإن الإنفاق الخاص يتقلص نتيجة ارتفاع سعر الفائدة، إن النتيجة النهائية لهذا الأثر هو إزاحة جزء من النفقات الخاصة نتيجة زيادة الإنفاق العام ومن ثم تغير هيكل الطلب الكلي لصالح النفقات العمومية على حساب النفقات الخاصة ولا يمكن التأثير على سعر الفائدة إلاّ بتطبيق السياسة المالية أو النقدية[2]، والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص ص 109-110.
[2] عبد الكريم البشير، **معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية**، مُداخلة مُقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، جامعة فرحات عباس- سطيف- أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص 4.

شكل رقم (18): أثر زيادة الإنفاق العام على زيادة الناتج.

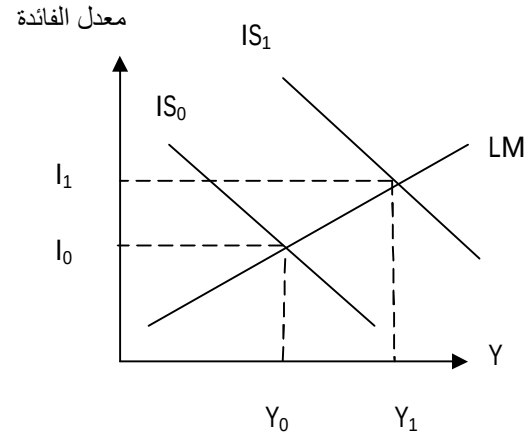


المصدر: أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007، ص 338.

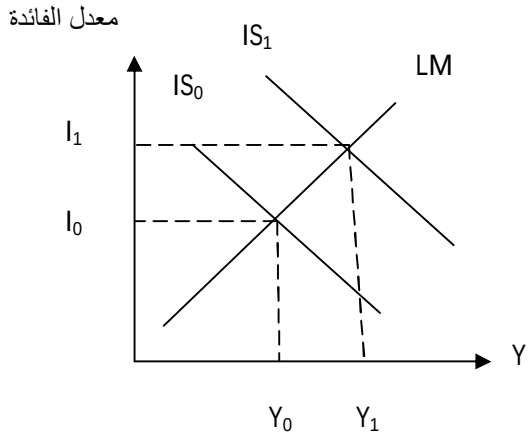
زيادة الإنفاق الحكومي لا يؤدي فقط إلى زيادة الناتج وإنما يؤدي إلى زيادة معدل الفائدة مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الرغبة في الاستثمار (وزيادة الرغبة بدلا من ذلك في شراء سندات الحكومة)، ويؤُدي انخفاض الرغبة في الاستثمار إلى انخفاض الناتج وعليه نُسمي هذا الأثر للإنفاق الحكومي "أثر المزاحمة" ويشير ذلك إلى أن جزءا من الإنفاق الحكومي الإضافي إنما يزاحم الإنفاق الاستثماري ويحل محله، ومن الضروري أن نلاحظ أن شدة أثر المزاحمة يتعلق بمدى تأثير زيادة الإنفاق الحكومي على زيادة معدل الفائدة من جهة وعلى قيمة مضاعف الاستثمار من جهة ثانية، ويكون تأثير الإنفاق الحكومي على معدل الفائدة كبيرا كلما كان المنحنى LM أكثر ميلا، وهذا يعني أنه عندما يكون ميل المنحنى LM كبيرا نسبيا فإن أثر المزاحمة يكون كبيرا، ويكون أثر زيادة الإنفاق الحكومي على زيادة الناتج ضعيفا نسبيا كما في الشكل(19)، وعلى العكس من ذلك كلما كان ميل المنحنى LM ضعيفا نسبيا فإن أثر المزاحمة يكون ضعيفا، ويكون أثر زيادة الإنفاق الحكومي على الناتج كبيرا نسبيا.

ومن جهة ثانية فإنه كلما كانت قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي أكبر كان انتقال المنحنى IS من وضعه الأول IS_0 إلى وضعه الثاني IS_1 بفعل زيادة الإنفاق الحكومي، وبالتالي يؤُدي ذلك إلى زيادة أكبر في الناتج وإلى ارتفاع أكبر في معدل الفائدة.

شكل رقم(19):ميل منحنى LM ضعيف.



شكل رقم(20): ميل منحنى LM كبير.



المصدر: أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص340.

ثانياً: ضمن النموذج الكينزي الحديث مع مرونة الأسعار

تُؤدي السياسة المالية التوسعية إلى ارتفاع عام في الأسعار مما سيخفض من عرض النقود، وهذا ما سينجر عنه ارتفاع في معدلات الفائدة التي ستؤدي بدورها إلى مزاحمة الآثار الايجابية على الناتج الإجمالي، والعكس صحيح في حالة السياسة المالية الانكماشية، إذ أن التخفيض من عجز الموازنة سيؤُدي إلى التخفيض من الأسعار ومن معدلات الفائدة وبالتالي تحسن ظروف الاستثمار.

ثالثاً: ضمن اقتصاد مفتوح وقابلية انتقال رؤوس الأموال

تعمل معدلات الفائدة المرتفعة على جذب المزيد من رؤوس الأموال من الخارج، ففي حالة أسعار الصرف المرنة الرفع من قيمة العملة وآثار المزاحمة سيكتملان بعدم مرونة الأسعار، حينها سيكون هذا الأثر أقل حجما في حالة مرونة الأسعار، إذ يسُتعمل تخفيض قيمة العملة للتخفيض من الأسعار، وعلى النقيض من ذلك في حالة السياسة المالية الانكماشية التي ستعمل على التخفيض من معدلات الفائدة وانخفاض في قيمة العملة ويمكن هنا الحد من الآثار الانكماشية إما كليا عن طريق الأسعار غير المرنة أو جزئيا بالأسعار المرنة، أما إذا كانت أسعار الصرف ثابتة مع عدم مرونة الأسعار ستحول تدفقات رؤوس الأموال دون أي ارتفاع في معدلات الفائدة وهذا ما سيمنع آثار المزاحمة وبالتالي لأي توسع (انكماش) مالي تأثير ايجابي (سلبي) قوي على الناتج الإجمالي، أما إذا كانت الأسعار مرنة فإنه سيتم التخفيض من حدة هذه الآثار تدريجيا.

الفرع الثاني: الآثار اللاكينزية

تستند هذه الآثار على فرضيات : التوقعات العقلانية، المكافئ الريكاردي، والمصداقية.

أولاً: إذا تبنى الأفراد توقعات عقلانية سيقودهم انتهاج سياسة مالية توسعية إلى توقع ارتفاع مستمر في معدلات الفائدة التي ستعيق الاستثمار مما قد يؤدي إلى مضاعفات سلبية، نفس الشيء في حالة وجود مصداقية وتماسك في القرارات المالية أين سيتوقع الأفراد تخفيضا ثابتا في معدلات الفائدة التي بدورها تشجع الاستثمار مما قد يخفض من الأثر الانكماشي السلبي على الناتج الإجمالي بشكل ملحوظ إلى درجة تحوله إلى أثر ايجابي، علاوة على ذلك في حالة انخفاض الإنفاق الحكومي سيتوقع الأفراد انخفاض الاقتطاعات الضريبية المستقبلية مما يعني الزيادة في ثروتهم وهذا ما سيدفع إلى الزيادة في استهلاكهم.

غير أنه في بعض الحالات قد تُؤدي التوقعات إلى الآثار اللاإنكماشية للرفع من الضريبة في حالة ما إذا اعتبر المستهلكون أن الزيادة في الضريبة تدل على تغير في النظام في كل واحدة من الأحداث.

ثانياً: ترتبط فرضية المكافئ الريكاردي بمفهوم التوقعات العقلانية ففي حالة التخفيض من الضرائب ومعرفة الأفراد أن الحكومة لها قيد مالي وملتزمة بقواعد واتفاقيات معينة سيجعل منهم يتوقعون زيادات مستقبلية في الضرائب التي ستعمل على تخفيض ثروتهم لذلك سيرفعون ادخارهم لتمويل استهلاكهم المستقبلي مع تخفيض استهلاكهم الحالي، وعلى النقيض من ذلك إذا انخفض الإنفاق الحكومي سيتوقع الأفراد انخفاضا في الضرائب المستقبلية مما سيدفعهم إلى الزيادة في استهلاكهم الحالي.

ثالثاً: فرضية المصداقية تشير إلى أن الحكومات التي لديها تماسك موثوق في ميزانيتها (أي أن الجهود كافية ومستمرة) يمكن أن تكون فيها معدلات الفائدة منخفضة بشكل يسمح بتحفيز الاستثمار[1].

[1] عبد الرحيم شيبي، محمد بن بوزيان، شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 09.

المطلب الرابع: السياسات الحكومية الموجهة نحو معالجة آثار الصدمات الداخلية

هناك مجموعة من السياسات المعتمدة في مواجهة الصدمات الداخلية منها ما يعود إلى سياسات الإنفاق الكلي ومنها ما يعود إلى القطاع المالي وغيرها:

الفرع الأول: الترشيد الحذر في سياسات الإنفاق الحكومي

يجب العمل على كل ما من شأنه أن لا يهدر المال الحكومي، لكن هذا الترشيد يجب أن يتم بحذر، لأنه قد يأخذ الطابع السلبي تجاه السكان ذوي الدخل المنخفض، فترشيد الإنفاق يجب أن يشمل السلع والخدمات الكمالية وليس الأساسية[1].

الفرع الثاني: تبني سياسة لإصلاح القطاع المالي

فالإصلاح المالي المستند إلى سياسة مالية قوية يساعد على النمو الاقتصادي، والمطلوب في هذا المجال اختيار سياسات فعالة في مجال التضخم واستقرار سعر الصرف، ويجب الحذر من انخفاض التضخم فبقدر ما إن ارتفاع معدلاته تؤُذي الاقتصاد، أيضا انخفاضه يسُبب آثار تزُعزع الاستقرار الاقتصادي، فقد يحدث انكماش في الأسعار وانخفاض في الدخول والغرق في فخ السيولة.

الفرع الثالث: إتباع سياسة النهوض الاقتصادي

والهدف منها تحفيز الاستثمار من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فُرص عمل جديدة تُخفض من معدلات البطالة، وذلك من خلال تشجيع الطلب عل الاستهلاك، حيث أن زيادة الطلب على الاستهلاك تدفع المؤسسات الاقتصادية إلى زيادة حجم استثماراتها مما ينتج عنه خلق فرص عمل جديدة، والذي يؤُدي بدوره إلى زيادة الإنتاج وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

زيادة الدخل ← زيادة الطلب على لاستهلاك← زيادة الإنتاج ← زيادة الاستثمار ← خلق فرص عمل

[1] صابر بلول، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 01، 2009، ص ص 579-580.

جديدة وتحقيق نمو اقتصادي، وتعتمد سياسة النهوض الاقتصادية على وسائل تعود للسياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة الدخل[1].

[1] فؤاد حيدر، **علم الاقتصاد العام**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001، ص ص 140- 141.

المبحث الثالث: صدمات العرض والآثار المترتبة عن السياسة المالية.

تزامنا مع ظهور التضخم والبطالة في السبعينيات، أصيب العالم بما يعرف بالركود التضخمي وهو حالة من التضخم المرتفع والبطالة المرتفعة متسببا في حدوث صدمة عرض وفيما يلي عرض لذلك:

المطلب الأول: طبيعة صدمة العرض

صدمات العرض هي عادة أحداث تقع بسرعة ولا تتكرر في السنة التالية، حيث أن الأسعار ترتفع ويُمكن أن تبقى عند مستوى أكثر ارتفاعا لمدة طويلة، ولكنها لا تستمر في الارتفاع[1].

ومن مصادرها:

- اختلاف الدورات الاقتصادية في طولها ومدتها تشكل مصدر صدمات العرض،
- التطور التكنولوجي،
- التغير في معدل البطالة الطبيعي بسبب تغير العرض الكلي[2].

الفرع الأول: هزات صدمات العرض

إن صدمات العرض هي الأحداث التي تؤثر على تكلفة عوامل الإنتاج الممكن أن تؤدي إلى انتقال منحنى فيليبس، وتغير الاستبدال بين البطالة والتضخم بالنسبة لأجور معينة، فإن الزيادة في أسعار البترول سوف تؤدي زيادة في تكلفة الإنتاج الخاصة بجميع السلع تقريبا، هذه تعرف بصدمات العرض غير المرغوبة[3].

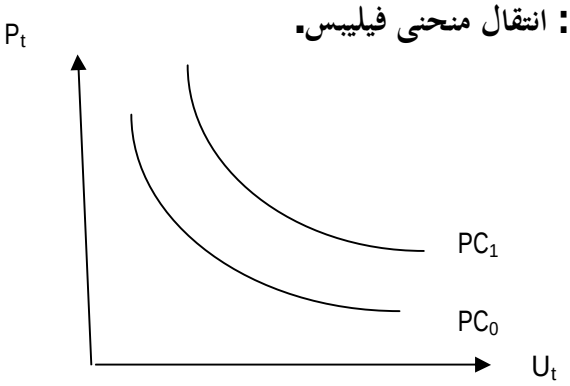
---

[1] توماس ماير، مرجع سبق ذكره، ص 429.

[2] رجاء عبود خيضر موسى الربيعي، **التحليل الفكري للدورات الاقتصادية**، متاح على: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64359، تاريخ الاطلاع:2014/04/09، ص 23.

[3] John ,M ,Bavoun, Marka, **Macroeconomics**, addition- Wesley publishing company, p 358.

شكل رقم(21): انتقال منحنى فيليبس.



المصدر:سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة**، دط، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994، ص 875.

والتساؤل هنا فيما إذا كانت صدمة عرض لّمرة واحدة والتي أّدت إلى ارتفاع مستوى الأسعار ستؤُثر على معدل التضخم الطويل الأجل؟ إن هذا يتوقف على شيئين:

- ❖ طبيعة أسواق العمل؛
- ❖ استجابة السياسة المترتبة على ذلك.

فعندما تؤُدي صدمة عرض غير مرغوبة إلى انتقال منحنى فيليبس، فإن التضخم وزيادة الأجور قد لا تكون ملحوظة في أول الأمر، وفيما إذا كانت الصدمة ستتخذ طريقها خلال النظام دون أن تؤُثر على التضخم طويل الأجل إنما يتوقف على حد كبير على توقعات العمال، فطالما أن العمال لا يتوقعون تسارع التضخم فلن تكون دائمة فلو أن العمال كان لديهم شرط (*COLA) أو إذا أنهم توقعوا أن التضخم سيستمر فإن نمو الأجور سوف يتزايد ومستوى الأسعار القصير الأجل سيزداد، ُويمكن أن يتحول إلى تضخم طويل الأجل.

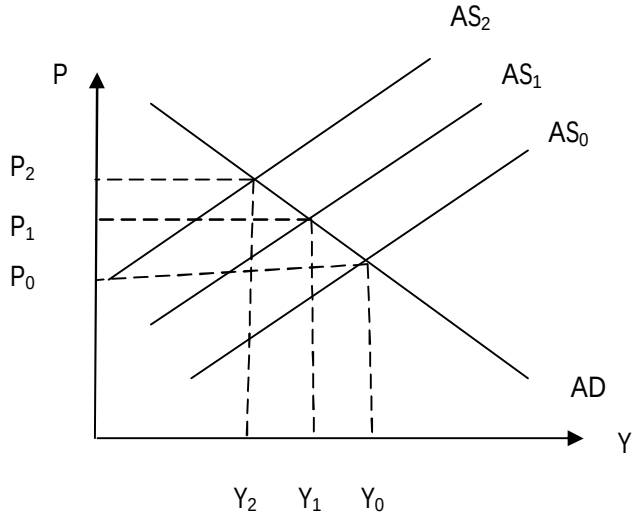
وصدمات العرض تدفع واضعي السياسات الذين يرغبون في محاربة أي من التضخم أو البطالة في مشكلة، فلو أن معدل نمو النقود قبل حدوث الصدمة قد استمر فإن التضخم سوف يلُغي نفسه طالما أنّ الأجور لم ترتفع، أما إذا ارتفعت الأجور فإنه من الممكن أن كلا من التضخم والبطالة يزدادان، فمع كمية ثابتة من عرض النقد في التداول فإن الأسعار الأعلى سوف تؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية للنقود، فلو أن واضعي السياسات قرروا أن

يُحاربوا الركود ووفروا لصدمة العرض زيادة في معدل نمو رصيد النقود، فإن التضخم سيتسارع وهذا التسارع يكون بدرجة أكبر لو كان هناك شرط (COLA)[1].

الفرع الثاني: صدمات العرض الموجبة والسالبة

صدمات العرض السالبة مثل انخفاض في توافر المواد الأولية التي تؤُدي إلى رفع تكاليف الإنتاج وانتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار (أعلى)، ويحدث العكس بالنسبة لصدمات العرض الموجبة مثل توافر المياه للزراعة أو اختراع جديد يؤدي إلى تخفيض في تكاليف الإنتاج.

شكل رقم (22): صدمات العرض الموجبة والسالبة.



المصدر: حسام داوود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2000، ص ص 153-154.

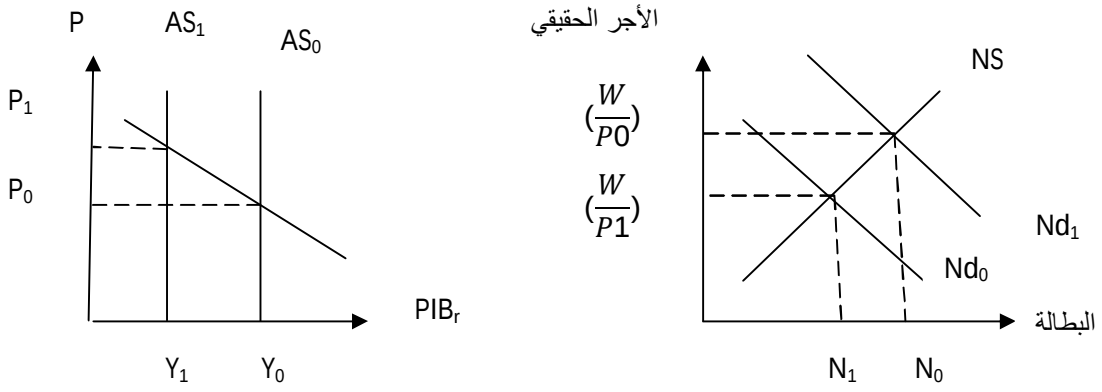
[1] سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 876-877.

*شرط (COLA): يقضي بأن يحدد مسبقا الأجر النقدي الذي سيسمح يه لكل نسبة مئوية من التضخم في المستقبل، وبالتالي يساعد العمال في الإبقاء على أجورهم الحقيقية ثابتة، وبدون هذا الشرط الأجور الحقيقية تنخفض بواسطة التضخم.

الزيادة الأصلية في أسعار البترول والتي ينتج عنها زيادة في أسعار موارد الطاقة الأخرى، أدت إلى انتقال منحنى العرض الكلي من AS_0 إلى AS_1 وترتب عن ذلك انخفاض الناتج من Y_0 إلى Y_1 وارتفاع الأسعار من P_0 إلى P_1 وعندما تتصل أسعار المنتجات المتصلة بالطاقة وكل المنتجات فإن الأسعار الكلية سترتفع، وبمرور الزمن يستوعب العمال تلك الأسعار وبالتالي فإن الأسعار المتوقعة ترتفع من P_0 إلى P_1 وسوف يترتب على ذلك انتقال آخر إلى اليسار في دالة العرض الكلي من AS_1 إلى AS_2 وترتفع الأسعار أكثر إلى P_2 وينخفض الناتج إلى Y_2.

وعليه ترى النظرية النيوكلاسيكية أن انخفاض العرض ينتج عنه انخفاض نمو الناتج المحلي الحقيقي، انخفاض الأجر الحقيقي، انخفاض معدلات البطالة، ارتفاع المستوى العام للأسعار، ارتفاع أسعار الفائدة.ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم (23): أثر انخفاض العرض على بعض المتغيرات .



Source : John M, Bavoun, Op- Cit, PP 357-358.

بينما تركز النظرية الكينزية على الصدمات الناجمة عن انتقال التدفقات التلقائية، في حين تهتم النظرية النقدية بانتقال معدل نمو عرض النقد الذي يؤدي إلى تغيرات فجائية غير متوقعة في النشاط الاقتصادي وترى بأن السبب الحقيقي للدورات ناتجة عن صدمات عرض النقد التي تواجه الاقتصاد[1].

[1] رجاء خيضر عبود موسى الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

المطلب الثاني: آثار السياسة المالية من جانب العرض

خلال عقد السبعينيات أُصيب العالم بمرض جديد من أمراض الاقتصاد الكلي هو صدمة العرض، ويشُير تعبير صدمة العرض إلى تغيير ُمفاجئ في ظروف التكلفة أو الإنتاجية، تميزت صدمات العرض التي حدثت في عام 1973بالقسوة، بحيث يطلق عليها (سنة الأوبئة السبعة)، فشهد عام 1973 تلف المحاصيل الزراعية، تغير تيارات المحيط، مضاربات شديدة في أسواق السلع العالمية، اضطراب في أسواق الصرف الأجنبية، زيادة النفط العالمي بمقدار أربعة أضعاف[1].

ويمكن توضيحها فيما يلي[2]:

- ❖ التحولات التي تصيب البيئة الإنتاجية في القطاع الزراعي وتؤدي إلى آثار ونتائج ضارة على الإنتاج في ذلك القطاع، وهذه بطبيعتها تتضمن الكوارث الطبيعية: كالزلازل، والفيضانات....الخ؛
- ❖ الحروب والكوارث السياسية والنزاعات العمالية لما تؤُدي إليه من توقف في الإنتاج؛
- ❖ الإجراءات التنظيمية للحكومة والتي تهدف إلى إدارة وتوجيه الاقتصاد من ناحية معينة يكون لها وقع سيئ على الحوافز الإنتاجية وتدفع بالقطاع الخاص إلى الاستثمار في الأنشطة الريعية غير الإنتاجية،
- ❖ التقلب الحاد في أسعار الطاقة،
- ❖ التحولات التي تصيب الإنتاجية الصناعية ويتسبب بها: التغير النوعي في عنصر العمل، رأس المال أو الأساليب المستحدثة في الإدارة، أو تطوير سلع وخدمات جديدة أو استحداث أساليب وتقنيات حديثة في الإنتاج.

ويعتبر العامل الخامس والذي يشار إليه عادة بالتقدم التقني قد يكون هو العامل الأهم من بينهم والمسئول عن معظم التقدم المشاهد على المدى الطويل في الاقتصاديات الصناعية.

الفرع الأول:أثر السياسة المالية على الضرائب

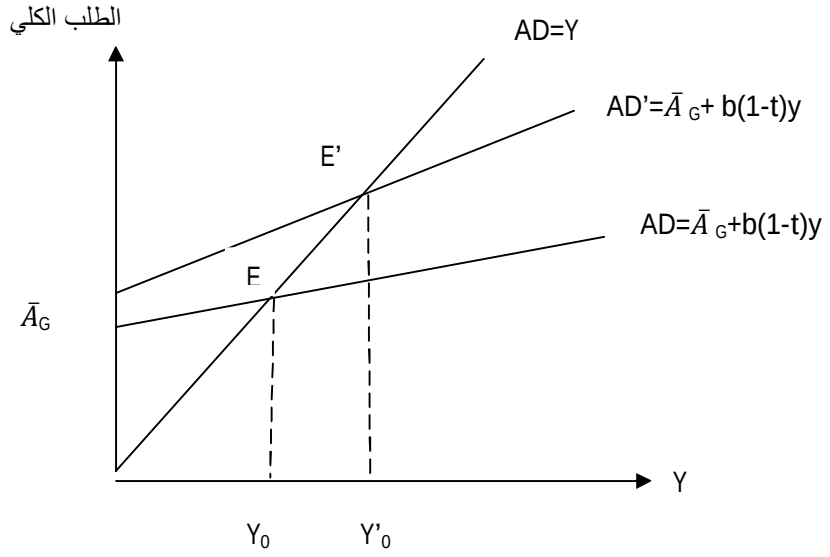
تُمارس الضرائب تأثير فقط على عرض العمل، إذ أن الزيادة في الضرائب ستؤُدي إلى انخفاض في الدخل الحقيقي مما يؤدي إلى الزيادة في عرض العمل للحفاظ على نفس مستوى الاستهلاك، كما يُمكن للزيادة في

[1] بول ساموبلسون، ويليام نورد هاوس، ترجمة: هشام عبد الله، مراجعة: أسامة الدباغ، **الاقتصاد**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 1995، ص 430.

[2] أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007، ص ص 351-352.

الضريبة أن تؤدي إلى المطالبة بالزيادة في الأجور (في ظل نقابة عمالية) والتخفيض من الضرائب على الأجور يحد من المنافسة وبالتالي نمو الناتج الإجمالي، أما بالنسبة للإنفاق الحكومي ترتبط التأثيرات السلبية على الناتج بالتوظيف الحكومي، الأجور، التحويلات الحكومية، إذ أن وجود مستوى عالٍ للتوظيف الحكومي سيزيد من قوة الاتحادات العمالية على حد سواء ستزيد معونات البطالة بشكل قد يؤدي إلى ارتفاع الأجور التوازنية مما سيحد من المنافسة وبالتالي نمو الناتج الإجمالي[1]، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم(24): آثار التخفيض في معدل الضريبة.



المصدر:صالح تومي، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، ط2، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 152.

يتضح من خلال هذا الشكل: أن مشتريات الحكومة $\bar{G}$، والمدفوعات التحويلية $T\bar{R}$، تتصرف مثل الزيادة في الإنفاق الكلي المستقل من خلال أثرها الموجب على الدخل التوازني؛

- يقلص معدل الضريبة من الدخل المتاح، ومنه تكون آثاره هي التخفيض في قيمة الميل الحدي للاستهلاك من الدخل، وفي الأخير تؤدي الزيادة في الضرائب بكل أنواعها إلى التقليص من الدخل التوازني ويحدث العكس بالنسبة لآثار التخفيض في معدل الضريبة؛
- إن التخفيض في التحويلات يقلل من الناتج التوازني.

[1] Alsina,A, Ardagna,S,Perotti R ,**Fiscal polisy,profits and investement**, American, Economic Revew,2002,Vol32,n03,PP 571- 589.

يمكن للحكومة أن تحقق عجزاً من خلال تخفيض حصيلة الضرائب، زيادة الإنفاق والتحويلات، والجمع بين هذه العوامل.

الفرع الثاني: أثر السياسة المالية على المستوى العام للأسعار

تلعب الأسعار في الاقتصاد دورا حيويا بالنسبة لتحديد أنواع الأنشطة التي يقبل عليها الأفراد، وكذا الكم الكلي للنشاط الاقتصادي في المجتمع وجهاز الأثمان لم يكن ذا أهمية لدى الدول الاشتراكية لأن النشاط الاقتصادي كان تابعا للجان التخطيط المركزي، أما الآن فإن النشاط المالي يعمل على تغيير العلاقة بين القوة الشرائية وكمية السلع والخدمات، مما ينعكس أثره على مستوى الأسعار[1].

الفرع الثالث: أثر السياسة المالية على معدلات الفائدة

هناك سببين رئيسيين يؤُديان بعجز الموازنة إلى الرفع من معدلات الفائدة الاسمية[2]:

أولا: ينتج عن عجز الموازنة العمومي انخفاض في الادخار الكلي بشكل لا تزيد فيه المدخرات الخاصة الأخرى (في ظل غياب فرضية المكافئ الريكاردي)، مع غياب تدفق رأس المال الأجنبي المعوض هذا سيؤدي لا محالة إلى انخفاض في عرض رؤوس الأموال.

ثانيا: سينتج عن عجز الموازنة زيادة في أسهم الدين العمومي بشكل يُخفض من دفع مبالغ السندات الحكومية (نسبة إلى الأصول المالية الأخرى) وهذا ما يستدعي ظهور أثر المحفظة المالية، أي الزيادة من معدلات الفائدة في السندات الحكومية من أجل تحفيز المستثمرين على امتلاك المزيد منها.

الفرع الرابع: أثر السياسة المالية على الاستهلاك

يعتبر بعض الاقتصاديين أن الاستهلاك هو غاية النشاط الاقتصادي كما يرى البعض الآخر أنه المحرك لكل نشاط اقتصادي.

ويُمكن تقويم نمط مستوى الاستهلاك من خلال الجوانب الثلاثة التالية:

[1] خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، دط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009،ص 29.

[2] Gale,W,G and ORSZAG,P,R **Economic Effect Of Sustained Budget Deficits**, National tax journal 56,2003;PP 463-485.

- ❖ درجة الإشباع للسلع؛
- ❖ حجم المدخرات؛
- ❖ مدى كفاية النشاط الإنتاجي.

هذه الجوانب تتأثر إلى حد كبير بمستوى الأثمان وكفاية توظيف الموارد الإنتاجية ونمط توزيع الدخل في المجتمع[1].

الفرع الخامس: أثر السياسة المالية على حجم الاستثمار

يُمكن أن تؤثر السياسة المالية على حجم الاستثمار بصفة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصفة خاصة، وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات، أو الامتيازات الضريبية التي تمنح للاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها[2].

المطلب الثالث: الصدمات الخارجية وأثرها في الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية.

قبل أن نتحدث عن آثار الصدمات الخارجية في الاختلالات الاقتصادية لابد أن نتحدث عن أثرها على متغيرات السياسة المالية،حيث يظهر أثر هذه الحالة بشكل أوضح في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة وتكون قُدرة الدول النامية على تحديد أثر هذه العوامل أكثر صعوبة، وتؤثر الصدمات الخارجية في الدول المتقدمة على مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي بشكل أكبر من تأثيرها على المتغيرات المالية بحد ذاتها، ذلك لأن القطاع المالي غير مرتبط بالقطاع الخارجي، ولذلك فإن أي تغير في المتغيرات المالية لا يكون مرتبط بشكل مباشر بالصدمات الخارجية، ولكنه قد يظهر نتيجة لسياسة رد فعل من قبل الحكومة، فعلى سبيل المثال: قد تَسبب رفع أسعار البترول سنة 1974 بانخفاض الدخل الحقيقي للدول الصناعية والذي دفع الحكومات آنذاك إلى زيادة الإنفاق العام عن طريق زيادة الإعانات على الأسر الفقيرة.

أما في الدول النامية فإن تأثير الصدمات الخارجية على الأدوات والمتغيرات المالية يأتي بشكل مباشر، ولذلك فإن التغير الملحوظ في مستويات الأدوات والمتغيرات المالية لا يكون مرتبط بشكل رئيسي ومباشر برد فعل

[1] فؤاد حيدر، مرجع سبق ذكره، ص 180.
[2] محمد حربي موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ،عمان، 2006، ص 184.

الحكومة، ولهذا يكون من الصعب على هذه الدول التعامل مع الصدمات الخارجية وفصل الأثر المباشر لها- الذي يُصيب الأدوات والمتغيرات المالية- عن الأثر غير المباشر والناتج عن رد الفعل الحكومي على هذه الصدمة.

ويرجع السبب في هذه الصعوبة للدول النامية إلى وجود ارتباط وثيق بين الموازنة العامة والقطاع الخارجي، ويعتمد هذا الارتباط على عدة عوامل أهمها:

- ❖ نسبة ضرائب التجارة الخارجية من الإيرادات الكلية؛
- ❖ نسبة ضريبة المبيعات للسلع المستوردة من الإيرادات الكلية؛
- ❖ الاعتماد بشكل جزئي على المساعدات والقروض الخارجية؛
- ❖ ارتفاع نسبة الدين الخارجي للقطاع العام؛
- ❖ اختلاف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية[1].

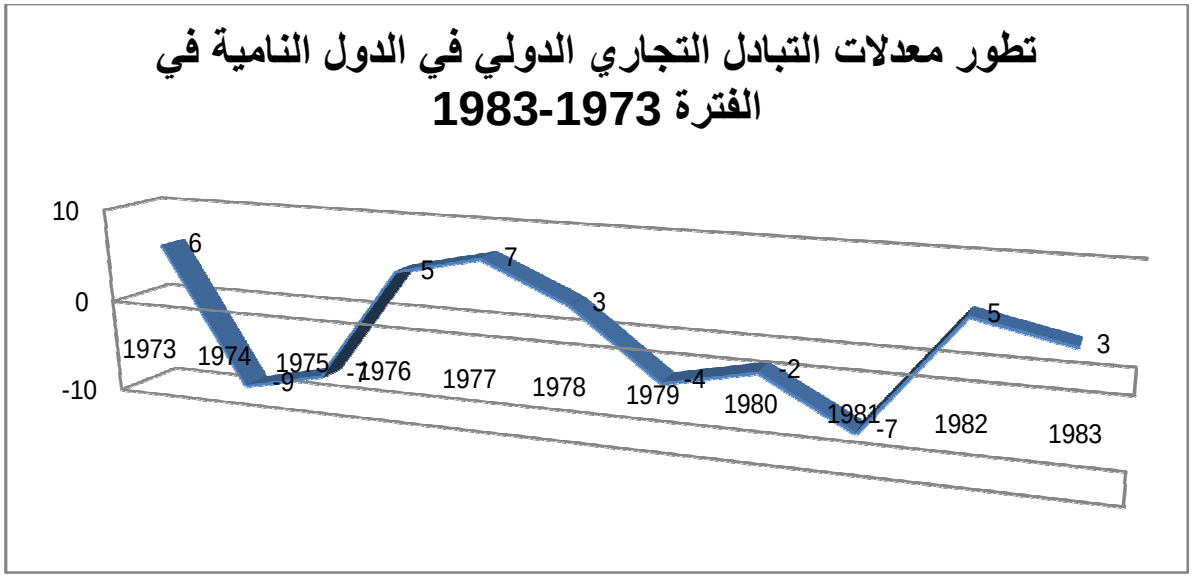
تمثلت أهم الصدمات التي مارست تأثيرا سلبيا في اقتصاديات الدول النامية فيما يلي:

الفرع الأول: تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي.

سجلت معدلات التبادل التجاري الدولي تدهورا ملحوظا في غير صالح الدول النامية غير البترولية، وبلغ متوسط معدل التدهور السنوي 3,9% خلال الفترة من 1973-1983 على النحو الموضح في الشكل التالي:

[1] أسامة روبين القلعاوي، **تأثير الصدمات الاقتصادي التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة، دراسة قياسية تحليلية (1969-1996)** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 1999، ص 85.

شكل رقم(25): تطور معدلات التبادل التجاري الدولي في الدول النامية للفترة من 1973-1983.



المصدر: سميرة إبراهيم أيوب، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي**، دط، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006، ص31.

وجدير بالذكر أن صدمتي البترول الأولى والثانية كانتا من أهم مقومات تدهور المعدلات السالفة الذكر، حيث ترتب عليها ارتفاع أسعار واردات الدول النامية عامة والواردات البترولية خاصة.

الفرع الثاني: تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية.

تعرضت معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة لتدهور ملموس خلال الفترة 1973-1983، حيث انخفض متوسط معدلات نمو الناتج الداخلي الخام من 4,7% سنة 1972 إلى 2,8% في الفترة من 1973-1976، وذلك عقب صدمة البترول الأولى، ثم تحسن بعد ذلك تحسنا طفيفا فبلغت 3,2%في الفترة من 1977-1980، إلا أنها عاودت الانخفاض مرة أخرى إلى 1,3% في الفترة من 1980-1983، وجدير بالذكر أن تدهور معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول تمخض عنه انخفاض الطلب من جانبها على صادرات الدول النامية وهو ما أثر سلبا على عوائد حصيلة تلك الصادرات[1].

[1] سميرة ابراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الفرع الثالث: تزايد معدلات الفائدة

الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة الحقيقية في أسواق رأس المال الخارجية، من خلال ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية خاصة من المصادر التجارية وقد أثرت هذه الصدمة على الدول النامية وفق مؤشر سعر الفائدة إلى الناتج الداخلي الخام كما يوضحه الجدول التالي[1]:

جدول رقم(04):تأثير صدمة ارتفاع سعر الفائدة على بعض دول الجنوب خلال الثمانينيات.

دول الجنوب	أثر الصدمة (نسبة من الناتج الداخلي الخام)
إفريقيا الصحراوية	-4.4
شرق آسيا (بدون آسيا)	-4.3
الصين	-0.6
جنوب آسيا بدون الهند	-2.3
الهند	-1
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	-4

المصدر: عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره،ص 53

وتجدر الإشارة إلى أن حدة الأثر السلبي للصدمات الخارجية على اقتصاديات الدول النامية قد ارتبطت بدرجة كبيرة بما اتسمت به اقتصاديات هذه الدول من شدة الحساسية للصدمات الخارجية نتيجة لتزايد الوزن النسبي لقطاع التجارة الخارجية واعتماد هيكل الصادرات على إنتاج وتصدير المواد الخام والمنتجات الأولية التي تتسم بعدم استقرار أسعارها العالمية من ناحية، وتراخي الطلب العالمي من ناحية أخرى[2]. كما يُمكن القول أنّ الصدمة المالية العالمية 2007-2008 (معضلة النفط) حسب التقرير الصادر من طرف صندوق النقد لدولي لسنة 2009 الذي يركز على آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري والقنوات التي سيتأثر من خلالها بالأزمة، فقد جاء في التقرير أن الجزائر بمعزل عن العدوى المالية المباشرة، لكن أسعار النفط المنخفضة من شأنها إضعاف الوضعية المالية والخارجية، ويبدو أن القنوات المالية المباشرة لانتقال الأزمة إلى الجزائر ضعيفة أو محدودة الأثر ويرجع ذلك إلى:

[1] عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 53.
[2] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35.

- ❖ إجمالي الديون الخارجية حوالي 3%من الناتج الداخلي الخام لسنة 2008، ويعود ذلك إلى الطفرة النفطية خصوصا أن نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام تم تخفيضها لتصل إلى أقل من 1% من الناتج الداخلي الخام؛
- ❖ تسعون بالمائة 90% من النظام المصرفي تابع للحكومة أما الباقي فهو ملكية أجنبية معظمها لبنوك دولية النشاط؛
- ❖ الاستثمار الأجنبي المباشر ضئيل إلى حد بعيد يمثل 1% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، أما بالنسبة لتوظيف الأرباح تزايد في ظل الأزمة المالية العالمية فإنها تمثل حوالي 1% من الاحتياطات الأجنبية[1].

غالبا ما تكون الأزمات المالية هي الفترة التي يتسم فياها الناتج الإقليمي والعالمي بدرجة كبيرة من الارتباط، فكثيرا ما تكون الصدمات المالية حتى وإن أصابت بلدان منفردة بمثابة صدمات مشتركة تؤدي إلى زيادة حادة في الحركات المتزامنة للناتج إقليميا أو عالميا، وحين تطرأ الأزمة في اقتصاد مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهي اقتصاد كبير ومركز عالمي يُمكن أن يؤُثر ذلك على تزامن الناتج العالمي بشكل كبير، وقد كانت تداعيات الصدمات المالية الأمريكية في سنوات الأزمة الممتدة من 2007-2009 حوالي أربعة أمثال التداعيات في الفترات الأخرى.

ويعتمد حجم التداعيات على طبيعة الصدمة وقوة الروابط مع الاقتصاد الذي تنشأ فيه الصدمة، فعلى سبيل المثال: يؤُدي تشديد قيود المالية العامة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحداث اكبر الأثر في البلدان ذات الروابط التجارية الأقوى مع هذه الاقتصاديات، كما تؤُدي عودة أسعار الفائدة إلى مستواها الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحداث أكبر الأثر في البلدان التي ترتبط عملتها بالدولار الأمريكي عن طريق أسعار الفائدة، وفي المقابل يعمل سعر الصرف كأداة لامتصاص الصدمات التي تعتمد على نظام التعويم الحر[2]، وتُعتبر هذه الصدمة نتيجة للوجود الأمريكي في منابع النفط وسيطرتها[3] على أكبر احتياطي العالم.

وتُشير التقديرات الموجودة لتداعيات صدمات المالية العامة إلى أنها عادة ما تكون محدودة في متوسط الحالات، ولكنها غالبا ما تصبح كبيرة في حالة الصدمات الآتية من اقتصاديات أخرى، وتشير نتائج صدمات المالية العامة

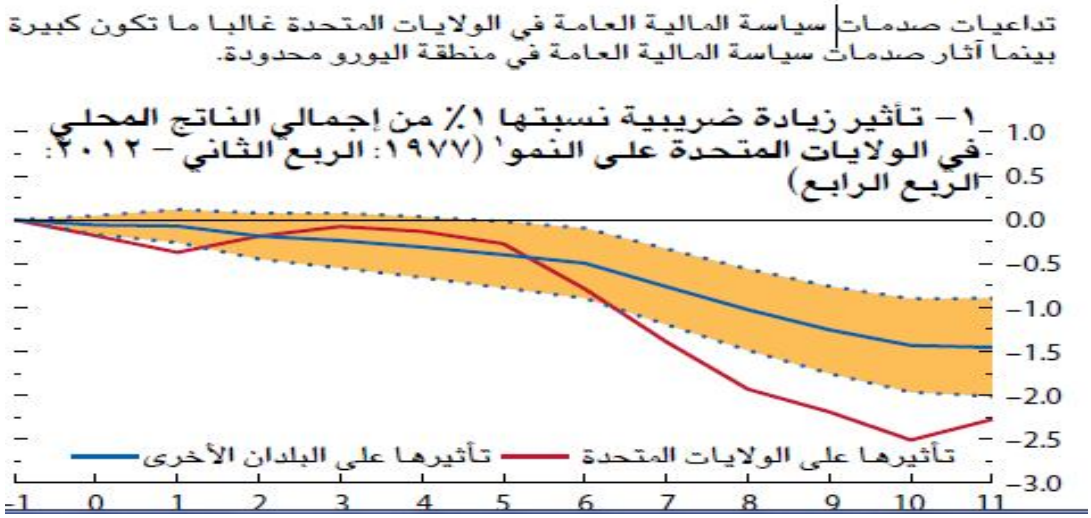
[1] رشيد بوكساني، أمينة مزيان، **الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، ديسمبر 2011، ص ص 256- 257.

[2] http://www.ieo-imf-org/external/pubs/ft/weo/2013/02/pdf/suma.

[3] مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، مُداخلة مُقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس- سطيف- يومي 07/08/ 2008، ص 7.

في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن النتائج العابرة للحدود غالبا ما تكون كبيرة وطويلة الأمد وعلى وجه الخصوص وجدنا أن ارتفاع الضرائب بنسبة 1% من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية يقلل عادة الناتج في الاقتصاديات الأخرى بنحو1.5 %بعد مضي ثلاث سنوات، مقارنة بانكماش الناتج في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو2.5 % والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(26):تأثير صدمات سياسة المالية العامة العابر للحدود



المصدر: لويزا منجفار وجورج سالازار، آفاق الاقتصاد العالمي- دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية- صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2013، متاح على:

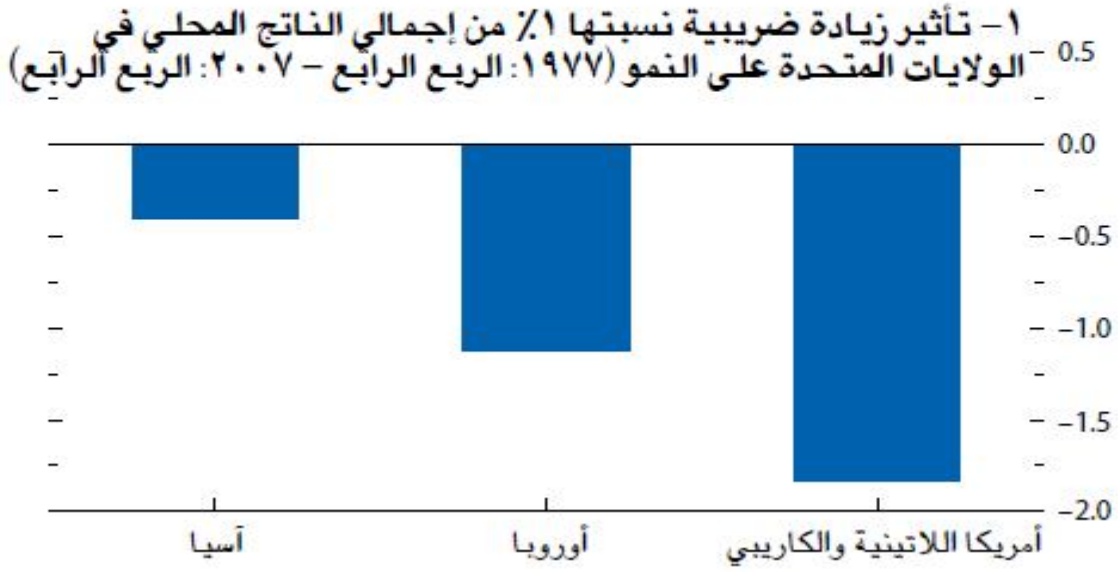
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/weo/2013/02/pdf/texta.pdf

ص ص 91-21.

ويكون تأثيرها أكبر (أعلى من 1%)على أمريكا اللاتينية وأوربا وأصغر إلى حد ما (حوالي0.3 %)على الاقتصاديات الآسيوية ويُمكن توضيح ذلك في الشكل التّالي:

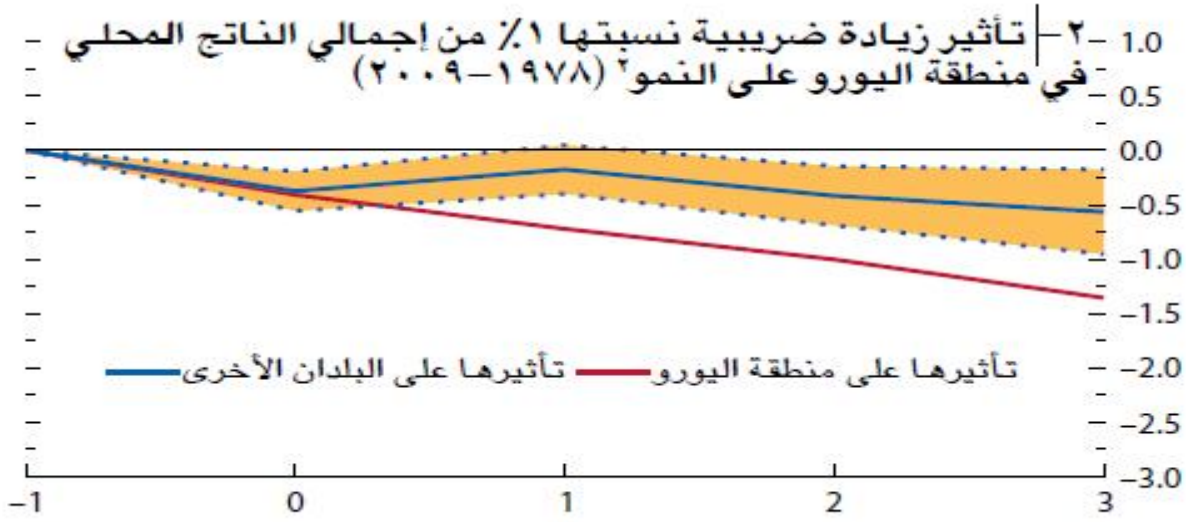
شكل رقم (27):ذروة تأثير صدمات سياسة المالية العامة على الاقتصاديات الأخرى

بينما ينتقل الأثر الأكبر لتشديد السياسة المالية في الولايات المتحدة إلى أمريكا اللاتينية، فالأثر الأكبر لتشديد سياسة المالية العامة في منطقة اليورو ينتقل إلى أوروبا.



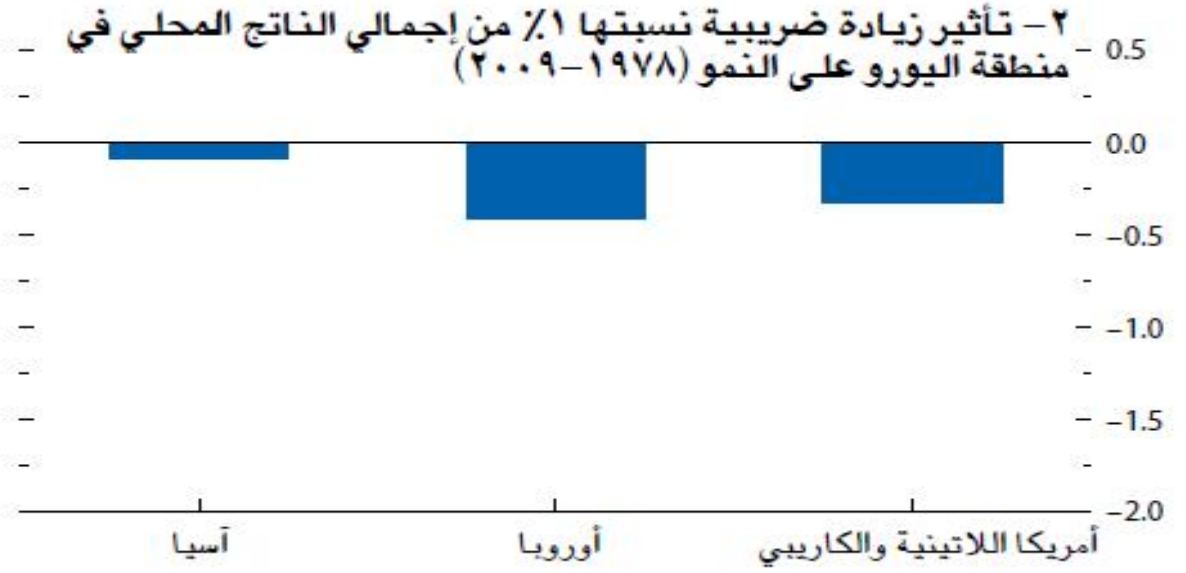
المصدر: لويزا منجفار وجورج سالازار، مرجع سبق ذكره، ص 92.

كما أُجريت دراسات حول تأثير صدمات المالية العامة القائمة على مستوى الإنفاق وخلُصت إلى أن انتقال تداعيات الصدمات القائمة على الإنفاق أصغر وغالبا ما تكون في منطقة اليورو محدودة بدرجة أكبر وبصفة خاصة وجدنا أنّ ارتفاعا ضريبيا بنسبة 1% من الناتج الداخلي الخامفي منطقة اليورو عادة ما يُخفض النّاتج في الاقتصاديات الأخرى بنحو 0.5% بعد مضي ثلاث سنوات ُقارنة بانكماش الناتج في منطقة اليورو بنحو 1.5% ويُمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:



المصدر: لويزا منجفار وجورج سالازار، مرجع سبق ذكره، ص 92.

والتداعيات الآتية من تشديد أوضاع المالية العامة في منطقة اليورو يكون أكبر في البلدان الأخرى في أروبا وأمريكا اللاتينية، بينما تكون أصغر بكثير في الاقتصاديات الآسيوية ويُمكن توضيح ذلك في الشكل التّالي:



المصدر: لويزا منجفار وجورج سالازار، مرجع سبق ذكره، ص 92.

المطلب الرابع:السياسات الحكومية الموجهة نحو معالجة آثار الصدمات الخارجية

تعددت السياسات التي استخدمتها الدول النامية لمعالجة آثار الصدمات الخارجية الناتجة عن تغير شروط التجارة، وتغير قيم الصادرات وتغير سعر الفائدة العالمي، ومن أبرز هذه السياسات الاعتماد على زيادة صافي التمويل الخارجي عن طريق زيادة الاقتراض الخارجي، أو استخدام العروض التجارية لزيادة حصص الأسواق التصديرية، أو استخدام سياسة إحلال المستوردات، بالإضافة إلى استخدام السياسات الكلية والتي تستدعي انخفاض في نمو الطلب على المستوردات، وعلى الرغم من تعدد هذه السياسات إلا أنه من الصعب تحديد أي من هذه السياسات هو العلاج الأمثل للرد على نوع معين من الصدمات الخارجية، وذلك نتيجة لعدم قدرة صانعي القرار على التحكم بالأدوات الاقتصادية على المدى القصير، إضافة إلى عدم قدرتهم على الحصول على المعلومات الكافية والدقيقة.

ولهذا تباينت ردود فعل الدول النامية على الصدمات الخارجية ففي عام 1970 حين حدث ارتفاع في الإيرادات العمومية لمجموعة من الدول النامية نتيجة لارتفاع أسعار المواد المصدرة، كان رد فعل هذه الدول مصنف إلى ثلاث فرق: الفريق الأول اعتبر أن هذه الزيادة في الإيرادات هي مؤقتة وسيكون لها تأثير هامشي فقط على مستوى الدخل الدائم للدولة والحكومة، ولذلك فقد عمل هذا الفريق على استخدام هذا الإيراد الإضافي لسداد الديون الخارجية، أو زيادة الأصول الخارجية لتلك الدول والتي يمكن تحويلها إلى أموال في المستقبل، أو عند تدني مستوى الإيرادات العامة وذلك للمحافظة على مستوى إنفاق ثابت، وهذا التصرف يعكس التعامل بنظرية الدخل الدائم، بينما عمل الفريق الثاني على زيادة وتراكم رأس المال عن طريق زيادة مستوى الاستثمار العام، الذي يوفر معدل عائد يساوي عائد الأصول الخارجية، وبهذه الطريقة يزداد الاستثمار المحلي بمقدار يُساوي مقدار العوائد والإيرادات المؤقتة، والسياستان تُعتبران سياسات حكيمة.

أما القسم الأكبر من الدول النامية والذين يشكلون الفريق الثالث فقد عملوا على زيادة التوظيف في القطاع العام، وزيادة المساعدات وغيرها من السياسات الاستهلاكية، وذلك عند انخفاض الإيرادات المؤقتة، تكون الدول مقيدة بنماذج ومستويات من الإنفاق من الصعب تغييرها وبالتالي تجبر الدولة على الاعتماد على القروض

الخارجية حين توفرها، وذلك للحفاظ على الإنفاق العام، وهذا التوجه قبل الحكومة يزيد من حدة المشكلة التي تواجهها تلك الدول وذلك لأنها تضع الدول في وضع مثقل بالديون الخارجية[1].

ومن الجدير بالذكر أن الصدمات الاقتصادية السلبية التي تتعرض لها الدول النامية والتي تؤُثر على الإيرادات العامة لتلك الدول بحيث تعمل على التقليل من إيرادات القطاع العام، تكون بالواقع أكثر حدة وأكبر صعوبة في التعامل معها، حيث تواجه الدولة في هذه الحالة صعوبة واضحة في تعويض الإيرادات المفقودة على المدى القصير، فنظرياً يمكن تعويض الإيرادات الحكومية المتأثرة بانخفاض التعامل مع العالم الخارجي عن طريق فرض ضرائب على السلع المنتجة محليا، ولكن في الواقع فإن فرض وتحصيل هذه الضريبة أخذ وقتا طويلاً، بالإضافة إلى أن القدرة على زيادة ضريبة الدخل في الدول النامية هو محدود نظرا لانخفاض مستويات الدخول في تلك الدول.

لذلك فالدول النامية عادة ما تجبر على الاعتماد على مصادر تمويل ثانوية مثل التمويل عن طريق التضخم[2].

[1] أسامة روبين القلعاوي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2] Bela Balassa, **Developing Country Policy Responses To Exogenous**, American Economic Review , Vol 76,May 1986,P 78.

خلاصة:

انصب الاهتمام من خلال هذا الفصل على ماهية الصدمات الاقتصادية وطبيعتها،وتم التّوصل إلى أنّ طبيعة الصدمة يصعب التّعرف عليها نظرا للتشابك الموجود في الأنظمة الاقتصادية، وأنّ النّتائج المروعة للصدمات هي تدهور جميع الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية، وأنّ أثر هذه الصدمات يزداد بزيادة ارتباطها مع العالم بشكل عام وزيادة ارتباطها بالدولة مصدر الصدمة بشكل خاص، وفي مواجهة الصدمات النقدية والحقيقية فإن النّتيجة الرئيسية التي وصلت إليها الأدبيات الاقتصادية في هذا الميدان،هي أنّ سعر الصرف الثابت هو الأفضل عموما للقطر الذي يتعرض إلى صدمات نقدية، بينما سعر الصرف المرن يكون هو الأفضل عندما تسيطر الصدمات الحقيقية على اقتصاده.

الفصل الثالث:

النمذجة القياسية لدراسة أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي

تمهيد:

يعرف العالم تغيرات وتطورات لابد من مواكبتها وإدخالها في مختلف القطاعات الاقتصادية سواء في ميدان التسيير أو المحاسبة أو التخطيط ويتطلب من الاختصاصي في أي مجال استعمال أدوات وأساليب حديثة ومعاصرة، ولابد له من المعرفة الجيدة لمبادئ هذه الأساليب والنظريات الممثلة أساسا في النظريات القياسية، والتي هي عبارة عن أداة مهمة في معالجة الظواهر الاقتصادية وتحليلها في صورة كمية طبقا لمناهج الاقتصاد القياسي.

وعلى هذا الأساس ستقوم هذه الدراسة بمحاولة لاكتشاف حساسية الاقتصاد الجزائري ومدى تأثره المباشر وغير المباشر بالصدمات الإيجابية والسلبية، وذلك عن طريق اختبار رد فعل صدمة افتراضية للمتغيرات الاقتصادية (الإيرادات العمومية، النفقات العمومية) على متغير النمو الاقتصادي.

وعليه من خلال هذا العرض ارتأينا **تقسيم هذا الفصل** إلى:

المبحث الأول: مسار السياسة المالية في الجزائر.

المبحث الثاني: تقديم النموذج ودراسة المتغيرات.

المبحث الثالث: ديناميكية نموذج VAR.

المبحث الأول: مسار السياسة المالية في الجزائر

عرفت السياسة المالية في الجزائر جملة من التغيرات والتطورات من الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، ويرجع ذلك إلى تغير دور الدولة في كل عصر من العصور، وفيما يلي تفسير لكل مرحلة:

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأدواتها.

لا يوجد تعريف واحد محدد للسياسة المالية فقد تعددت التعاريف واختلفت ويمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

- **السياسة المالية تعني:** "استخدام السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام والقروض العامة، قصد التأثير في النشاط الاقتصادي بشكل مرغوب[1]".
- **السياسة المالية تعني:** "التغير المتعمد في الإنفاق الحكومي وصافي الضرائب التي تؤثر على: الناتج، البطالة، المستوى العام للأسعار[2]".
- **السياسة المالية تعني:** "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة[3]".
- **وبناءا على التعاريف السابقة يمكن اعطاء التعريف الشامل كالتالي:** "السياسة المالية هي استخدام الدولة لإمكاناتها المالية من إيرادات ونفقات للتأثير على النشاط الاقتصادي بما يخدم الأهداف المسطرة".وعليه تنحصر أدوات السياسة المالية في:

الفرع الأول:النّفقات العمومية

تُعتبر النفقات العامة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تستخدم في معالجة التقلبات الاقتصادية. وبالتالي يُمكن تعريفها عل أنها:

---

[1] السيد عطية عبد الواحد، **الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية (مع إشارة خاصة لمصر)**، د ط، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص 2.

[2] Eric Dodge **, 5Steps to a 5 AP Microeconomic / Macroeconomic**, McGraw-Hill companies, The united states of America, 2005, p 211

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، دط، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997، ص 239.

" هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة[1]".

ويتضح من خلال هذا التعريف ثلاث عناصر للنفقة هي:[2]

- ❖ **استعمال مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، ويعُتبر الإنفاق النقدي هو الوسيلة العادية لذلك.
- ❖ **صدور النفقة من شخص معنوي عام:** لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصدر من شخص معنوي عام، كالدولة، الولاية، البلدية،... وتبعا لذلك لا يعتبر المال الذي يخرج من ذمة شخص طبيعي نفقة عامة.
- ❖ **الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام:** وتبرير هذا الشرط يرجع إلى سببين هما[3]:

- المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها بهدف تحقيق المنفعة العامة.
- إذا كان الإنفاق العام يهدف إلى نفع خاص فانه يخرج عن إطار النفقات العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع في تحمل الأعباء كالضرائب. ويُمكن تقسيمها إلى:

أولًا: التقسيم الوضعي للنفقات العامة

تقُسم النفقات العامة حسب هذا المعيار تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى[4]:

- ❖ **نفقات إدارية:** هي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات: نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن...
- ❖ **نفقات اجتماعية:** هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجة العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد.

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، د ط، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الازاريطة، الإسكندرية، 1999، ص39.
[2] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص11.
[3] موراد تهتان، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بالدول العربية**، دراسة قياسية باستخدام نماذج بانيل، ورقة مُقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الأول حول بدائل التنمية في الاقتصادية العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، جامعة زيدان عاشور، الجلفة، يومي21/22 نوفمبر،2012، ص4.

[4] زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الازاريطة، الإسكندرية، 2006، ص ص 35-36.

❖ **نفقات اقتصادية:** هي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد الوطني بخدمات أساسية كالنقل، الري...الخ.

ثانياً: التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة

تُقسم النفقات العامة وفقا لعدة معايير يُمكن إيجازها كما يلي[1]:

1- **حسب تكرارها الدوري:** تُقسم إلى:

❖ **نفقات عادية:** هي تلك النفقات التي يتكرر صرفها دوريا كل فترة زمنية (شهريا مثلا) كمرتبات الموظفين.

❖ **نفقات غير عادية:** هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية مثل نفقات مساعدات منكوبي إحدى الكوارث كالزلازل أو الفيضان أو غيرها من الأحداث الطارئة.

2- **من حيث أثارها الاقتصادية:** تُقسم إلى:

❖ نفقات منتجة ونفقات غير منتجة.

❖ نفقات ناقلة ونفقات غير ناقلة.

- **نفقات منتجة:** إذا أتت بإيراد مالي كنفقات السكك الحديدية.
- **نفقات غير منتجة:** إذا لم تأتي بإيراد مالي كنفقات إنشاء وصيانة الطرق.
- **نفقات ناقلة:** تقوم بها الدولة بهدف إعادة توزيع الدخل الوطني كالإعانات الاجتماعية وغيرها من أوجه الإنفاق العام.
- **نفقات غير ناقلة:** يقصد بها النفقات التي تصرف للحصول على مقابل من الأموال أو الخدمات، كنفقات الأشغال العمومية.

❖ **نفقات حقيقية ونفقات غير حقيقية.**

يعتمد معيار التمييز هنا على مدى إنقاص النفقة المالية للدولة، حيث يُطلق على هذا النوع الذي ينقُص نفقات حقيقية كمرتبات الموظفين، والفرع الذي لا ينجم عنه إنقاص نفقات صورية كنفقات إنشاء السكك الحديدية.

[1] محمد الصغير بعلي، **المالية العامة**، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار، عنابة، 2003، ص 28.

الفرع الثاني: الإيرادات العمومية

حتى تستطيع الدولة أن تُمارس دورها الاقتصادي والاجتماعي وتقوم بالنفقات العامة يجب عليها أن تحدد مصادر الإيرادات العامة والتي تُعتبر دخولا للدولة تُمكنها من تغطية نفقاتها العامة في شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعيةوبالتّالي يُمكن تعريفها على أنّها:

" مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[1]".

وتشتمل على:

أولًا: إيرادات الدولة من أملاكها

تحصل الدولة على جزء من إيراداتها من غلة الأموال التي تملكها وتتوقف الأهمية النسبية لهذه الإيرادات على النظام الاقتصادي السائد، دور الدولة ومدى تدخلها في الاقتصاد، ويقُسم الدومين إلى قسمين:

- **الدومين العام:** يتكون من أموال الدولة المعدة للاستعمال العام كالطرق العامة والموانئ، تخضع للقانون الإداري.
- **الدومين الخاص:** يتكون من أموال الدولة المعدة للاستغلال التجاري مثل المصانع، الفنادق، وسائل النقل، وتخضع للقانون المدني ويقسم إلى:
  - **الدومين العقاري:** يتكون من الأراضي الزراعية والغابات...
  - **الدومين الصناعي والتجاري:** يتكون من المشاريع الصناعية والتجارية التي تملكها الدولة[2].
  - **الدومين المالي:** يقُصد به محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة من قبلها، والتي تحصل منها على أرباح ضمن إيرادات الدولة من أملاكها، ويعُد هذا الدومين من احدث أنواع الدومين الخاص[3].

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 115.
[2] سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط 1، دار دجلة، الأردن، عمان، 2011، ص ص 108-110.
[3] عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007، ص 86.

ثانياً: الرسم

هو مبلغ نقدي يدُفع من قبل المستفيدين من خدمات محددة يطلبها هؤلاء من السلطات أو المجتمع[1].

ثالثاً: الضرائب

اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة[2].

المطلب الثاني: تطور أداء السياسة المالية خلال الفترة من (1970- 1988).

إنّ أهم ما ميزّ هذه المرحلة هو تبني الدولة لنظام الاقتصاد الموجه كخيار لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ تم الشروع فعليا في تنفيذ المخططات بدءا من 1967.

إجمالًا بلغ عدد المخططات المنفذة 05 مخططات خلال الفترة (1967- 1988) وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذه المخططات[3]:

الفرع الأول: المخطط الثلاثي الأول (1967-1969).

اعتبُر بمثابة مخطط تجريبي بالنظر لكونه أول مخطط تنموي تعده وتنفذه الجزائر، شمل القطاع الإنتاجي بفرعيه الصناعي والزراعي، والقطاع شبه المنتج" الخدمات"، والقطاع غير المنتج" البنيى التحتية الاقتصادية والاجتماعية".

الفرع الثاني: المخطط الرباعي الأول (1970- 1973).

مثلّ الانطلاقة الحقيقية لأسلوب التخطيط، إذ تبنى هذا النظام نظرية الصناعات المصنعة التي تتضمن إنشاء أقطاب صناعية تتميز باستخدام كثيف من عنصر رأس المال والعمل، وذلك في قطاعات الحديد والصلب، الميكانيك، الصناعة البتروكيماوية، ومواد البناء.....الخ.

---

[1] صالح الرويلي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 109.

[2] محمد الصغير بعلي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[3] نبيل بوفليح، **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادى (2001-2004)** المطبق في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،غير منشورة، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004-2005، ص 8.

الفرع الثالث: المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977).

عد كمخطط مكمل للرباعي الأول، وأهم ما ميزه اهتمامه الكبير بقطاع الصناعة إذ تستحوذ على نسبة 61% من حجم الاستثمارات الفعلية إلى جانب اهتمامه بتحسين الإطار المعيشي والاستهلاكي للسكان.

الفرع الرابع: المخطط الخماسي الأول (1980- 1985).

مثّل نقلة نوعية في سياسة تخطيط التنمية إذ أنه جاء ليعالج الاختلالات التي نتجت عن تطبيق سياسة الصناعات المصنعة من خلال المخططات السابقة، كما أنه اعتمد على سياسة النمو المتوازن التي شملت جميع القطاعات الاقتصادية[1].

الفرع الخامس: المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989).

شكل المخطط الخماسي الثاني مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويهدف هذا المخطط إلى[2]:

- ❖ المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية؛
- ❖ المحافظة على موارد البلاد الغير قابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية؛
- ❖ تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة القطاعات البشرية والمادية المتوفرة.

ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

[1] نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2] مسعود دراوسي،**السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادى حالة الجزائر 1990-2001**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة،جامعة الجزائر،2006، ص 355.

جدول رقم (05): توزيع الاستثمارات حسب المخططات الوطنية (1967- 1989)

الوحدة:مليار دج

المخطط	المخطط الثلاثي		المخطط الرباعي الأول		المخطط الرباعي الثاني		المخطط الخماسي الأول		المخطط الخماسي الثاني	
القطاع	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
القطاع المنتج	7,02	77,48	17,43	62,48	64,72	58,71	232,91	50,67	253,22	46,03
قطاع الخدمات	0,46	5,07	1,87	6,73	10,5	9,52	37,82	8,23	59,73	10,56
قطاع البنى الأساسية	1,58	17,43	8,54	30,77	35	31,75	188,47	41,04	237,05	43,4
المجموع	9,06	100	27,75	100	110,22	100	459,21	100	550	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1،ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 198- 341.
- أحمد غربي، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 04، لأكتوبر 2010، ص 13.

نُلاحظ من خلال هذا الجدول أن المخطط الثلاثي الأول ركز على القطاع المنتج، حيث خُصص له غلافا مالي قدره 7,02 مليار دج أي ما يعادل نسبة 77,48% من إجمالي المبالغ المخصصة للمخطط، أما بالنسبة للمخطط الرباعي الأول أيضا ركز على القطاع المنتج فقد حاز على نسبة 62,48% من إجمالي المبالغ المخصصة لهذا المخطط والتي تضاعفت بحوالي ثلاث مرات عن المخطط السابق، باعتباره المحرك لكل تنمية، بينما المخطط الرباعي الثاني اهتم بالجانب الاجتماعي من حيث توفير مناصب العمل، ومجانية العلاج والتعليم....الخ، وزيادة حجم الاستثمارات نتيجة ارتفاع أسعار النفط باعتبار أن المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات.

وعليه يمكن القول أن الدولة تسعى من خلال هذه المخططات إلى:

- ❖ تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد متخلف وتابع إلى اقتصاد مستقل؛
- ❖ ضمان النمو الذاتي المعتمد على المصادر المحلية دون غيرها من المصادر الأخرى إلا في حدود ضيقة.

في بداية الثمانينيات تم الدخول في مرحلة الاقتصاد اللّامركزي وتميزت هذه الفترة بكثافة حجم الاستثمارات، حيث بلغت 459,21 مليار دج وهذا نتيجة ارتفاع أسعار البترول التي انتقلت من 17,25 دولار للبرميل سنة 1979 إلى 32,51دولار سنة 1981 وكان يهدف هذا المخطط إلى إعادة توجيه الاستثمارات نحو الزراعة و الري في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مردوديتها المالية، أما بالنسبة للمخطط الخماسي الثاني فقد خُصص له غلافا ماليا قدره 550 مليار دج إلّا أن هذه المرحلة تميزت بحدوث الأزمة النفطية سنة 1986 وما نجم عنها من آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري.

الفرع السادس: تشخيص بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1970- 1988.

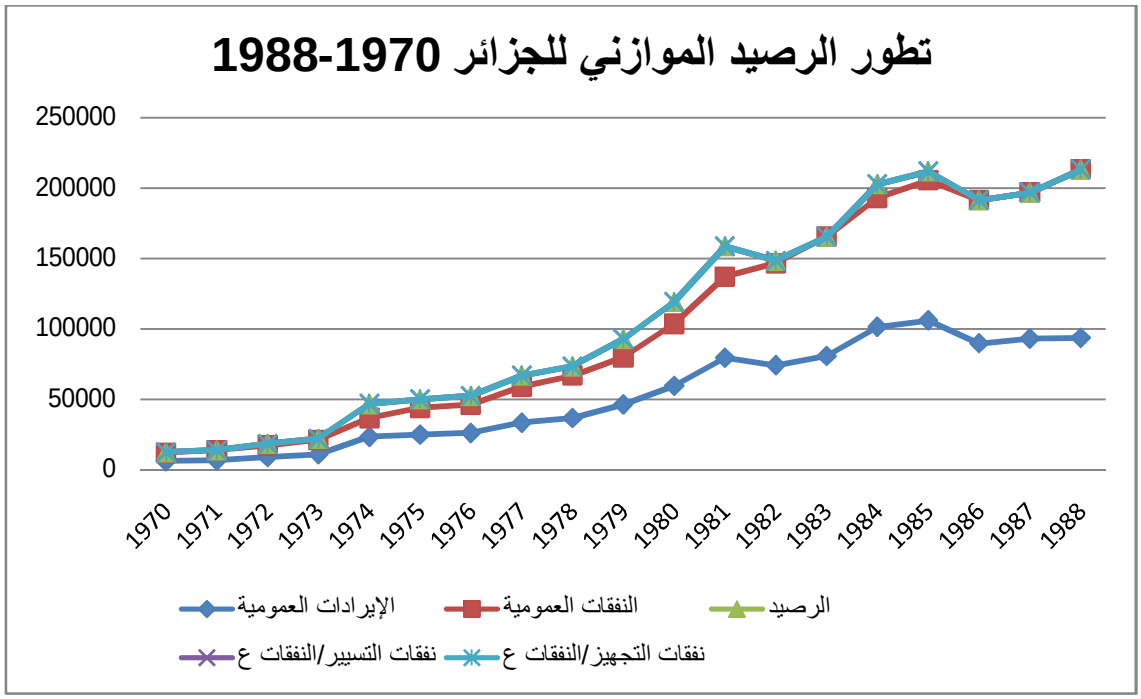
أولًا: تطور رصيد الميزانية.

لقد تميزت فترة السبعينيات والثمانينيات بتطور كبير في جانب المالية العامة حيث انتقلت الميزانية من وضعية فائض خلال الفترة (1970- 1982) وذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول على المستوى الدولي، حيث شكلت الجباية البترولية نسبة 21,40% سنة 1970 من مجموع الإيرادات لتنتقل إلى 55% سنة 1982، أما بالنسبة للنفقات العامة فهي في تزايد مستمر وهذا راجع إلى عملية تمويل التنمية في مراحلها الأولى سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو التجهيز.

بينما سجلت أول عجز لها سنة 1983 ثم بعد ذلك وبصفة مستمرة 1986،1987،1988،1989 وذلك بسبب الصدمة الكبيرة التي سببها الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط حيث انخفضت إلى 13,57دولار للبرميل بعدما كان 29,04دولار سنة 1984، وبذلك انخفضت الجباية البترولية من الناتج الداخلي الخام من 19,97%سنة 1984 إلى 7,22%سنة 1986، وبما أن الجزائر انتهجت الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية منذ حصولها على الاستقلال، فإن هذه الوضعية استدعت ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

وبالتالي تُرجم هذا التدخل بزيادة الإنفاق العام حيث انتقل من 24,40% من الناتج الداخلي الخام سنة 1970 إلى 34,33% سنة 1986.والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم(28): تطور الرصيد الموازني للجزائر للفترة من 1970-1988.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم(01) .

- **ثانياً: بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي.**

عرفت معدلات النمو الاقتصادي تحسن لكن بمعدلات متواضعة من الفترة(1972- 1986) بينما تراجعت هذه المعدلات بين سنتي 1987، 1988 بـ 0,7-% ،4-% على التوالي وذلك نتيجة للأزمة النفطية وتزايد المطالب الاجتماعية، وكذا تراجع الاستثمارات العمومية الأمر الذي انعكس على ارتفاع معدلات البطالة التي بلغت 21,35% سنة 1987 وارتفاع معدلات التضخم، بالإضافة إلى تسجيل عجز في ميزان المدفوعات ناهيك عن ارتفاع الديون الخارجية حيث انتقلت من 0,944مليار دولار إلى حوالي 26,859 مليار دولار سنة 1988.

جدول رقم(06):تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة (1970- 1988)

Unité=10^6DA

السنوات	معدل النمو%	معدل التضخم	معدل بطالة	الديون الخارجية(مليار دولار)	رصيد ميزان المدفوعات
1970	8,66	4,8	22,05	0,944	-1224
1971	-11,33	2,8	23,01	1,7	-1820
1972	27,42	4	23,25	2,7	-840
1973	3,81	6,9	23,59	2,9	-1397
1974	7,5	2,8	21	3,7	1840
1975	5	8,6	20,05	5,9	-5192
1976	8,4	8,3	19,02	7,3	-22
1977	5,3	11	20,87	10,1	-5065
1978	9,2	15,6	18,94	14,8	-10205
1979	7,5	10,4	16,30	17,4	4376
1980	0,8	9,2	14,19	19,6	12129
1981	3	14,7	13,99	17,6	14057
1982	6,4	6,2	13,64	19,3	11094
1983	5,4	6	13,29	16,47	10940
1984	3,3	8,2	13,29	14,07	12501
1985	3,7	10,5	13,59	17,31	15073
1986	0,4	12,3	16,14	21,72	-8459
1987	-0,7	7,5	21,35	25,85	7579
1988	-4	9,3	21,22	26,85	1994

Source= - Office National Des Statistique

- Bank Mondial.
- Ocde External Dept Of Developing Countries , Paris 1986.

المطلب الثالث: تطور أداء السياسة المالية خلال الفترة من (1989- 1999).

في نهاية الثمانينيات دخلت الجزائر مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، فقامت بإجراء إصلاحات اقتصادية تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع العمومي والمؤسسات العمومية بمنحها

استقلالية التسيير، إلا أن هذه الإصلاحات لم تأت بالنتائج المنتظرة بحيث لجأت الجزائر إلى إبرام مفاوضات واتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية(صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) ونتج عن هذه المفاوضات ما يلي[1]:

الفرع الأول: برنامج الاستعداد الائتماني الأول*.

أبرمت الحكومة أول اتفاقية للتثبيت الهيكلي في 1989/05/30 وكان من أهم محاور الاتفاقية:

- إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا الهدف منها تقليص العجز العام للميزانية.

الفرع الثاني: برنامج الاستعداد الائتماني الثاني.

عقدت الاتفاقية الثانية بتاريخ 1991/06/03 والمعروفة باتفاقية stand by بقيمة 400 مليون دولار على أربعة أقساط كل قسط ب100 مليون دولار ومن أهم أهدافها:

- تحرير الأسعار وتطبيق أسعار فائدة موجبة،
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- إلغاء عجز الميزانية؛
- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

وبسبب الوضعية الاقتصادية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الجزائري مع نهاية سنة 1993 وبداية سنة 1994، لجأت الجزائر إلى إتباع سياسة التصحيح المدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة خاصة في برنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي.

[1] عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمن بن طجين، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2008**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،2012،ص 181.

*اتفاق الاستعداد الائتماني الأول منح صندوق النقد الدولي مبلغ 155,7مليون وحدة حقوق سحب خاصة استخدم المبلغ كليا في 30 ماي 1990.

الفرع الثالث: برنامج الاستقرار الاقتصادي (1آفريل 1994 - 31مارس 1995).

نظرا لفشل السياسات المتبعة سابقا في تحقيق أهداف الاتفاقية وتدهور أسعار البترول، اضطرت السلطات الجزائرية إلى تقديم طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي وحضي بقبوله في ماي 1994 وكان هذا البرنامج يهدف إلى:

- ❖ رفع معدل النمو الاقتصادي بغية خفض معدل البطالة؛
- ❖ التحكم في التضخم ومقاربته بالمعدل الذي يتراوح بين 3% و4%؛
- ❖ استعادة توازن ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي؛
- ❖ تخفيض عجز الميزانية إلى 0,3% من الناتج المحلي الإجمالي[1].

علما أن الجزائر تحصلت على قرض قدره 1037مليون دولار أي ما يعادل DTS731,5 وزع على قسطين الأول قدره DTS389 وتسلمه مباشرة بعد الاتفاق، والثاني خلال السنة على شكل دفعات[2].

الفرع الرابع: برنامج التعديل الهيكلي(22ماي1995 - 21ماي1998).

إنّ الاتفاقيات السابقة كانت تهدف بالأساس إلى إحداث استقرار اقتصادي بإدارة الطلب الكلي، وبالتالي تحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي، بينما يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار،بالإضافة إلى زيادة العرض الكلي السلعي والخدمي وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط وذلك من خلال:

- ❖ مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات؛
- ❖ تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض؛
- ❖ تحرير أسعار الصرف والقضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي؛
- ❖ التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول.

---

[1] كمال عايشي، **التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد**، جامعة باتنة، الجزائر،[على الخط] :http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/59/3/experience.pdf، ،تاريخ الاطلاع:03 مارس 2014، ص ص 8-9.

[2] مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص 376.

علما أن الجزائر تحصلت على قرض قدره 1169 مليون حقوق سحب خاصة[1].

الفرع الخامس: تشخيص بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1989-1999.

أولًا: تطور رصيد الميزانية.

تميزت هذه الفترة بتطور كبير في جانب المالية العامة، حيث انتقلت الميزانية من وضعية فائض خلال الفترة الممتدة (1990-1991) إلى ميزانية بدأت تعرف عجز، وسجلت أول عجز لها سنة 1992 ثم بعد ذلك وبصفة مستمرة سنة 1993،1994، 1995 إلا أن هذا العجز لا يفُسره انخفاض أسعار النفط وإنما زيادة نفقات التسيير من خلال زيادة الأجور والرواتب التي ارتفعت بنسبة 1,9% سنة 1993 إلى غاية 1998، بعد ذلك بدأ رصيد الميزانية يعرف تحسنا إلى غاية سنة 1997 وذلك من خلال الإجراءات المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في تعميق الإصلاحات الهيكلية، وارتفاع حصيلة الجباية البترولية من إجمالي الناتج المحلي من 10,78% إلى 19,29% سنة 1997 إلّا أنّ هذه الحالة لم تدم طويلا نتيجة زيادة الإيرادات العمومية بوتيرة أقل من النفقات العمومية، وكذا اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات كمورد رئيسي والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] كمال عايشي مرجع سبق ذكره، ص 09.

جدول رقم(07): تطور الرصيد الموازني للجزائر للفترة 1989- 1999

Unité=10^6 DA

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الإيرادات العمومية	116400	152500	248900	311864	313949	477181
النفقات العمومية	124500	136500	212100	420131	476627	566329
الرصيد	-8100	16000	36800	-108267	-162678	-89148
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	
الإيرادات العمومية	611731	825157	926668	774511	950496	
النفقات العمومية	759617	724609	845196	875739	961682	
السنوات	-147886	100548	81472	-101226	-11186	

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

ثانياً: بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي.

عرفت معدلات النمو الاقتصادي قبل بداية تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 تقلبات واضحة وذلك راجع بالأساس إلى عدم إتباع الجزائر آنذاك لسياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث كانت تتبع برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والذي كانت أولوياته إعادة التوازن لميزان المدفوعات والحد من ارتفاع معدلات التضخم، ونُشير إلى أن التحسن في معدلات النمو لسنة 1999 يعود لأسباب أخرى خارجية وهي ارتفاع أسعار البترول من سنة إلى أخرى، ورغم أن هناك نمو ايجابي خلال الفترة 1994- 1999 إلا أنه لا يزال غير كاف وهشا بالنظر إلى المجهودات المبذولة.

بينما نسجل تراجع في معدلات التضخم وذلك نتيجة لسياسة الميزانية العامة المتبعة والمدعومة بتدابير نقدية صارمة حيث انخفضت إلى 2.6% سنة 1999، في حين عرفت معدلات البطالة مستويات مرتفعة وذلك راجع إلى غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، غير أن ميزان المدفوعات سجل نتائج حسنة وهذا نتيجة لضغط حجم المديونية الخارجية وهو ما ساعد على تكوين احتياطي الصرف وبلوغه مستوى عال.

ولعل السبب الرئيسي في تحسن هذه المؤشرات هو ارتفاع أسعار البترول وهو ما سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية، إلا أننا نُسجل تراجع هذه الاحتياطات سنة 1998 والمقدرة بـــ6,84 مليار دولار وذلك بسبب تراجع أسعار البترول حيث انخفض سعر البرميل إلى 12,94دولار سنة 1998 ومن جهة أخرى ارتفاع خدمة الدين. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(08): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1989- 1999

Unité=10^6DA

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994
النمو الاقتصادي	4,4	0,8	-1,2	1,6	-2,2	0,2
رصيد ميزان المدفوعات	1 865	35 261	94 348	60 463	34 517	-15 804
الديون الخارجية	28,574	29,794	28,636	27,083	26,54	29,898
احتياطي الصرف	0,9	0,72	1,48	1,45	1,47	2,67
أسعار البترول	17,31	22,26	18,62	20,05	17,80	16,30
معدل التضخم	9,3	17,9	25,9	31,7	20,5	29
معدل البطالة	18,1	19,7	21,2	23,8	23,8	23,8
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	
النمو الاقتصادي	3,8	3,7	1,1	6,2	3,3	
رصيد ميزان المدفوعات	-14 742	242 485	290 187,60	36 517,00	229 843,50	
الديون الخارجية	31,57	33,65	31,22	30,47	28,32	
احتياطي الصرف	2	4,23	8,04	6,84	4,52	
أسعار البترول	17,60	21,70	19,49	12,94	17,91	
معدل التضخم	29,8	18,7	5,7	5	2,6	
معدل البطالة	28,1	9,25	26,41	26,41	26,41	

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر.
- الديوان الوطني للإحصائيات.

- البنك الدولي.
- تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الرابع: تطور أداء السياسة المالية خلال الفترة من (2000- 2013).

في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار الصرف، شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001- 2014 وتمثلت في:

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

إنّ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى كالري، النقل،...الخ) ضمن هذا الإطار يُمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع قطاعات رئيسية هي:

جدول رقم(09): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2	210,5	40,1%
التنمية المحلية والبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8%
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	12,4%
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8,6%
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525	100%

المصدر: نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة الشلف- الجزائر،2012، ص 252.

يتضح من خلال هذا الجدول أن قطاع الأشغال العمومية حاز على اكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث خُصص له غلافا ماليا قدره 210 مليار دج أي ما يعادل نسبة 40,1% من

إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وهذا راجع لكون الدولة تسعى من خلاله للنهوض بالاقتصاد الوطني وتوسيع نشاط المؤسسات الإنتاجية بهدف خلق فرص عمل جديدة وتقليص حجم البطالة.

أما قطاع التنمية المحلية والبشرية فقد استفاد من مبلغ قدره 204,2 مليار دج أي ما يعُادل نسبة 38,8% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وتسعى الدولة من خلال هذا القطاع إلى تحسين المستوى المعيشي خاصة في المناطق الريفية المعزولة، أما بالنسبة لقطاعي دعم الفلاحة والإصلاحات فقد حازا على نسبة 12,4% و8,6% على التوالي والهدف منهما ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية.

الفرع الثاني: برنامج دعم النمو2005-2009

بلغت المبالغ المخصصة لبرنامج دعم النمو قيما جد ضخمة، حيث تجاوزت مبلغ 3800 مليار دج أي ما يعادل 50 مليار دولار، والهدف الرئيسي للبرنامج هو العمل على استدامة معدل النمو عند حدود مرتفعة تسمح بتحقيق انتعاش حقيقي وفعال للاقتصاد، ضمن هذا الإطار يُمكن تقسيم برنامج دعم النمو إلى خمسة قطاعات هي:

جدول رقم (10): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو

الوحدة: مليار دج

القطاع	حجم النفقات المخصصة لكل قطاع	النسبة
قطاع الخدمات العمومية الإدارية	790,4	%20,8
تطوير قطاع التنمية البشرية	600,4	%15,8
تطوير قطاع الهياكل القاعدية	862,6	%22,7
دعم القطاع الاقتصادي	577,6	%15,2
تحسين ظروف الإسكان والإطار المعيشي	969	25,5
المجموع	3800	%100

المصدر:محمد سعودي، **اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر – دراسة حالة ولاية المدية-** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2007، ص 200.

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن الدولة تسعى من خلال هذا البرنامج إلى التركيز بشكل كبير على تحسين ظروف الإسكان والمستوى المعيشي، حيث خصص له غلافا ماليا قدره 969 مليار دج أي ما يعُادل نسبة 25,5% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج ويعُتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم حركية النشاط الاقتصادي، يليه قطاع الهياكل القاعدية الذي خُصص له غلاف مالي قدره 862,6مليار دج نظرا للأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، أما بالنسبة لقطاع الخدمات العمومية فقد خُصص له غلافا ماليا قدره 790,4 مليار دج وترمي الدولة من خلال هذا القطاع إلى تحسين الخدمة العمومية ومواكبة التطورات والمستجدات في جمع القطاعات (البريد والمواصلات، العدالة،...الخ) ناهيك عن قطاع التنمية البشرية والقطاع الاقتصادي.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014.

هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010-2014 تمت دراسته والموافقة عليه يوم 14 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية.

خُصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي[1].

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر من الاستقلال، وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي تم رصده لإنجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها، ويهدف هذا البرنامج عموما إلى[2]:

- ❖ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه، وقد خصص لذلك مبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- ❖ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

[1] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 147.

[2] حميد باشوش، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة: الطريق السيار شرق- غرب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص 76.

جدول رقم(11): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو

الوحدة:مليار دج

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة
1- برنامج التنمية البشرية - السكن - التربية،التعليم العالي، التكوين - الصحة - تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية - باقي القطاعات*	9696 3700 1898 619 1800 1679	45,7%
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية - قطاع الأشغال العمومية والنقل - قطاع المياه - قطاع التهيئة العمرانية	8400 5900 2000 500	39,5%
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية - الفلاحة والتنمية الريفية - دعم القطاع الصناعي العمومي - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3150 1000 2000 150	16,05%
المجموع	21214	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مجلس الوزراء الصادر في 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي.

* قطاع الطاقة، الشباب والرياضة، الثقافة، المجاهدين، التضامن الوطني.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن هذا البرنامج يركز على قطاع التنمية البشرية حيث خُصص له غلافا ماليا قدره 9696 مليار دج أي ما يعادل نسبة 45,5% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج بهدف التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي والتعليم العالي.

عموما يُمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لتطوير الهياكل القاعدية والتنمية الاقتصادية فهما يهدفان إلى ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه وكذا دعم التنمية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل ذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية وتدني مستويات الفقر.

الفرع الرابع:تطور الإيرادات والنفقات العمومية

عرفت النفقات العمومية تزايد بشكل كبير بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج الداخلي الخام من 28,57% سنة 2000 إلى 44,55% سنة 2012 وهذا بسبب إتباع الجزائر لسياسة الإنعاش الاقتصادي لرفع مستوى معيشة الأفراد بالإضافة إلى المشاريع التي تحتاج إلى وسائل مادية وبشرية ومالية ،لتعاود الانخفاض في سنة 2013.

في حين نجد أن حصيلة الإيرادات العامة في زيادة مستمرة بحيث ارتفعت كنسبة من الناتج الداخلي الخام من 38,27% سنة 2000 إلى حوالي 39,37 %سنة 2007 وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول حيث انتقلت من 28,5دولار للبرميل سنة 2000 إلى 74,95 دولارللبرميل سنة 2007، إلّا أننا نسجل تراجع في الإيرادات العمومية كنسبة من الناتج الداخلي الخام لكل من السنوات التالية (2012,2011,2010,2008) على الرغم من ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة، وتفسير ذلك يعود إلى أن الناتج الداخلي الخام ينمو بوتيرة أكبر من وتيرة نمو الإيرادات العمومية. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(12): تطور الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية (PIB%) للفترة 2000-2013

الوحدة: نسبة مئوية(%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
النفقات العمومية	28,57	31,52	34,28	31,21	30,17	27,13	28,80
الإيرادات العمومية	38,27	35,61	35,44	37,59	36,26	40,76	42,74
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النفقات العمومية	33,18	37,83	42,43	37,11	39,57	44,55	34,76
الإيرادات العمومية	39,37	26,20	32,73	25,54	23,50	24,01	22,13

Source : - office national des statistiques, Edition (2002-2011)

- Banque D'Algérie, Rapport Annuel (2012-2013)

تم حساب هذه النسب من قبل الطالبة

جدول رقم(13): تطور أسعار النفط للفترة 2000- 2013

الوحدة: دولار /للبرميل.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
أسعار البترول	28,5	24,85	25,24	29,03	38,66	54,64	65,85
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
أسعار البترول	74,95	99,97	62,25	80,15	112,94	111,04	109,08

Source : - Banque D'Algérie, Rapport Annuel (2000-2013)

بالرجوع إلى معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة فقد استمرت في الانخفاض بعد عام 2003 رغم أن الاقتصاد الوطني شرع في تطبيق ثلاث برامج تنموية، ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الحاد في معدلات النمو في قطاع المحروقات، أما معدلات النمو خارج قطاع المحروقات فهي تشهد نمو مستقر ومستدام على الأقل في الأجل القصير والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(14): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (2000- 2013)

الوحدة: نسبة مئوية(%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو في قطاع المحروقات	4,9	-1,6	3,7	8,8	3,3	8‘5	-2,5
معدل النمو خارج المحروقات	0,8	5	5,3	6	6,2	4,7	5,6
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	2,2	2,7	4,7	6,9	5,2	5,1	2
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
معدل النمو في قطاع المحروقات	-0,9	-3,2	-8	-2,2	-3,3	-3,4	
معدل النمو خارج المحروقات	6,3	6,7	9,6	6,3	6,3	7,1	6,3
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	3	2,4	1,4	3,4	2,4	3,3	3,4

Source :Banque D’Algérie, Rapport Annuel (2000-2012)

لقد ساهمت السياسة المالية في تحسين بعض المؤشرات ظاهريا لعل أهمها:

- انخفاض معدلات البطالة من 28,29% سنة 2000 إلى 9,8% سنة 2013؛
- عرفت معدلات التضخم أدنى مستوى لها في سنة 2000 نسبة 0,3% لترتفع إلى 3,25% سنة 2013؛
- انخفاض حجم المديونية الخارجية.

ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(15):بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري من 2000- 2013

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل البطالة %	28,29	27,3	27,3	23,7	17,7	15,3	12,6
معدل التضخم %	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3
المديونية الخارجية	25261	22571	22642	23353	21621	17195	5612
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
معدل البطالة	13,8	11,3	10,2	10	10	11	9,8
معدل التضخم	3,7	4,9	5,7	3,9	4,5	8,8	3,23
المديونية الخارجية	5606	5586	5413	5457	4405	3637	3396

Source : - office national des statistiques, Edition (2002-2011)

- Banque D'Algérie, Rapport Annuel (2012) .

لقد اعتمدت الجزائر على المقاربة الكينزية في تحقيق النمو الاقتصادي، وهذا بسبب ضعف الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي وحاجة الجزائر إلى تحضير الاقتصاد الوطني بهدف الدخول إلى مرحلة جديدة وهذا باعتماد إستراتيجية تستهدف تعزيز البنية التحتية من جسور وسكك حديدية.....الخ[1].

وعليه من أجل معالجة اختلالات السياسة المالية في الجزائر يُمكنا أن نبدي بعض الاقتراحات التي يُمكن أن يكون لها دورا مهما، إذ ينبغي مراعاة الجوانب التالية[2]:

[1] صلاح الدين طالبي، **محاولة تقييم برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في ضوء المقاربة الكينزية خلال الفترة 2000-2010**، ورقة مُقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014 ،جامعة سطيف،1-12/11مارس 2013، ص 7.

[2] إسماعيل بن قانة، **الاقتصاد الكلي الجزائري:رؤية قياسية مستقبلية**، مجلة الباحث، العدد08، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2010،ص 06.

- يجب إعادة توجيه الإنفاق الحكومي من خلال الاهتمام برفع القدرات الإنتاجية لمختلف القطاعات وتشجيع الاستثمار؛
- يجب رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات.

المبحث الثاني: تقديم النموذج ودراسة المتغيرات

سنحاول في هذا الجزء بناء نموذج قياسي يوضح أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، وذلك بناء على ما قدمته النظرية الاقتصادية وما هو موجود من وقائع ومعطيات حول الاقتصاد الوطني (الدراسات السابقة) مستعملين في ذلك نماذج تصحيح الخطأ (VECM) عن طريق أشعة الانحدار الذاتي (VAR).

المطلب الأول: تقديم وتعريف المتغيرات

لمحاولة استنباط أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي ارتأينا الاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية تمتد على طول الفترة (1970-2013) ليتم الحصول على ما قيمته 44 مشاهدة وفيما يلي نقدم تعريف لكل متغيرة من متغيرات الدراسة:

❖ **الناتج الداخلي الخام الحقيقي:**

يمثل معدل النمو في الناتج الداخلي الخام مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي، وزيادته تعني زيادة في الطلب الكلي والمداخيل، لذلك يتوقع وجود علاقة موجبة بين معدل النمو والنفقات العمومية والإيرادات العمومية علما أن هذه المعطيات مستمدة من(الديوان الوطني للإحصاء، ووزارة المالية).

❖ **الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية:**

يُعتبر الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية من أدوات السياسة الاقتصادية وبالضبط من أدوات السياسة المالية، وهما من المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد الوطني على اعتبار أن السياسة المالية أداة هامة في التأثير على النمو الاقتصادي الطويل الأجل من خلال تحقيق الكفاءة في توزيع الموارد والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، علما أن الإحصائيات مستمدة من (الديوان الوطني للإحصاء، تقارير بنك الجزائر، وزارة المالية).

وبعد التعرف على المتغيرات يكون الشكل العام للنموذج المقترح كالتالي:

$$X_T = F(PIB_R, DEP, REC, \varepsilon_i)$$

حيث أن:

i: يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة (1970-2013).

PIB_R: يُمثل الناتج الداخلي الخام الحقيقي للتعبير عن النمو الاقتصادي مقاسا بالمليون دينار جزائري.

DEP: النفقات العمومية مقاسة بالمليون دينار جزائري.

REC: الإيرادات العمومية مقاسة بالمليون دينار جزائري.

ε_i: يُمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة.

وتم تحويل هذه المعادلة إلى الصيغة اللوغاريتمية لتأخذ الشكل التالي:

$$X_T = F(LPIB_R, LDEP, LREC, \varepsilon_i)$$

$LPIB_R$: يُمثل لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي للتعبير عن النمو الاقتصادي مقاسا بالمليون دينار جزائري.

LDEP : تمثل لوغاريتم النفقات العمومية مقاسة بالمليون دينار جزائري.

LREC: تمثل لوغاريتم الإيرادات العمومية مقاسة بالمليون دينار جزائري.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

قبل دراسة أي نموذج قياسي من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في التقدير، حيث تعتبر هذه المرحلة جد هامة في بناء النموذج وتعتمد أساسا على النظرية الاقتصادية وكذا على الاختبارات الإحصائية المناسبة.

الفرع الأول: دراسة إستقرارية السلسلة $LPIB_R$

لدراسة استقرارية السلسلة نقوم بتحديد درجة التأخير (فترة التباطؤ) "P"، لمعرفة نوع الاختبار المطبق أي **ديكي فولر البسيط (DF)** أو **ديكي فولر المطور(ADF)** بالاعتماد على المعايير التالية: **AKAIKE** و

SCHWARZ أو تعظيم معيار المعقولية العظمى **LOG LIKELIHOOD** كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (16):تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة $LPIB_R$

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ
P=0	-1.6569	-1.5340
P=1	-1.7080	-1.5425
P=2	-1.6360	-1.4270
P=3	-1.5920	-1.3387

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7

من خلال الجدول وبالاعتماد على المعيارين **AKAIKE وSCHWAR**، يتبين لنا أن درجة التأخير المثلى هي:P=1 وهذا لأنه يقابل أقل قيمة بالنسبة للمعيارين، وعيه سنقوم في هذه الحالة باستعمال **اختبار ديكي فولر المطور(ADF)** ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(17): نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) للسلسلة $LPIB_R$

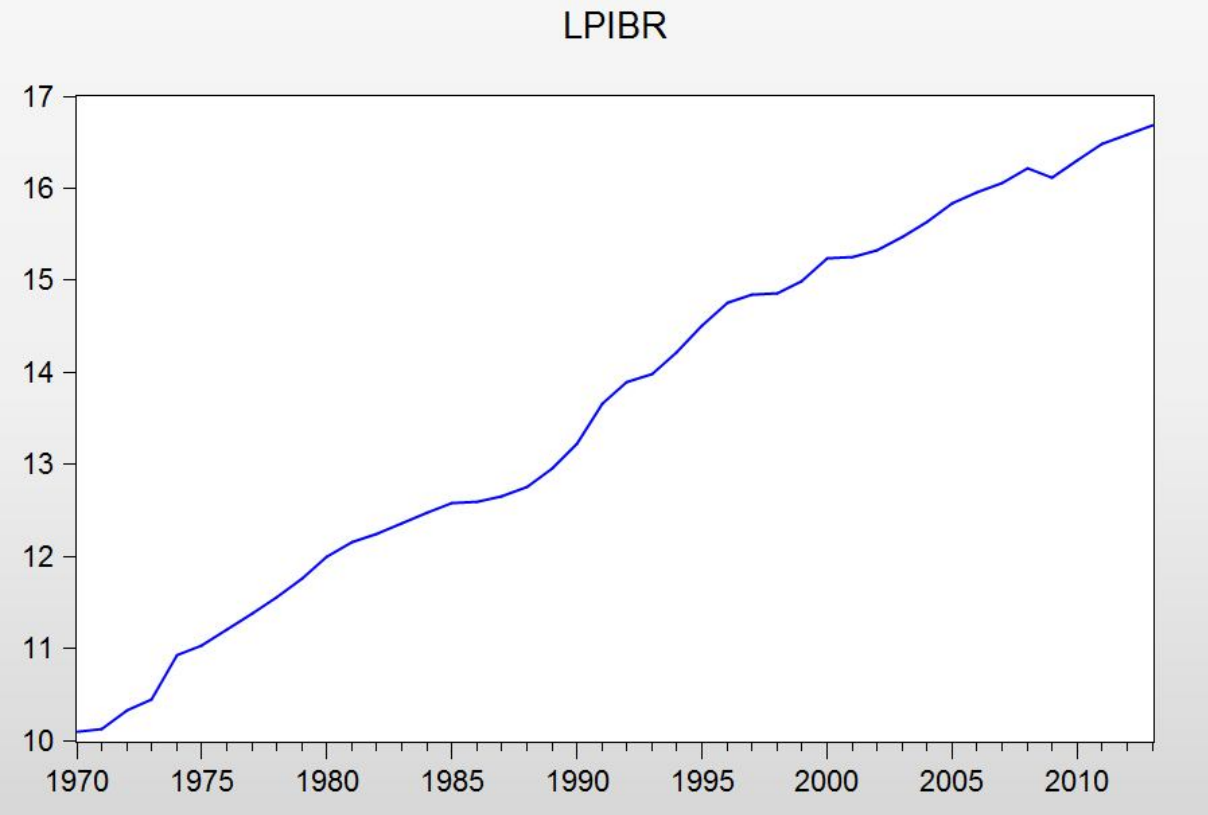
النماذج	المعلمات	$LPIB_R$	
		T.cal	T.tab
النموذج السادس	الجذر الأحادي (Φ)	-1.9097	-3.53
	مركبة الاتجاه العام(b)	1.7535	2.79
	الثابت (c)	2.1247	3.11
النموذج الخامس	الجذر الأحادي (Φ)	-1.6864	-2.94
	الثابت (c)	2.7456	2.54
النموذج الرابع	الجذر الأحادي (Φ)	3.8508	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7 (انظر الملحق رقم03).

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام في السلسلة $LPIB_R$ أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي أن السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.
- بخصوص اختبار وجود(عدم وجود) الثابت في السلسلة $LPIB_R$، فالقيمة المحسوبة لهذا الأخير أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نرفض الفرضية الصفرية H_0، وبالتالي وجود الثابت في السلسلة.
- القيمة المحسوبة للجذر الأحادي أكبر من القيمة المجدولة في النماذج (4,5,6) عند مستوى معنوية 5%، أي أننا نقبل الفرضية العدمية H0 بمعنى وجود جذر أحادي، وبالتالي فإن السلسلة غير مستقرة وهي من نوع (DS) والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم(29): دراسة استقرارية السلسلة $LPIB_R$



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7.

ولجعلها مستقرة نقوم بإجراء **الفرق من الدرجة الأولى** فتصبح السلسلة من الشكل:

$$DLPIB_R=LOG(PIB_R)-LOG(PIB_R-1)$$

والآن سنحاول اختبار جذر الوحدة مرة أخرى للسلسلة وهذا بعد أن نحدد عدد التأخيرات اللازمة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(18): تحديد درجة التأخير P للسلسلة $DLPIB_R$

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ
P=0	-24.1559	-24.0330
P=1	-24.7755	-24.6100
P=2	-24.9885	-24.7795
P=3	-26.4954	-26.2421

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7

من خلال قراءة بسيطة للجدول يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى الممثلة لأصغر قيمة بالنسبة للمعيارين: **AKAIKE وSCHWAR** هي:P=3، وعليه نقوم باستعمال **اختبار ديكي فولر المطور(ADF)** ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(19):نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) للسلسلة $DLPIB_R$

النماذج	المعلمات	$DLPIB_R$	
		T.cal	T.tab
النموذج السادس	الجذر الأحادي (Φ)	-17.6057	-3.53
	مركبة الاتجاه العام(b)	-4.8781	2.79
	الثابت (c)	5.6437	3.11
النموذج الخامس	الجذر الأحادي (Φ)	-13.4348	-2.94
	الثابت (c)	2.6700	2.54
النموذج الرابع	الجذر الأحادي (Φ)	-12.2189	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7 (انظر الملحق رقم03).

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام في السلسلة $DLPIB_R$ أصغر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم، أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة.
- فيما يخص وجود (عدم وجود) الثابت في السلسلة $DLPIB_R$ نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، ومنه نرفض فرضية العدم، مما يعني وجود الثابت في السلسلة.
- أما بالنسبة للجذر الأحادي في جميع النماذج(4,5,6) للسلسلة$DLPIB_R$ فالقيم المحسوبة أقل من القيمة الحرجة(المجدولة) عند مستوى معنوية α=5% وعليه فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0، أي عدم وجود جذر أحادي وعليه تعتبر السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى.

الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلسلة LDEP

لدراسة استقرارية السلسلة نقوم بتحديد درجة التأخير (فترة التباطؤ) "P"، لمعرفة نوع الاختبار المطبق **ديكي فولر البسيط (DF)** أو **ديكي فولر المطور(ADF)** بالاعتماد على المعايير التالية: **AKAIKE** و

SCHWARZ أو تعظيم معيار المعقولية العظمى **LOG LIKELIHOOD** كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (20):تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة LDEP

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ	LOG LIKELIGOO
P=0	-1.1380	-1.0151	27.4672
P=1	-1.1603	-0.9949	28.3683
P=2	-1.1034	-0.8944	27.6208
P=3	-1.1484	-0.8951	28.9697

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7 .

من خلال الجدول وبالاعتماد على المعيارين **AKAIKE وSCHWAR**، يتبين لنا أن درجة التأخير المثلى غير واضحة لذا تم الاعتماد على معيار**LOG LIKELIGOO** الممثل لأعظم قيمة هي: P=3، وعيه سنقوم في هذه الحالة باستعمال **اختبار ديكي فولر المطور(ADF)** ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

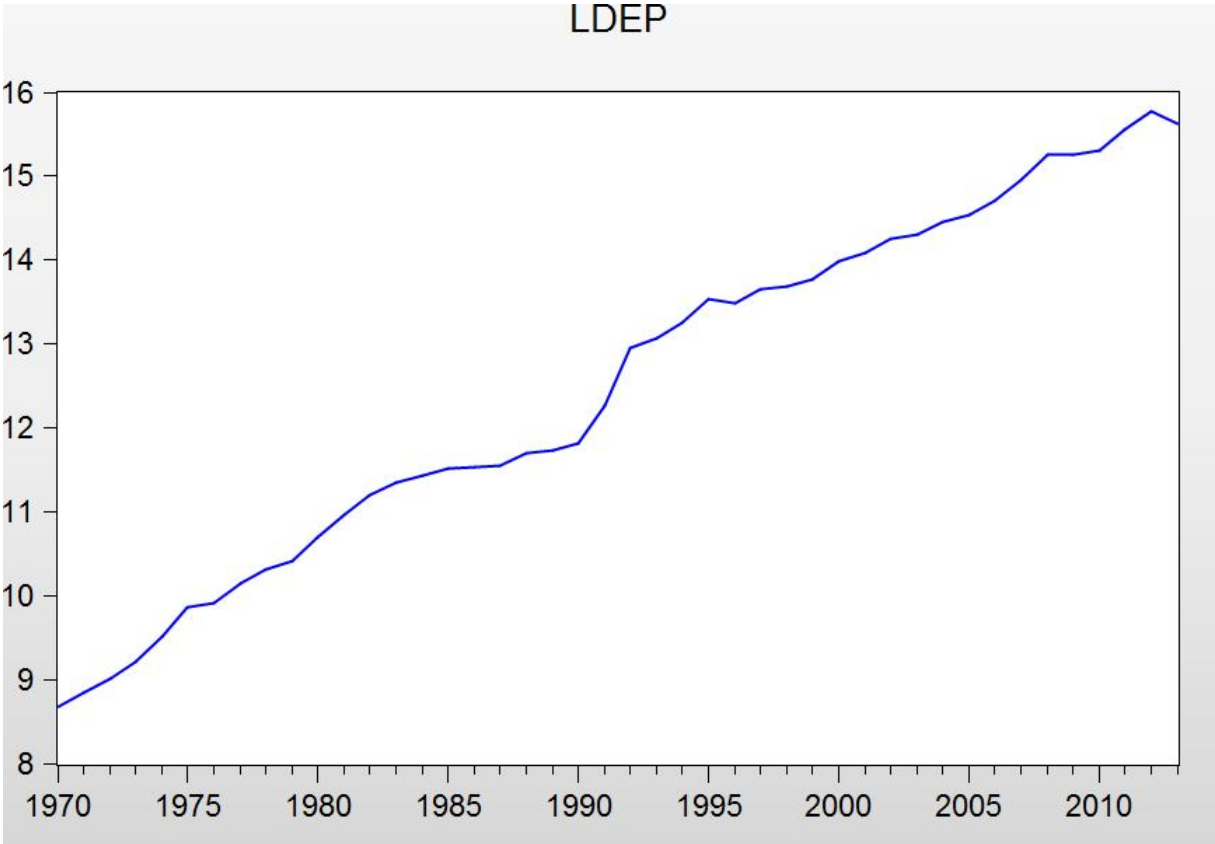
جدول رقم(21):نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) للسلسلة LDEP

النماذج	المعلمات	LDEP	
		T.cal	T.tab
النموذج السادس	الجذر الأحادي (Φ)	-3.069	-3.53
	مركبة الاتجاه العام(b)	2.9474	2.79
	الثابت (c)	3.2378	3.11
النموذج الخامس	الجذر الأحادي (Φ)	-1.3838	-2.94
	الثابت (c)	2.0518	2.54
النموذج الرابع	الجذر الأحادي (Φ)	1.8593	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7 (انظر الملحق رقم03).

- القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام في السلسلة **LDEP** أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0، أي أن السلسلة تحتوي على مركبة الاتجاه العام.
- بخصوص اختبار وجود(عدم وجود) الثابت في السلسلة **LDEP**، نجد أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نقبل الفرضية الصفرية H_0 ،وبالتالي عدم وجود الثابت.
- الجذر الأحادي بالنسبة لجميع النماذج (4,5,6) للسلسلة **LDEP** قيمته المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية α=5% وعليه فإننا نقبل الفرضية العدمية H_0، بمعنى وجود الجذر الأحادي للسلسلة مما يوحي بأن السلسلة غير مستقرة وهي من نوع (DS) ويُمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم(30): دراسة استقرارية السلسلةLDEP



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7.

ولجعلها مستقرة نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى فتصبح السلسلة من الشكل:

DLDEP=LOG(DEP)-LOG(DEP-1)

ثم باختبار جذر الوحدة مرة أخرى وهذا بعد أن نحدد عدد التأخيرات اللازمة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (22):تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة DLDEP

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ
P=0	-22.9329	-22.8100
P=1	-22.9791	-22.8136
P=2	-22.1936	-22.9846
P=3	-23.5159	-23.2625

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7

من خلال قراءة بسيطة للجدول يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى الممثلة لأصغر قيمة بالنسبة للمعيارين: **AKAIKE وSCHWAR** هي:P=3، وعليه نقوم باستعمال **اختبار ديكي فولر المطور(ADF)** ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(23):نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) للسلسلة DLDEP

النماذج	المعلمات	DLDEP	
		T.cal	T.tab
النموذج السادس	الجذر الأحادي (Φ)	-8.1809	-3.53
	مركبة الاتجاه العام(b)	-2.5620	2.79
	الثابت (c)	3.0053	3.11
النموذج الخامس	الجذر الأحادي (Φ)	-7.2169	-2.94
	الثابت (c)	1.7591	2.54
النموذج الرابع	الجذر الأحادي (Φ)	-6.8047	-1.95

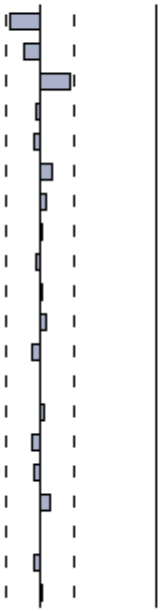
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7 (انظر الملحق رقم03).

من خلال الجدول نلاحظ:

- القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام في السلسلة **DLDEP** أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي أن السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.
- بخصوص اختبار وجود(عدم وجود) الثابت في السلسلة **DLDEP**، نجد أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نقبل الفرضية الصفرية H_0، وبالتالي عدم وجود الثابت.
- أما بالنسبة للجذر الأحادي في جميع النماذج(4,5,6) للسلسلة**DLDEP** فقيمته المحسوبة أقل من القيمة الحرجة(المجدولة) عند مستوى معنوية α=5% وعليه فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0، أي عدم وجود جذر أحادي وعليه تعتبر السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى، ويُمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم (31): دراسة استقرارية السلسلة DLDEP

Date: 07/03/14 Time: 22:40
Sample: 1970 2013
Included observations: 42



Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.272	-0.272	3.3427	0.068
		2	-0.153	-0.245	4.4195	0.110
		3	0.262	0.165	7.6816	0.053
		4	-0.043	0.061	7.7715	0.100
		5	-0.058	0.024	7.9383	0.160
		6	0.104	0.055	8.4987	0.204
		7	0.048	0.093	8.6187	0.281
		8	0.011	0.097	8.6251	0.375
		9	-0.030	-0.012	8.6740	0.468
		10	0.019	-0.020	8.6938	0.561
		11	0.047	0.021	8.8248	0.638
		12	-0.068	-0.047	9.1068	0.694
		13	-0.006	-0.049	9.1090	0.765
		14	0.036	-0.032	9.1923	0.819
		15	-0.077	-0.075	9.5947	0.844
		16	-0.054	-0.098	9.8045	0.877
		17	0.089	0.023	10.387	0.887
		18	-0.004	0.051	10.389	0.918
		19	-0.056	0.020	10.645	0.935
		20	0.010	-0.009	10.654	0.955

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7.

الفرع الثالث: دراسة استقرارية السلسلة LREC

نفس الشيء كما حدث في السلاسل السابقة، لدراسة استقرارية السلسلة نقوم بتحديد درجة التأخير (فترة التباطؤ) "P"، لمعرفة نوع الاختبار المطبق **ديكي فولر البسيط (DF)** أو **ديكي فولر المطور(ADF)** بالاعتماد على المعايير التالية: **AKAIKE و SCHWARZ** أو تعظيم معيار المعقولية العظمى **LOG LIKELIHOOD** كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (24):تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة LREC

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ
P=0	-0.5181	-0.3952
P=1	-0.4974	-0.3319
P=2	-0.4216	-0.2126
P=3	-0.3801	-0.1226

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7.

من خلال قراءة بسيطة للجدول يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى الممثلة لأصغر قيمة بالنسبة للمعيارين: **AKAIKE وSCHWAR** هي:P=0، وعليه نقوم باستعمال **اختبار ديكي فولر البسيط(DF)** ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(25):نتائج اختبار ديكي فولر البسيط(DF) للسلسلة LREC

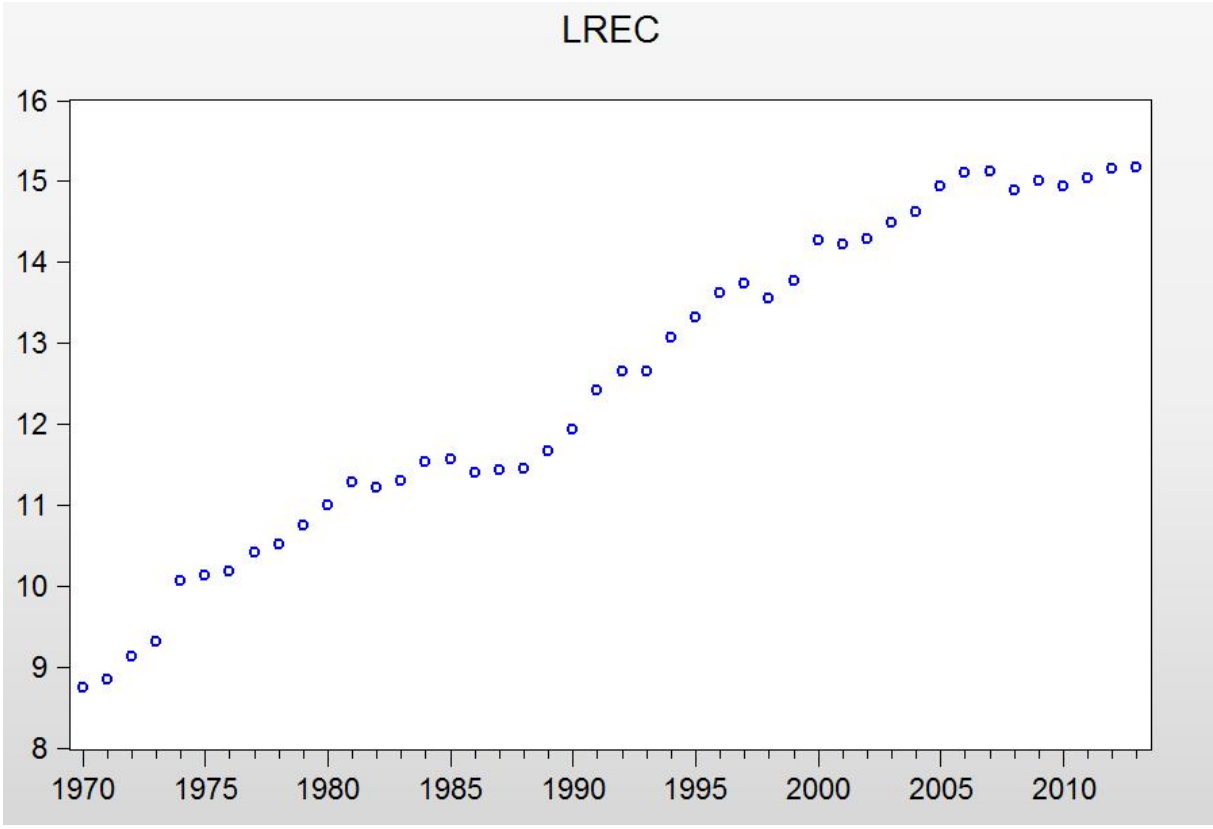
النماذج	المعلمات	LREC	
		T.cal	T.tab
النموذج الثالث	الجذر الأحادي (Φ)	-1.6234	-3.53
	مركبة الاتجاه العام(b)	1.3602	2.79
	الثابت (c)	1.8931	3.11
النموذج الثاني	الجذر الأحادي (Φ)	-1.8197	2.94
	الثابت (c)	2.6342	2.54
النموذج الأول	الجذر الأحادي (Φ)	4.6974	1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7 (انظر الملحق رقم03).

من خلال الجدول يتضح لنا أن:

- القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام في السلسلة **LREC** أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي أن السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.
- بخصوص اختبار وجود(عدم وجود) الثابت في السلسلة **LREC** ، نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نرفض الفرضية الصفرية H_0، وبالتالي وجود الثابت في السلسلة.
- القيمة المحسوبة للجذر الأحادي أكبر من القيمة الحرجة(المجدولة) عند مستوى معنوية α=5 %، فإننا نقبل الفرضية العدمية H_0 بمعنى وجود جذر أحادي، وعليه فإن السلسلة غير مستقرة وهي من نوع (DS)،والشكل التالي يُوضح ذلك:

شكل رقم(32): دراسة استقرارية السلسلة **LREC**



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7.

ولجعلها مستقرة نقوم باختبار جذر الوحدة مرة أخرى وذلك بالاعتماد على الفرق من الدرجة الأولى للمتغيرات، وهذا بعد أن نحدد عدد التأخيرات اللازمة وعليه تصبح السلسلة من الشكل:

DLREC=LOG(REC)-LOG(REC-1)

جدول رقم (26):تحديد درجة التأخير "P" للسلسلة DLREC

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ
P=0	-21.1968	-21.0739
P=1	-21.6523	-21.4868
P=2	-21.7042	-21.4953
P=3	-22.7840	-22.5307

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7 .

من خلال قراءة بسيطة للجدول يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى الممثلة لأصغر قيمة بالنسبة للمعيارين: **AKAIKE وSCHWAR** هي:P=3، وعليه نقوم باستعمال **اختبار ديكي فولر المطور(ADF)** ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(27):نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) للسلسلة DLREC

النماذج	المعلمات	DLREC	
		T.cal	T.tab
النموذج السادس	الجذر الأحادي (Φ)	-13.8257	-3.53
	مركبة الاتجاه العام(b)	-5.7938	2.79
	الثابت (c)	6.7138	3.11
النموذج الخامس	الجذر الأحادي (Φ)	-9.1441	-2.94
	الثابت (c)	2.8671	2.54
النموذج الرابع	الجذر الأحادي (Φ)	-7.9520	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7 (انظر الملحق رقم03).

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- القيمة المحسوبة لمركبة الاتجاه العام في السلسلة **DLREC** أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0، أي أن السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.
- بخصوص اختبار وجود(عدم وجود) الثابت في السلسلة **DLREC** ، نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نرفض الفرضية الصفرية H_0 ،وبالتالي وجود الثابت في السلسلة.
- بالنسبة للجذر الأحادي في جميع النماذج (4,5,6) للسلسلة **DLREC** القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة (المجدولة) عند مستوى معنوية α=5%، وعليه فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0، أي عدم وجود جذر أحادي، وعليه فإن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى .ويُمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم(33): دراسة استقرارية السلسلة DLREC

Date: 07/03/14 Time: 22:56
Sample: 1970 2013
Included observations: 43

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.085	0.085	0.3360	0.562
		2	-0.081	-0.089	0.6484	0.723
		3	0.042	0.058	0.7354	0.865
		4	-0.013	-0.030	0.7438	0.946
		5	0.073	0.087	1.0115	0.962
		6	0.060	0.039	1.2027	0.977
		7	-0.117	-0.113	1.9418	0.963
		8	-0.284	-0.272	6.4057	0.602
		9	-0.002	0.026	6.4060	0.699
		10	0.106	0.079	7.0704	0.719
		11	0.056	0.075	7.2610	0.778
		12	-0.109	-0.121	7.9961	0.785
		13	-0.138	-0.088	9.2278	0.756
		14	-0.190	-0.208	11.630	0.636
		15	0.135	0.124	12.886	0.611
		16	0.025	-0.106	12.930	0.678
		17	-0.013	0.093	12.943	0.740
		18	-0.110	-0.110	13.875	0.737
		19	-0.102	-0.024	14.722	0.740
		20	0.125	0.008	16.030	0.715

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews

المطلب الثالث: دراسة السببية بين المتغيرات

نظريا يمكن القول أن توضيح العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية يعطي عناصر انعكاس جد مناسبة لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، أما عمليا فإنه ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية والجدول التالي يوضح نتائج اختبار السببية لـ **Granger** بين متغيرات الدراسة (التأخير بسنتين).

جدول رقم (28):نتائج تطبيق برنامج اختبار Granger للسببية بين المتغيرات

الفرضيات	F. statistic	Proba	الملاحظات
LPIBR لا يسبب LREC	4.0838	0.0250	وجود علاقة سببية ذات اتجاهين من الناتج الداخلي الخام اتجاه الإيرادات العمومية ومن الإيرادات العمومية اتجاه الناتج الداخلي الخام
LREC لا يسبب $LPIB_R$	2.4624	0.099	
LDEP لا يسبب LREC	1.5048	0.2353	وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإيرادات العمومية نحو النفقات العمومية
LREC لا يسبب LDEP	5.0364	0.011	
LDEP لا يسبب $LPIB_R$	0.5159	0.6012	وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الناتج الداخلي الخام نحو النفقات العمومية .
$LPIB_R$ لا يسبب LDEP	13.4483	4.E-05	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7 (انظر الملحق رقم04).

من خلال الجدول وبالاعتماد عل إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نُسجل التفسيرات التالية:

- عند مستوى تأخيرين اثنين(lags=2) توجد علاقة سببية في الاتجاهين في مفهوم **Granger** من الناتج الداخلي الخام نحو الإيرادات العمومية عند مستوى معنوية % 5.مع وجود سببية من الإيرادات العمومية اتجاه الناتج الداخلي الخام عند مستوى معنوية % 10وهذا ما توضحه إحصائية فيشر كون القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة(3.23)، وعلية نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة أي وجود علاقة سببية في الاتجاهين، أي أن أي تغيير في الناتج الداخلي الخام يؤدي إلى تغير في الإيرادات العمومية والعكس صحيح.

- وجود سببية في مفهوم **Granger** من الإيرادات العمومية اتجاه النفقات العمومية ، وعدم وجود سببية من النفقات العموميةالإيرادات العمومية ، وهذا ما تُوضحه إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال.
- من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال يتضح أنه توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الناتج الداخلي الخام اتجاه النفقات العمومية اتجاه عند مستوى تأخيرين اثنين(lags=2)، أما عن تسبب النفقات العمومية في الناتج الداخلي الخام الحقيقي فيحدث عند (lags=12)، أي أن أي تغير في النفقات العمومية يؤدي إلى تغير في الناتج الداخلي الخام.

المطلب الرابع: اختبار التكامل المشترك،

بما أن كل السلاسل مستقرة وهي متكاملة من الدرجة الأولى(1)I فهذا يؤكد احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى الطويل، وقبل اجراء التكامل المشترك لـ johansen والمعقولية العظمى لابد من تحديد درجة التأخير المثلى للمسار VAR.

أي:

$LPIB_R \rightarrow I(1)$

$LREC \rightarrow I(1)$

$LDEP \rightarrow I(1)$

الفرع الأول: تحديد درجة التأخير المثلى للمسار VAR.

يتم اختيار درجة تأخير مسار **VAR** اعتمادا على معايير **AKAIKE** و**SCHWAR** ، حيث أن الاختيار يتم وفق أدنى قيمة إحصائية لهذين المعيارين، أو معيار المعقولية العظمى المقابل لدرجة التأخير المقبولة، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(29): تحديد درجة تأخير مسار VAR

المعيار / درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ	LOG LIKELIGOO
P=1	-74.6288	-74.1373	1616.52
P=2	-75.5745	-75.3380	1608.06
P=3	-76.5926	-74.7057	1600.14

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7.

من خلال قراءة بسيطة للجدول وبالاعتماد على المعيارين **AKAIKE** وSCHWAR والمعقولية العظمى **LOG LIKELIGOO** يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى هي:P=1 ، لأنه يقابل أعلى قيمة بالنسبة للمعيار.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك لـ johansen:

بما انه لدينا ثلاث متغيرات مستقرة من نفس الدرجة (الأولى) يمكن أن تنمو بنفس الوتيرة على المدى الطويل، أي امكانية وجود تكامل مشترك، وهذا ما سنكشف عنه من خلال اختبار johansen، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(30): نتائج اختبار التكامل بطريقة johansen

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة الذاتية	اختبار إحصائية الأثر		اختبار إحصائية القيمة العظمى	
			القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة
r=0	r>0	0.31171	25.13228	29.79707	15.68887	21.13162
r=1	r>1	0.19955	9.44341	15.49471	9.348581	14.26460
r=2	r>2	0.00225	0.00948	3.84146	0.094830	3.84146

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7 (انظر الملحق رقم05).

يتضح لنا من خلال الجدول أن كلا الإحصائيتين (إحصائية الأثر وإحصائية القيمة العظمى) أقل من القيمة الحرجة وعليه نقبل الفرضية العدمية القائلة بأن رتبة المصفوفة تؤول إلى الصفر، وبالتالي لا داعي للمرور إلى اختبار أن رتبة المصفوفة تؤول إلى الواحد لأنه من الخطوة الأولى اتضح عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج عند مستوى معنوية 5%، أي عدم وجود علاقة توازنية في المدى البعيد،أي أنهما يبتعدان كثيرا عن بعضهما البعض في المدى الطويل، أي لا تظهر سلوكا متشابها وعليه نتبع المسار VAR.

الفرع الثالث: تقدير النموذجVAR وتحليل النتائج

من خلال تقدير المعادلات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي سنقوم بإجراء بعض التعليقات حول معنوية وإشارة المعلمات، بالإضافة إلى المؤشرات الإحصائية المستخدمة لتقييم النموذج، إلا أننا سنركز على طبيعة العلاقة بين أدوات السياسة المالية (الإيرادات العمومية والنفقات العمومية) بالنمو الاقتصادي. وفيما يلي المعادلة التالية:

$$LPIBr = \underset{(1.57)}{2.77} - \underset{(0.16)}{0.18DLPIBr(-1)} + \underset{(0.04)}{0.24DLDEP(-1)} + \underset{(0.02)}{0.02DLREC(-1)}$$

R^2=0.99 F=1326.29 n=43

من خلال ملاحظة بيانات النموذج يتضح أن المعادلة مقبولة من الناحية الإحصائية وهذا راجع لكون الناتج الداخلي الخام مشروح بصفة جيدة وهوما أكده:

- معامل التحديد $R^2=0.99$ وهو يدل على أن الناتج الداخلي الخام مفسّر من قبل المتغيرات المستقلة (الإيرادات العمومية والنفقات العمومية) بنسبة % 99، أما الباقي فهو 1%والتي تُعبر عن الأخطاء العشوائية.
- كما أن قيمة فيشر الإحصائية المحسوبة ُمساوية لـ 1326.29 وهي أكبر من القيم المجدولة 3.23 وهذا يدل على أن النموذج مقبول.

- من النّاحية الاقتصادية:

نلاحظ أن الحد الثابت موجب ولا يتعارض مع النظرية الاقتصادية، كما أن المتغيرات المفسرة لحجم الناتج الداخلي الخام الحقيقي ترتبط بعلاقة طردية، فهي مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية(إشارة المعاملات كلها موجبة)، وبالتالي كلما كانت القيمة مرتفعة يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج المحلي الذي يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام الذي يعبر عن النمو الاقتصادي.

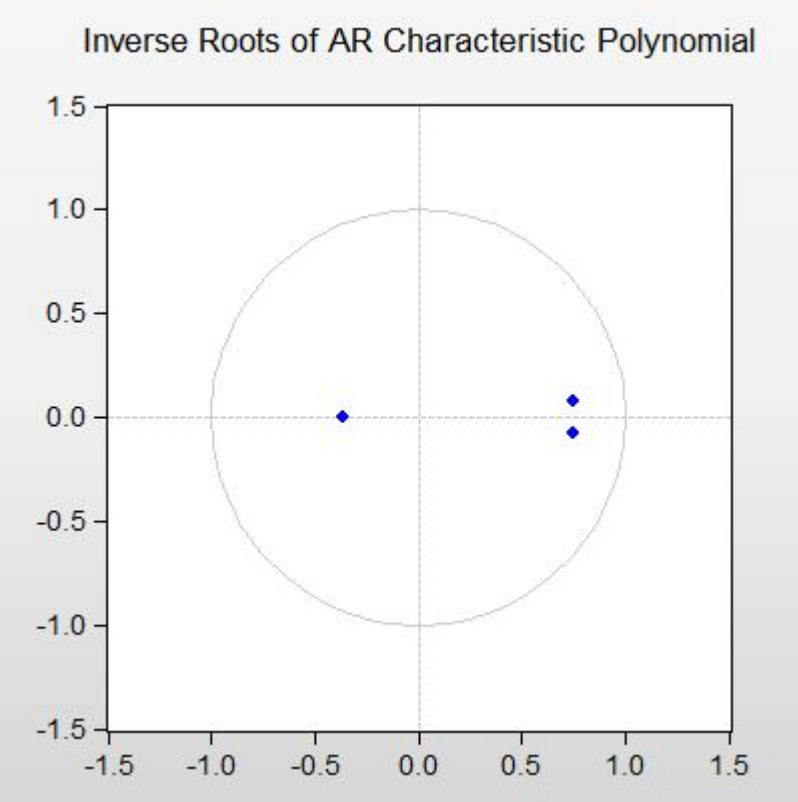
المبحث الثالث: ديناميكية نموذج VAR

نتناول فيما يلي:

المطلب الأول: شروط الاستقرار

يمكن توضيحه في الشكل التالي:

شكل رقم(34): منحنيات استقرارية النموذج VAR



من خلال الشكل أعلاه يتضح بأن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار، إذ أن معظم المعاملات اصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لايعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

المطلب الثاني: تحليل الصدمات (دوال الاستجابة).

يسمح لنا تحليل الصدمات العشوائية بقياس أثر التغير المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات، ومن خلال تطبيقنا لصدمة بمقدار انحراف معياري واحد، والتي تقدر بـ 9.41في الفترة الأولى على الناتج الداخلي الخام الحقيقي (المعبر عنه بالنمو الاقتصادي)، حسب تقديرات دوال الاستجابة الممتدة على 10 سنوات(انظر الملحق رقم 08) لاحظنا أن الإيرادات العمومية والنفقات العمومية بقيت على حالها خلال نفس الفترة لكن هناك تغير في الفترات الموالية بـ3.08 للنفقات العمومية و2.04 للإيرادات العمومية لتصل إلى 6.96 في السنة العاشرة بالنسبة للنفقات العمومية و3.49 بالنسبة للإيرادات العمومية، وهذا يعني أن أي تغير يحدث في الناتج الداخلي الخام الحقيقي – زيادة أو نقصان- يؤثر تأثير ايجابي على المتغيرات خلال الفترة المدروسة فقط.كما أن النتائج بينت أن الصدمات كانت قوية خلال المرحلتين الأخيرتين بالنسبة للنفقات العمومية وهذه ميزة نماذج VARبحيث تقدم جملة التداخلات بين المتغيرات، وتأثير هذه الأخيرة لمختلف الصدمات التي يواجهها النموذج، وبالتالي تعطينا نظرة عن العلاقة الموجودة بين المتغيرات. في حين نجد أن أثر الصدمة على الإيرادات العمومية كان قوي في المدى المتوسط.

- حدوث صدمة هيكلية ايجابية في الإنفاق العمومي بمقدار انحراف معياري واحد في الفترة T=1والمقدرة بـ1.17 يكون لها أثر ايجابي ومعنوي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال نفس الفترة والمقدرة بـ 1.73، أما عن أثر هذه الصدمة في الإيرادات العمومية خلال نفس الفترة لم يؤدي إلى أي تغيير، في حين نجد باقي الفترات في تناقص إلى غاية الفترة T=10.بينما نلاحظ في الفترة الثانية والثالثة ارتفاع في المتغيرة DLDEP وكان مقدار هذا الارتفاع مساويا إلى(8.32، 9.16) على التوالي، متسببة في ارتفاع الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة الثانية والمقدرة بـ 2.26 لتعاود الانخفاض في الفترة الثالثة إلى غاية الفترة السادسة، هذا التأثير الموجب على الناتج الداخلي الخام الحقيقي يرتبط ببرامج الإنعاش الاقتصادي وسياسة التوسع في النفقات العامة، وهذا دليل واضح على أن النموذج مستقر.
- في حين أن إحداث صدمة في الإيرادات العمومية بمقدار انحراف معياري واحد في الفترةT=1 والمقدرة بـ7.01 يكون لها أثر ايجابي ومعنوي واستجابة فورية لكل من الناتج الداخلي الخام الحقيقي والنفقات

العمومية،كما نلاحظ تناقص في المتغيرة DLREC إلى غاية الفترة T=10 محدثة تذبذب على باقي المتغيرات في المدى المتوسط وتناقص في المدى الطويل، مما يعني أيضا أن النموذج مستقر.

المطلب الثالث: تحليل التباين

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ، ومن خلال جداول تحليل التباين نلاحظ(انظر الملحق رقم 10) أن الخطأ المعياري(S.E) لخطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام (المتغير التابع) في السنة الأولى كان يساوي إلى 9.41 ثم ينخفض مع الزمن ليصل إلى 1.48 في السنة العاشرة، ويعزى الانخفاض في قيمة الخطأ المعياري لاشتماله آثار التأكد للتنبؤ في الفترات السابقة للمتغيرات المستقلة في النموذج، كما نلاحظ أيضا أن تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام بنسبة % 100في السنة الأولى بدأ يتناقص ليصل إلى 86.02% في السنة العاشرة، مما يعني أن الصدمات في الناتج الداخلي الخام تفسر التباين في خطأ التنبؤ لهذا الأخير في الأجل القصير أكبر منها في الأجل الطويل، ومن جانب آخر فإن النفقات العمومية تساهم في تباين خطأ التنبؤ في الأجل القصير (السنة الأولى بنسبة 31.48)، أما بالنسبة للإيرادات العمومية فنلاحظ أن مساهمتها في تفسير تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام يكون على المدى المتوسط والطويل.

بحيث نجد $DLPIB_R$ تتسبب بـ 91% في تباين الخطأ لتنبئها، وبـ 8.37% في تباين خطأ DLDEP، في حين نجد أن DLDEP تتسبب بـ 20% في تباينها بينما بـ 79% في تباين $DLPIB_R$، ومنه نستنتج أن أي صدمة في النفقات العمومية يكون لها أثر كبير على الناتج الداخلي الخام الحقيقي من أثر صدمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي على النفقات العمومية.

كما نجد أن $DLPIB_R$ تتسبب بـ 0.03% في تباين الخطأ لـ DLPEC، وهذا الأخير بدوره يتسبب بـ 2.61% في تباينها بينما بـ 86% في تباين $DLPIB_R$.

خلاصة:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي لاعتماده على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى، وبالتالي فهو مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية واستقرار اقتصاديات الدول المتقدمة، لذلك فإن أي صدمة تحدث في أسعار النفط أو اقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر على قطاع المنتجات في الجزائر، وعليه يمكن القول أن دور السياسة المالية محدود في الجزائر وأن نجاحها يتوقف على الاستقرار السياسي والانفتاح الاقتصادي بهدف دفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي.

أما في الجانب التطبيقي يمكن القول أننا قمنا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات، وتوصلنا إلى أنها مستقرة من نفس الدرجة، الأمر الذي دفع بنا إلى التحقق من وجود تكامل مشترك وبعد إجراء هذا الاختبار تم التوصل إلى عدم وجود أي علاقة تكامل مشترك، مما تطلب منا اللجوء إلى استخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR) لنحصل على نتائج إحصائية واقتصادية مقبولة، وبغرض تحليل آثار السياسة الاقتصادية قمنا بتطبيق الصدمات العشوائية وتحليل التباين لاستنتاج العلاقة الموجودة بين المتغيرات.

ـخاتمة عامةـ

خاتمة عامة

خاتمة:

السياسة المالية لا يمكن استخدامها بمعزل عن السياسات الأخرى، تفاديا للتعارض الممكن حدوثه في الأهداف من جهة ولضمان التكامل بين أدوات السياسة المالية من جهة أخرى.

حيث تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره مؤشر على مدى غنى وفقر الدول، إضافة إلى أنه يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية، وتنبع أهمية أدوات السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي على أساس أنهما من مكونات الطلب الكلي والعرض الكلي بناءا على فكرة " الطلب يخلق العرض".

ومن أجل الإلمام بجوانب هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول:

- تم التركيز في **الفصل الأول** على: النمو الاقتصادي- المفاهيم والنظريات- من خلال عرض أهم أنواعه ومقاييسه، وكذا إسهامات الكلاسيكيون والنيوكلاسيك الذين اعتبروا أن النمو مسألة تلقائية تحدث في الاقتصاد دون حاجة لتدخل الدولة في ذلك وتدخلها عن طريق الضرائب إنما يكون بهدف تغطية النفقات العامة، في حين نجد أن الاتجاه الكينزي ركز على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي برفع الإنفاق الحكومي بهدف حفز وتيرة الطلب الكلي الفعال، أما بالنسبة لنظريات النمو الذاتي فركزت على: رأس المال المادي، العمومي، التكنولوجي، البشري وأعادت الاعتبار لدور الدولة في الاقتصاد.
- تم التركيز في **الفصل الثاني** على: دراسة الإطار النظري للصدمات الاقتصادية محاولين التعرف على طبيعة الصدمات نظرا للتشابك الموجود في مختلف النظم الاقتصادية، وكذا آثار هذه الصدمات حيث تبين لنا جليا أن الصدمات تؤثر في الدول المتقدمة على مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي بشكل أكبر من تأثيرها على المتغيرات المالية بحد ذاتها، وذلك لأن القطاع المالي غير مرتبط بالقطاع الخارجي، في حين أن أثر الصدمات في الدول النامية يكون مباشر لذلك فإن التغير الملحوظ في مستويات الأدوات والمتغيرات المالية لا يكون مرتبط بشكل مباشر برد فعل الحكومة.
- أما **الفصل الثالث** فتم التركيز على: دراسة أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي غير أن معالجة تأثير صدمات السياسة المالية بواسطة النماذج VAR قد يشوبها بعض العوائق:

- ❖ يتعلق الأول منها بالحاجة إلى تمييز تقلبات المتغيرات المالية (الموازنية) الناتجة عن صدمات في السياسة المالية نفسها، و التي مردها إلى استجابة آلية لهذه المتغيرات المالية إلى صدمات أخرى مثل صدمات الدورة الاقتصادية الحقيقية أو صدمات السياسة النقدية؛
- ❖ يتعلق العائق الثاني بالحاجة إلى الإجماع على مفهوم واحد لمعنى صدمات السياسة المالية، و هذا على غرار الاتفاق الواضح على معنى صدمات السياسة النقدية، والمقصود بها الارتفاع المفاجئ في معدلات الفائدة؛
- ❖ العائق الثالث يتعلق بالحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار التأخّرات الزمنية الموجودة ما بين لحظة الإعلان عن السياسة المالية ولحظة تطبيقها، إذ أن مجرد إعلان تطبيق هذه السياسة أو تلك قد يؤدي إلى تقلبات في المتغيرات الاقتصادية الكلية قبل أن تحدث تغيرات حقيقية في المتغيرات المالية.

اختبار الفرضيات:

من خلال العمل البحثي نقوم باختبار الفرضيات الموضوعة كما يلي:

- ❖ الفرضية **الأولى** غير صحيحة (H_1) : ترى هذه الفرضية أنه على الرغم من التطورات التي عرفتها نظريات النمو الاقتصادي على مر الزمن، إلا أنه إلى غاية يومنا هذا لم تبتكر نظرية تفسر بدقة متغير النمو الاقتصادي، وعليه نرفض الفرضية التي تقول بأن النظريات الاقتصادية كافية لتقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك لخصوصيته؛
- ❖ الفرضية **الثانية** غير صحيحة (H_1): ترى هذه الفرضية أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي علاقة تبادلية، بحيث أن الإنفاق العام من المنظور الكينزي يمثل إضافة هامة إلى الطلب الكلي وبالتالي يساهم بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي يقابلها زيادة في الطلب الكلي مما يتطلب تدخل الدولة لتلبية جزء من تلك الزيادة برفع حجم إنفاقها العام؛
- ❖ الفرضية **الثالثة** صحيحة(H_0): حدوث صدمة واحدة في الإيرادات العمومية بمقدار انحراف معياري واحد في الفترة$T=1$ والمقدرة بـ7.01 يكون لها أثر ايجابي واستجابة فورية للناتج الداخلي الخام الحقيقي المعبر عنه بالنمو الاقتصادي، وعلى الرغم من التناقص الملحوظ في المتغيرة DLREC إلى غاية الفترة $T=10$ إلا أن الأثر بقي موجب بالنسبة للنمو الاقتصادي.

خاتمة عامة

❖ الفرضية **الرابعة** غير صحيحة (H_1): ترى هذه الفرضية أن الإيرادات العمومية والنفقات العمومية تساهم في تفسير نسبة قليلة من تقلبات النمو الاقتصادي في الأجل القصير، أما في الأجل المتوسط والطويل فهي تساهم في تفسير تقلبات النمو الاقتصادي بنسب معتبرة وذلك نتيجة لصغر مضاعفات السياسة المالية.

أهم النتائج المتوصل إليها:

أولاً: الجانب النظري:

❖ السياسة المالية لا تستطيع لوحدها القيام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ما لم تتناسق مع السياسات الاقتصادية الأخرى قصد تحقيق هذا الهدف؛

❖ اختلاف مفاهيم النمو الاقتصادي وطرق قياسه يصعب من إعطاء الوضعية الاقتصادية الحقيقية للبلد محل الدراسة؛

❖ اعتماد الجزائر على قطاع واحد يعرض اقتصادها للهزات والأزمات كما حدث في عام 1986؛

❖ طبيعة الصدمة هي التي تحدد ماهية النظام الواجب إتباعه، ففي ظل الصدمات النقدية يحبذ استخدام سعر الصرف الثابت، أما الصدمات الحقيقية فيحبذ استخدام سعر الصرف المرن؛

❖ تزداد حدة الصدمات بزيادة ارتباطها مع العالم بشكل عام، وزيادة ارتباطها بالدولة مصدر الصدمة بشكل خاص.

ثانياً: الجانب التطبيقي:

بغرض إعطاء بعد كمي لأثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)، تم معالجة هذا الموضوع من زاوية القياس الاقتصادي باستخدام النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ(VECM)، وتقنية أشعة الانحدار الذاتي(VAR)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي:

❖ الناتج الداخلي الخام الحقيقي يتسبب في الإيرادات العمومية في المدى القصير، بينما تسبب هذه الأخيرة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي لا يكون إلا على المدى البعيد؛

خاتمة عامة

- ❖ كما بينت هذه الدراسة ودراسات أخرى أن النفقات العمومية تتسبب في الناتج الداخلي الخام الحقيقي في المدى القصير والمتوسط والطويل، مما يعني أن الاقتراحات ذو النزعة الكينزية من خلال تدخل الدولة برفع الإنفاق الحكومي بوتيرة متسارعة لتشجيع وتحفيز النمو الاقتصادي فعالة في الجزائر، أما بالنسبة لتسبب الناتج الداخلي الخام الحقيقي في النفقات العمومية فلا يكون إلا على المدى البعيد (فترة تأخير lags=12)؛
- ❖ حدوث صدمة هيكلية ايجابية في الإنفاق العمومي بمقدار انحراف معياري واحد في الفترة T=1والمقدرة بـ1.17 يكون لها أثر ايجابي ومعنوي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال نفس الفترة والمقدرة بـ 1.73، أما عن أثر هذه الصدمة في الإيرادات العمومية خلال نفس الفترة لم يؤدي إلى أي تغيير، في حين نجد باقي الفترات في تناقص إلى غاية الفترة T=10.بينما نلاحظ في الفترة الثانية والثالثة ارتفاع في المتغيرة DLDEP وكان مقدار هذا الارتفاع مساويا إلى(8.32، 9.16) على التوالي، متسببة في ارتفاع الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة الثانية والمقدرة بـ 2.26 لتعاود الانخفاض في الفترة الثالثة إلى غاية الفترة السادسة، هذا التأثير الموجب على الناتج الداخلي الخام الحقيقي يرتبط ببرامج الإنعاش الاقتصادي وسياسة التوسع في النفقات العامة، وهذا دليل واضح على أن النموذج مستقر؛
- ❖ في حين أن إحداث صدمة في الإيرادات العمومية بمقدار انحراف معياري واحد في الفترةT=1 والمقدرة بـ7.01 يكون لها أثر ايجابي ومعنوي واستجابة فورية لكل من الناتج الداخلي الخام الحقيقي والنفقات العمومية،كما نلاحظ تناقص في المتغيرة DLREC إلى غاية الفترة T=10 محدثة تذبذب على باقي المتغيرات في المدى المتوسط وتناقص في المدى الطويل، مما يعني أيضا أن النموذج مستقر؛
- ❖ من خلال تحليلنا للتباين يتبين لنا أن النفقات العمومية تساهم في تفسير تباين خطأ التنبؤ في الأجل القصير فقط، بينما تساهم الإيرادات العمومية في تفسير تباين خطأ التنبؤ في الأجل المتوسط والطويل.

خاتمة عامة

وبعد هذه النتائج يمكن إعطاء التوصيات والاقتراحات التالية:

- ضرورة تدخل الدولة لحماية الاقتصاد الوطني من التّعرض للصدمات الاقتصادية خاصة في ظل العولمة الاقتصادية، ومن أمثلة هذه الصدمات الأزمات المالية، أزمات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وأسعار النّفط وما شابه، ففي ظل العولمة الاقتصادية يُصبح الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية إذ أنّه من الصّعب السّيطرة على حركة المعاملات الاقتصادية؛
- التّكامل بين السياسة النقدية والمالية في مواجهة الصدمات، فالسياسة النقدية بمفردها لا يُمكنها أن تتحمل الأضرار والصدمات في مكافحة التضخم مثلا، إذ يتطلب الأمر أدوات للتأثير على جانب الطلب ويصلح لهذه المهمة السياسة المالية؛
- ضرورة توقف الاتجاه الحالي نحو زيادة الإنفاق العام لرفع قدرة الجزائر على مواجهة أي صدمات سلبية في الإيرادات من قطاع المحروقات؛
- ضرورة الحد من اعتمادنا على وسائل التمويل الخارجية وزيادة الاعتماد على وسائل التمويل الداخلية، وذلك كون مصادر التمويل الخارجية عادة ما تتذبذب بصورة كبيرة مسببة صدمة خارجية تصيب أدوات السياسة المالية؛
- إنشاء صندوق سيادي لتجنب صدمات الأزمة المالية مُكلف بتطوير قواعد تنمية اقتصادية متوازنة يكون مدعم بمجلس مراقبة يتكون من مجموعة من الخبراء والاقتصاديين؛
- الاهتمام بالدراسات الإحصائية في تحليل ورسم السياسات الاقتصادية؛
- العمل على إنشاء قاعدة بيانات اقتصادية تسهل عمل الباحثين في هذا المجال؛
- إنشاء مراكز ومخابر دراسات اقتصادية متخصصة من أجل إعطاء المشورة لمتخذي القرار الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من إتباع الخطوات السالفة الذكر، إلا أنه يجب الاعتراف بأن النتائج المتوصل إليها تمثل خلاصة فردية من اجتهاد الباحث على الرغم من وجود دراسات أخرى توصلت إلى نتائج مخالفة وهذا راجع لعدة أسباب: "حجم عينة الدراسة كبير أو صغير، قلة أو كثرة المتغيرات، محدودية أو كثرة الطرق القياسية المستخدمة في البحث،...الأمر الذي لا يسمح لنا بإعطاء تفسير واقعي ودقيق للنمو الاقتصادي.

خاتمة عامة

آفاق الدراسة:

تم التطرق في هذه الدراسة إلى أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، ويُثير هذا الموضوع العديد من القضايا التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتّوسع.

ولهذا الغرض نقترح مجموعة من المواضيع التي نراها مكملة لموضوع بحثنا وجديرة بالدراسة والتي نذكر منها:

- ❖ أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة؛
- ❖ العلاقة بين الصدمات المالية والأزمات المالية – دراسة تحليلية قياسية-

-قائمة المراجع-

قائمة المراجع

1/ المراجع بالغة العربية:

أولًا- الكتب:

1. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007.
2. أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع،الأردن، عمان، 2007.
3. بول ساموبلسون، ويليام نورد هاوس، ترجمة: هشام عبد الله،مراجعة: أسامة الدباغ، **الاقتصاد**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 1995.
4. توماس ماير، جيمس سى، دوسينبري، روبرت ألبير، ترجمة: أحمد عبد الخالق وأحمد بديع، **النقود والبنوك والاقتصاد**، ط1 ، الرياض، السعودية، 2002.
5. حسام داوود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2000.
6. حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.
7. خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، دط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
8. روبرت بارو، **محددات النمو الاقتصادي**، ترجمة: نادر ادريب التل، دط، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 1998.
9. زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الازاريطة، الإسكندرية، 2006.
10. سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دط، مديرية دار الكتب للطباعة، العراق، 1988.
11. سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة**، دط، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994.
12. السعيد بريبش، الاقتصاد الكلي، دط، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار، عنابة، 2007.
13. سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط 1، دار دجلة، الأردن، عمان، 2011.
14. سميرة إبراهيم أيوب، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي**، دط، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006.

قائمة المراجع

15. السيد عطية عبد الواحد، **الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية (مع إشارة خاصة لمصر)**، د ط، دار النهضة العربية، مصر، 2003.

16. السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

17. صالح الرويلي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

18. صالح تومي، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، ط2، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

19. صولوا روبرت، ترجمة: ليلى عبود، **نظرية النمو**، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2003.

20. عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007.

21. عبد الباسط وفا، **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي" نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية"**، دط، دار النهضة العربية، مصر، 2006.

22. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011.

23. عبد الرحمان يسري أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، ط5، الدار الجامعية، الإبراهيمية، الإسكندرية، 2003.

24. عبد القادر مجيد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دط، الدار الجامعية للكتب، الأزاريطة، الإسكندرية، 1997.

25. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، دط، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997.

26. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والبنوك والأسواق المالية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2004.

27. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.

28. فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، عمان، 2007.

29. فؤاد حيدر، **علم الاقتصاد العام**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001.

30. كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، ط1، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009.

31. كميل حبيب، حازم البني، **من النمو والتنمية إلى العولمة والغات**، دط، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ليبيا، 2000.

32. مايكل ايبدجمان، ترجمة وتعريب: محمد إبراهيم منصور، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة**، دط، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1999.

33. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، دط، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الازاريطة، الإسكندرية، 1999.

34. محمد الصغير بعلي، **المالية العامة**، دط، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار، عنابة، 2003.

35. محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1،ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

36. محمد حربي موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006.

37. محمد سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003.

38. محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

39. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، دط، قسم الاقتصاد للنشر، الإسكندرية، 2000.

40. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف عطية، **التنمية الاقتصادية نظرية وتطبيقية**، دط، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2003.

41. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، دط، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.

42. محمود الطنطاوي الباز، **مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي**، دط، دار الهدى للمطبوعات، ميامي، الإسكندرية.

43. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، السلط، 2007.

44.معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دط، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2005.

45.ميشيل تودا رو، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.

46.نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**،ط1، درا الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،2006 .

47.هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2000.

48.يوجين أ، ديوليو، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دط، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1974.

ثانياً- الأطروحات والرسائل الجامعية:

- **أطروحات الدكتوراه:**

1. جلول بن عناية، **أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في المدى البعيد دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، غير منشورة، فرع: طرق كمية، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2010- 2011.
2. عبد القادر خليل، **محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2006**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع: اقتصاد قياسي- جامعة الجزائر، 2007-2008.
3. عبد الله محمد العاضي، **الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط، غير منشورة، جامعة دمشق، 2007.
4. مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2001**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
5. مولود تهتان، **التطوير المالي والنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دراسة قياسية للفترة (1980- 2006)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، غير منشورة، فرع: طرق كمية، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2009- 2010.

قائمة المراجع

رسائل الماجستير:

1. أحمد هدروق، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1970- 2008)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر- 3- ، 2010- 2011.
2. أسامة روبين القلعاوي، **تأثير الصدمات الاقتصادي التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة، دراسة قياسية تحليلية (1969-1996)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 1999.
3. حميد باشوش، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة: الطريق السيار شرق- غرب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2010-2011.
4. عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2004)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع: الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2006-2007.
5. عماد معوشي، **قياس أثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي عل النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري في الفترة 1970- 2007**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،غير منشورة، تخصص: الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، جامعة المدية، 2010- 2011.
6. عمار جعفري، **إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية،دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013/2012.
7. فتيحة بناني، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية-** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008- 2009.
8. محمد بن البار، **دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر للفترة (1970-2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2011- 2012.

9. محمد سعودي، **اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر – دراسة حالة ولاية المدية-** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص: نقود ومالية،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2007.

10. نبيل بوفليح، **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) المطبق في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004-2005.

ثالثاً- الملتقيات والمؤتمرات:

1. صلاح الدين طالبي، **محاولة تقييم برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في ضوء المقاربة الكينزية خلال الفترة 2000-2010** ، ورقة مُقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014 ،جامعة سطيف،1-12/11مارس 2013.

2. عبد الكريم البشير، **معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية** ، مُداخلة مُقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، جامعة فرحات عباس-سطيف- أيام 20-21 أكتوبر 2009.

3. مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، ورقة مُقدمة ضمن **فعاليات** المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس-سطيف- يومي 08/07/ 2008.

4. موراد تهتان، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بالدول العربية**، دراسة قياسية باستخدام نماذج بانيل، ورقة مُقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الأول حول بدائل التنمية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، جامعة زيدان عاشور، الجلفة، يومي22/21 نوفمبر2012.

رابعاً- المجلات العلمية والمقالات:

1. إسماعيل بن قانة، **الاقتصاد الكلي الجزائري:رؤية قياسية مستقبلية**، مجلة الباحث، العدد08، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2010.

2. إبراهيم الكراسنة، **سياسة سعر الصرف دور البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 11-2006/06/22.

3. أحمد غريبي، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 04، لأكتوبر 2010.

4. بهاء الدين طويبل، **دور السياسة النقدية والمالية ضمن نموذج M-F**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2012.

5. حاكمي بوفحص، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر- المغرب- تونس**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، جامعة وهران، الجزائر.

6. رجاء عبود خيضر موسى الربيعي، **التحليل الفكري للدورات الاقتصادية**، متاح على: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64359،تاريخ الاطلاع:2014/04/09.

7. رشيد بوكساني، أمينة مزيان، **الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، ديسمبر 2011.

8. سمير بواعلي دحماني، عبد الكريم البشير، **تطورات نظريات النمو الاقتصادي**، [على الخط] متاح على: http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8.pdf تاريخ الاطلاع: 2014/04/09.

9. صابر بلول، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 01، 2009.

10. عبد الحسن جليل الغالبي، **العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28، جامعة الكوفة، 2009.

11. عبد الرحيم شيبي، محمد بن بوزيان، شكوري سيدي محمد، **الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر، دراسة تطبيقية**، جامعة أبوبكر بالقايد، تلمسان، [على الخط] www.google.com يوم 11نوفمبر 2009.

12. عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمن بن طجين، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 -2008**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،2012.

13. عبلة عبد المجيد بخاري، **نظريات النمو والتنمية الاقتصادية** [على الخط]، متاح على: http://faculty.mu.edu.sa/public/uploads/pdf اطلع عليه في :2013/11/17.

14.كمال عايشي، **التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد**، جامعة باتنة، الجزائر،[على الخط] :
http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/59/3/experience.pdf
،تاريخ الاطلاع:03 مارس 2014 .

15.لويزا منجفار وجورج سالازار، آفاق الاقتصاد العالمي- دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية- صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2013، متاح على:
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/weo/2013/02/pdf/texta.pdf

16.محمد صالح سلمان، **قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة (1980- 2005) دراسة قياسية**، بغداد، متاح على :
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64359، تاريخ الإطلاع: 2014/01/29.

17.محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

18.نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة الشلف- الجزائر،2012.

2/- المراجع باللغة الأجنبية:

A-LES LIVRES :

1. Bodi Zvi, RameAlese, and Marcus A, Tanj, **Essentials of Investment**, 5th ed McGraw- Hill, USA,2003.
2. David Römer, **Macroéconomie approfondie**, MCGRAW – Hill, Edi science – international, France, 1997.
3. Ghazi Boulil , Mohamed trabelssi, **Théorie de la croissance**, centre de publication universitaire, Tunis, 2008.
4. Gregory N .Mankiw, traduction de la 5e édition américaine par jean houard, **macroéconomie**, deboeck, paris, janvier, 2003.

5. Jeans Arroux , **les théories de la croissance**, édition du seuil, paris, 1999 .
6. John ,M ,Bavoun, Marka, **Macroeconomics**, addition-Wesley publishing company.
7. M .Bade , R.Perkin, B .Carmichael ,**introduction à la macroéconomie moderne**, ERPI, 3e édition, Québec.
8. Michal R , Darby, **Intermediate Macroeconomics**, international student edition, MCGRAW- hill , KOGAKUSHA.LTD, university of California. Los Angeles, 1979.
9. Eric Dodge , **5Steps to a 5 AP Microeconomic / Macroeconomic**, McGraw-Hill companies, The united states of America, 2005.

B- thèse de doctorat:

1. Ahmed Zakane, **Dépense publiques productive, croissance à long terme et politique, Essai d'an alize économétrique Appliquée ou cas de l'Algérie**, Thèses pour obtenir du diplôme de doctorat d'tat en sciences économiques, université d'Alger 2002- 2003.

C- les articles:

2. Alsina, A, Ardagna, S, Perotti R ,**Fiscal polisy,profits and investement**, American, Economic Revew,2002,Vol32,n03.
3. An draw Mount ford, Harald Uhlig, **What are the effect of fiscal policy shock**?,SFB649,Humboldt- university Zu Berlin, July 2005.

4. An draw Mountford,Harald Uhlig, **What are the effect of fiscal policy shocks**? Working paper,14551, National Bureau of economic research, Cambridge,Decembre2008.
5. Bela Balassa, **Developing Country Policy Responses To Exogenous**, American Economic Review , Vol 76,May 1986.
6. Choukri Benzarour, **Macroeconomic policies for structural adjustment policies**, MPRA paper N 14980 , Algiers university, may 2009.
7. Gale, W, G and ORSZAG,P,R **Economic Effect Of Sustained Budget Deficits**, National tax journal 56,2003.

D- Les Rapport :

1. La banque d'Algérie, Rapport annuels de la banque d'Algérie(2000-2012).
2. Ministère des finance, Principaux Indicateur Economique Et financiers Afin Décembre2013.
3. Office National des Statistique, Evolution Annuelle de l'indice général des prix a la Consommation – période 1969-2013.
4. Office National des Statistique, L'Algérie en quelque chiffres-résulta 2009-2011.

. E- Les Séminaire :

1. Ahmed Zakane, **dépenses publiques productive et dynamique de croissance théoriques et empirique appliquée ou cas de l'Algérie**, séminaire internationale sur sur le problématique de la croissance ou pays du mena, université d'Alger, 14/15 novembre, 2005.

3/ مواقع الانترنت:

1- www.ons.dz
2- www.mf.gov.dz
3- www.bank-of-algeria.dz
4- www.albankadawli.org
5- http://www.ieo-imf-org/external/pubs/ft/weo/2013/02/pdf/suma.
6- http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/weo/2013/02/pdf/texta.pdf.
7- http://www.dgppmf.gov.dz/images/stories/PDF/note_conjoncture/FLASHS2013/Flash%20Conjoncture%20Fin%20Dcembre%202013%20.pdf.

-الملاحق-

الملاحق

الملحق رقم(01): تطور الرصيد الموازني للجزائر 1970- 1989

السنوات	الإيرادات العمومية	النفقات العمومية	الرصيد	نفقات التسيير/النفقات ع	نفقات التجهيز/النفقات ع
1970	6306	5876	430	0,72	0,27
1971	6919	6941	-22	0,67	0,32
1972	9178	8197	981	0,65	0,34
1973	11067	9989	1078	0,62	0,37
1974	23438	13408	10030	0,70	0,29
1975	25052	19068	5984	0,71	0,28
1976	26215	20118	6097	0,65	0,34
1977	33479	25473	8007	0,58	0,40
1978	36782	30106	6676	0,58	0,41
1979	46429	33515	12914	0,59	0,40
1980	59594	44016	15578	0,60	0,39
1981	79384	57655	21729	0,58	0,40
1982	74246	72445	1801	0,52	0,47
1983	80644	84825	-4181	0,52	0,47
1984	101365	91598	9767	0,54	0,45
1985	105850	99841	6009	0.54	0,45
1986	89690	101817	-12127	0,60	0,39
1987	92984	103977	-10993	0,61	0,38
1988	93500	119700	-26200	0,63	0,36

تم حساب هذه النسب من قبل الطالبة

المصدر: أعد بتصرف بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (02):المعطيات الاقتصادية

الوحدة: مليون دج

obs	LPIBR	LDEP	LREC
1970	10.08882	8.678632	8.749257
1971	10.12354	8.845201	8.842027
1972	10.32263	9.011524	9.124565
1973	10.45141	9.209240	9.311723
1974	10.92523	9.503607	10.06211
1975	11.02799	9.855767	10.12871
1976	11.21283	9.909370	10.17409
1977	11.37642	10.14537	10.41867
1978	11.56011	10.31248	10.51276
1979	11.76152	10.41975	10.74568
1980	11.99848	10.69231	10.99531
1981	12.16248	10.96223	11.28205
1982	12.24314	11.19058	11.21514
1983	12.36202	11.34835	11.29780
1984	12.48316	11.42516	11.52648
1985	12.58313	11.51133	11.56978
1986	12.59998	11.53093	11.40411
1987	12.65302	11.55192	11.44018
1988	12.75914	11.69274	11.44572
1989	12.95286	11.73206	11.66479
1990	13.22562	11.82408	11.93492
1991	13.66716	12.26481	12.42481
1992	13.88755	12.94832	12.65032

1993	13.98923	13.07449	12.65699
1994	14.21254	13.24693	13.07565
1995	14.51115	13.54057	13.32405
1996	14.75943	13.49339	13.62333
1997	14.83802	13.64732	13.73935
1998	14.85596	13.68282	13.55999
1999	14.99053	13.77644	13.76474
2000	15.23222	13.97943	14.27177
2001	15.25703	14.09392	14.22465
2002	15.32464	14.25418	14.28750
2003	15.47418	14.30976	14.49581
2004	15.63182	14.45152	14.61747
2005	15.83864	14.53434	14.94136
2006	15.95732	14.71283	15.10747
2007	16.05266	14.94971	15.12057
2008	16.22039	15.24846	14.88107
2009	16.11878	15.26157	15.00194
2010	16.30328	15.31221	14.93870
2011	16.48835	15.56147	15.04020
2012	16.57824	15.76970	15.15157
2013	16.67894	15.62251	15.17100

المصدر:

- الديوان الوطني للإحصائيات.
- وزارة المالية.

الملحق رقم (03): نتائج اختبار ديكي – فولر للسلاسل الزمنية

1- السلسلة $LPIB_R$

النموذج السادس

Null Hypothesis: LPIBR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.909718	0.6318
Test critical values:	1% level	-4.192337	
	5% level	-3.520787	
	10% level	-3.191277	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBR(-1)	-0.160565	0.084078	-1.909718	0.0637
D(LPIBR(-1))	0.215138	0.157637	1.364766	0.1804
C	1.782486	0.838918	2.124744	0.0402
@TREND(1970)	0.023592	0.013454	1.753562	0.0876

النموذج الخامس

Null Hypothesis: LPIBR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.686475	0.4306
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBR(-1)	-0.013793	0.008179	-1.686475	0.0997
D(LPIBR(-1))	0.122025	0.152322	0.801097	0.4279
C	0.325396	0.118513	2.745657	0.0091

النموذج الرابع

Null Hypothesis: LPIBR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.850806	0.9999
Test critical values:	1% level	-2.621185	
	5% level	-1.948886	
	10% level	-1.611932	

- السلسلة $LPIB_R$

النموذج السادس

Null Hypothesis: DLPIBR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-17.60577	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.205004	
	5% level	-3.526609	
	10% level	-3.194611	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLPIBR(-1)	-0.514818	0.029241	-17.60577	0.0000
D(DLPIBR(-1))	-0.303182	0.058904	-5.147026	0.0000
D(DLPIBR(-2))	-0.240573	0.058736	-4.095809	0.0002
D(DLPIBR(-3))	-0.248404	0.045419	-5.469165	0.0000
C	1.52E-06	2.70E-07	5.643728	0.0000
@TREND(1970)	-4.29E-08	8.80E-09	-4.878164	0.0000

النموذج الخامس

Null Hypothesis: DLPIBR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-13.43483	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.605593	
	5% level	-2.936942	
	10% level	-2.606857	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLPIBR(-1)	-0.450371	0.033523	-13.43483	0.0000
D(DLPIBR(-1))	-0.269591	0.075175	-3.586161	0.0010
D(DLPIBR(-2))	-0.219173	0.075268	-2.911904	0.0062
D(DLPIBR(-3))	-0.302534	0.056597	-5.345437	0.0000
C	2.59E-07	9.72E-08	2.670086	0.0114

النموذج الرابع

Null Hypothesis: DLPIBR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-12.21897	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.624057	
	5% level	-1.949319	
	10% level	-1.611711	

2- السلسلة LDEP

النموذج السادس

Null Hypothesis: LDEP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.069149	0.1274
Test critical values:	1% level	-4.205004	
	5% level	-3.526609	
	10% level	-3.194611	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	-0.382910	0.124761	-3.069149	0.0042
D(LDEP(-1))	0.387856	0.165770	2.339718	0.0253
D(LDEP(-2))	-0.039949	0.172236	-0.231945	0.8180
D(LDEP(-3))	0.350635	0.174576	2.008496	0.0526
C	3.467465	1.070908	3.237875	0.0027
@TREND(1970)	0.060792	0.020625	2.947495	0.0058

النموذج الخامس

Null Hypothesis: LDEP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.383815	0.5806
Test critical values:	1% level	-3.605593	
	5% level	-2.936942	
	10% level	-2.606857	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	-0.016569	0.011973	-1.383815	0.1752
D(LDEP(-1))	0.241743	0.174696	1.383796	0.1752
D(LDEP(-2))	-0.217582	0.178189	-1.221071	0.2302
D(LDEP(-3))	0.141221	0.176109	0.801898	0.4280
C	0.342582	0.166962	2.051856	0.0477

النموذج الرابع

Null Hypothesis: LDEP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.859365	0.9833
Test critical values:	1% level	-2.624057	
	5% level	-1.949319	
	10% level	-1.611711	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- السلسلة **DLDEP**

النموذج السادس

Null Hypothesis: DLDEP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.180916	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.205004	
	5% level	-3.526609	
	10% level	-3.194611	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLDEP(-1)	-0.386503	0.047244	-8.180916	0.0000
D(DLDEP(-1))	-0.088841	0.108866	-0.816054	0.4202
D(DLDEP(-2))	-0.218043	0.102840	-2.120218	0.0414
D(DLDEP(-3))	-0.105050	0.098400	-1.067584	0.2932
C	3.37E-06	1.12E-06	3.005312	0.0050
@TREND(1970)	-9.51E-08	3.71E-08	-2.562070	0.0150

النموذج الخامس

Null Hypothesis: DLDEP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.216930	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.605593	
	5% level	-2.936942	
	10% level	-2.606857	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLDEP(-1)	-0.348137	0.048239	-7.216930	0.0000
D(DLDEP(-1))	-0.058769	0.116517	-0.504377	0.6172
D(DLDEP(-2))	-0.221795	0.110702	-2.003537	0.0529
D(DLDEP(-3))	-0.123931	0.105636	-1.173193	0.2486
C	6.24E-07	3.55E-07	1.759149	0.0873

النموذج الرابع

Null Hypothesis: DLDEP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.804758	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.624057	
	5% level	-1.949319	
	10% level	-1.611711	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1- السلسلة LREC

النموذج الثالث

Null Hypothesis: LREC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.623450	0.7670
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREC(-1)	-0.150159	0.092494	-1.623450	0.1123
C	1.578955	0.834047	1.893125	0.0656
@TREND(1970)	0.019898	0.014628	1.360294	0.1814

النموذج الثاني

Null Hypothesis: LREC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.819710	0.3663
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREC(-1)	-0.025796	0.014176	-1.819710	0.0761
C	0.470146	0.178475	2.634235	0.0118

النموذج الأول

Null Hypothesis: LREC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.697435	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- السلسلة **DLREC**

النموذج السادس

Null Hypothesis: DLREC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-13.82577	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.205004	
	5% level	-3.526609	
	10% level	-3.194611	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLREC(-1)	-0.727674	0.052632	-13.82577	0.0000
D(DLREC(-1))	-0.131826	0.068007	-1.938416	0.0609
D(DLREC(-2))	-0.221225	0.068503	-3.229398	0.0028
D(DLREC(-3))	-0.215225	0.058633	-3.670697	0.0008
C	1.09E-05	1.63E-06	6.713820	0.0000
@TREND(1970)	-3.09E-07	5.34E-08	-5.793815	0.0000

النموذج الخامس

Null Hypothesis: DLREC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.144155	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.605593	
	5% level	-2.936942	
	10% level	-2.606857	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLREC(-1)	-0.563476	0.061621	-9.144155	0.0000
D(DLREC(-1))	-0.117828	0.094431	-1.247761	0.2204
D(DLREC(-2))	-0.170045	0.094386	-1.801585	0.0802
D(DLREC(-3))	-0.261091	0.080721	-3.234476	0.0027
C	1.92E-06	6.71E-07	2.867162	0.0070

النموذج الرابع

Null Hypothesis: DLREC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.952007	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.624057	
	5% level	-1.949319	
	10% level	-1.611711	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (04): اختبار السببية بين المتغيرات لـ Granger

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 07/01/14 Time: 19:12
Sample: 1970 2013
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LPIBR does not Granger Cause LREC	42	4.08388	0.0250
LREC does not Granger Cause LPIBR		2.46245	0.0991
LDEP does not Granger Cause LREC	42	1.50485	0.2353
LREC does not Granger Cause LDEP		5.03640	0.0116
LDEP does not Granger Cause LPIBR	42	0.51597	0.6012
LPIBR does not Granger Cause LDEP		13.4483	4.E-05

الملحق رقم (05): اختبار التكامل المشترك لـ johansen.

- اختبار الأثر(la trace)

Date: 07/05/14 Time: 14:45
Sample (adjusted): 1972 2013
Included observations: 42 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LPIBR LDEP LREC
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.311710	25.13228	29.79707	0.1568
At most 1	0.199553	9.443410	15.49471	0.3260
At most 2	0.002255	0.094830	3.841466	0.7581

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

- اختبار الإمكانية العظمى(maximum eigenvalue):

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.311710	15.68887	21.13162	0.2435
At most 1	0.199553	9.348581	14.26460	0.2583
At most 2	0.002255	0.094830	3.841466	0.7581

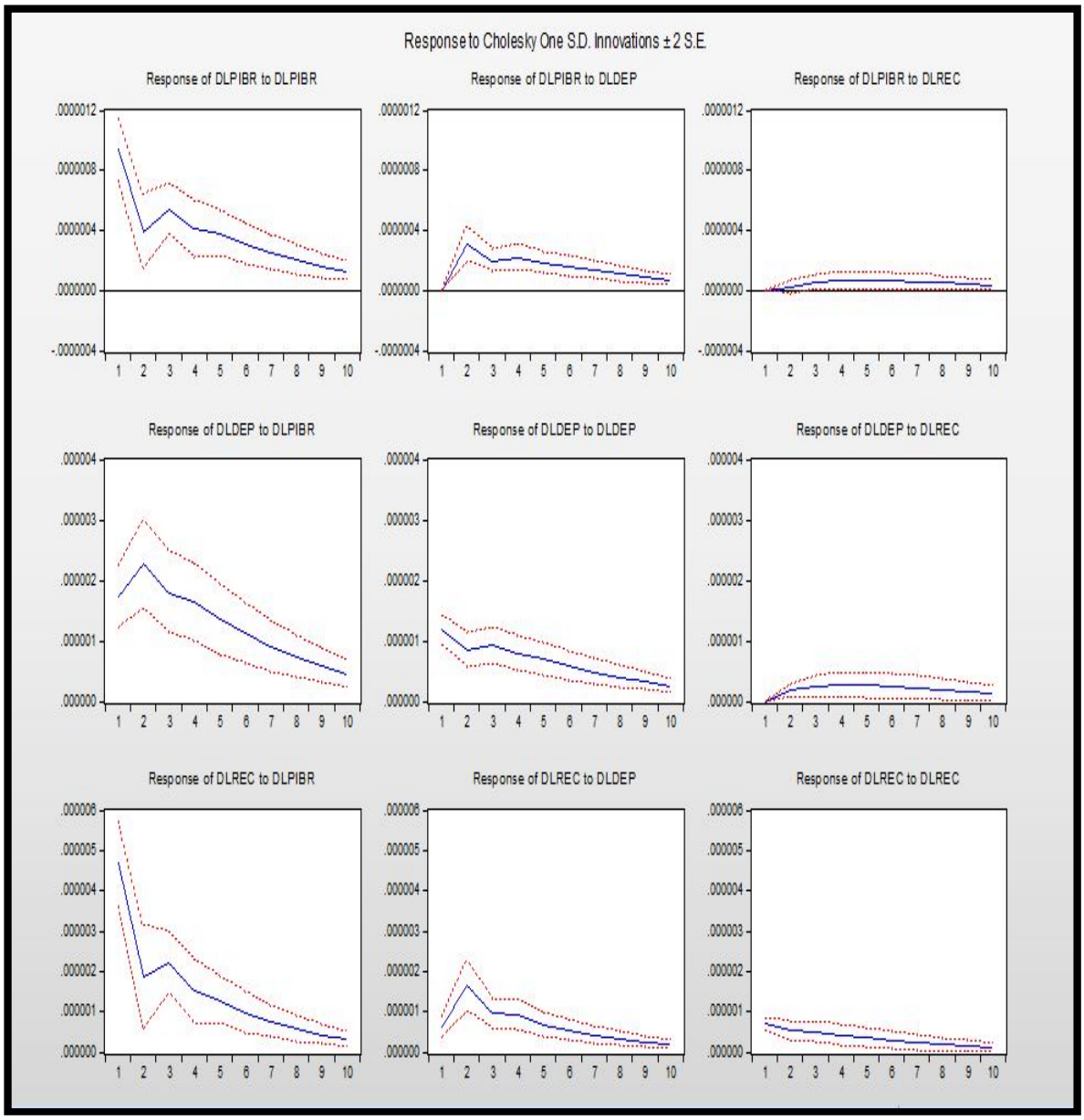
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم(06): تقدير نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/05/14 Time: 15:02
Sample (adjusted): 1971 2013
Included observations: 43 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DLPIBR	DLDEP	DLREC
DLPIBR(-1)	-0.181444	0.073930	-3.585789
	(0.16210)	(0.36016)	(0.82433)
	[-1.11935]	[0.20527]	[-4.34997]
DLDEP(-1)	0.247263	0.571976	0.991086
	(0.04538)	(0.10082)	(0.23076)
	[5.44908]	[5.67318]	[4.29491]
DLREC(-1)	0.029073	0.255517	0.749943
	(0.02978)	(0.06616)	(0.15142)
	[0.97643]	[3.86233]	[4.95282]
C	2.77E-07	1.78E-07	1.34E-06
	(1.8E-07)	(3.9E-07)	(8.9E-07)
	[1.57933]	[0.45575]	[1.50570]
R-squared	0.990293	0.996372	0.976702
Adj. R-squared	0.989547	0.996093	0.974909
Sum sq. resids	3.45E-11	1.70E-10	8.93E-10
S.E. equation	9.41E-07	2.09E-06	4.78E-06
F-statistic	1326.293	3570.732	544.9765
Log likelihood	537.7773	503.4486	467.8436
Akaike AIC	-24.82685	-23.23017	-21.57412
Schwarz SC	-24.66302	-23.06633	-21.41029
Mean dependent	5.28E-06	1.86E-05	1.60E-05
S.D. dependent	9.20E-06	3.34E-05	3.02E-05

الملحق رقم(07): منحنيات الصدمات العشوائية



الملحق رقم (08): جداول الصدمات العشوائية

Response of DLPIBR:

Period	DLPIBR	DLDEP	DLREC
1	9.41E-07	0.000000	0.000000
	(1.0E-07)	(0.00000)	(0.00000)
2	3.93E-07	3.08E-07	2.04E-08
	(1.3E-07)	(5.9E-08)	(2.1E-08)
3	5.41E-07	1.97E-07	5.58E-08
	(8.3E-08)	(3.7E-08)	(2.3E-08)
4	4.10E-07	2.18E-07	6.32E-08
	(9.5E-08)	(4.3E-08)	(2.8E-08)
5	3.73E-07	1.80E-07	6.66E-08
	(7.5E-08)	(3.6E-08)	(2.8E-08)
6	3.03E-07	1.59E-07	6.29E-08
	(6.9E-08)	(3.3E-08)	(2.7E-08)
7	2.51E-07	1.31E-07	5.69E-08
	(5.7E-08)	(2.9E-08)	(2.5E-08)
8	2.01E-07	1.08E-07	4.95E-08
	(4.8E-08)	(2.4E-08)	(2.2E-08)
9	1.60E-07	8.73E-08	4.20E-08
	(3.9E-08)	(2.0E-08)	(1.9E-08)
10	1.26E-07	6.96E-08	3.49E-08
	(3.2E-08)	(1.6E-08)	(1.6E-08)

Response of DLDEP:

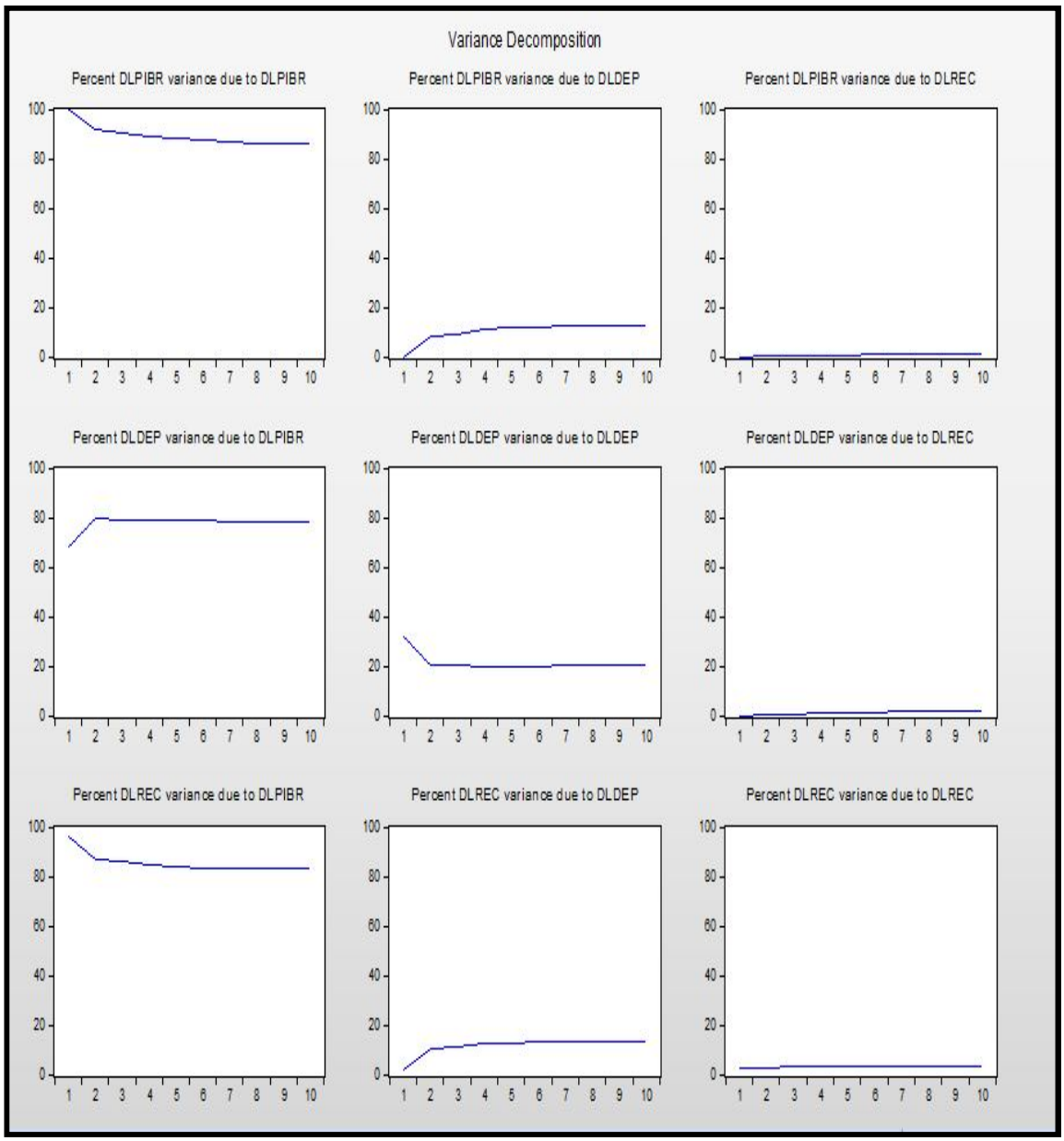
Period	DLPIBR	DLDEP	DLREC
1	1.73E-06	1.17E-06	0.000000
	(2.6E-07)	(1.3E-07)	(0.00000)
2	2.26E-06	8.32E-07	1.79E-07
	(3.7E-07)	(1.4E-07)	(5.0E-08)
3	1.80E-06	9.16E-07	2.38E-07
	(3.4E-07)	(1.5E-07)	(8.4E-08)
4	1.63E-06	7.80E-07	2.68E-07
	(3.2E-07)	(1.4E-07)	(9.9E-08)
5	1.35E-06	6.95E-07	2.62E-07
	(2.9E-07)	(1.4E-07)	(1.0E-07)
6	1.13E-06	5.82E-07	2.43E-07
	(2.5E-07)	(1.2E-07)	(1.0E-07)
7	9.11E-07	4.85E-07	2.16E-07
	(2.1E-07)	(1.1E-07)	(9.3E-08)
8	7.30E-07	3.94E-07	1.85E-07
	(1.8E-07)	(8.9E-08)	(8.1E-08)
9	5.76E-07	3.16E-07	1.55E-07
	(1.4E-07)	(7.2E-08)	(6.9E-08)
10	4.49E-07	2.50E-07	1.28E-07
	(1.1E-07)	(5.8E-08)	(5.7E-08)

Response of DLREC:

Period	DLPIBR	DLDEP	DLREC
1	4.69E-06	6.30E-07	7.01E-07
	(5.3E-07)	(1.3E-07)	(7.6E-08)
2	1.86E-06	1.63E-06	5.25E-07
	(6.4E-07)	(3.2E-07)	(1.2E-07)
3	2.22E-06	9.45E-07	4.98E-07
	(3.8E-07)	(1.9E-07)	(1.3E-07)
4	1.51E-06	9.09E-07	4.10E-07
	(4.0E-07)	(1.9E-07)	(1.4E-07)
5	1.28E-06	6.72E-07	3.46E-07
	(2.9E-07)	(1.5E-07)	(1.3E-07)
6	9.57E-07	5.48E-07	2.80E-07
	(2.5E-07)	(1.3E-07)	(1.1E-07)
7	7.46E-07	4.19E-07	2.26E-07
	(1.9E-07)	(1.0E-07)	(9.6E-08)
8	5.62E-07	3.25E-07	1.79E-07
	(1.5E-07)	(8.1E-08)	(7.9E-08)
9	4.23E-07	2.46E-07	1.40E-07
	(1.2E-07)	(6.2E-08)	(6.3E-08)
10	3.13E-07	1.85E-07	1.09E-07
	(9.5E-08)	(4.7E-08)	(4.9E-08)

Cholesky Ordering: DLPIBR DLDEP DLREC
Standard Errors: Analytic

الملحق رقم(09):منحنيات تباين الخطأ



الملحق رقم(10):جداول تباين الخطأ

Variance Decomposition of DLPIBR:

Period	S.E.	DLPIBR	DLDEP	DLREC
1	9.41E-07	100.0000	0.000000	0.000000
2	1.07E-06	91.59087	8.372579	0.036549
3	1.21E-06	90.64607	9.113511	0.240420
4	1.30E-06	88.80931	10.74485	0.445840
5	1.37E-06	87.89734	11.46101	0.641648
6	1.41E-06	87.16828	12.03031	0.801413
7	1.44E-06	86.69888	12.37554	0.925586
8	1.46E-06	86.37399	12.60880	1.017207
9	1.47E-06	86.16110	12.75647	1.082437
10	1.48E-06	86.02208	12.85059	1.127330

Variance Decomposition of DLDEP:

Period	S.E.	DLPIBR	DLDEP	DLREC
1	2.09E-06	68.51495	31.48505	0.000000
2	3.19E-06	79.39679	20.28866	0.314544
3	3.78E-06	79.06572	20.31388	0.620399
4	4.20E-06	79.18724	19.90425	0.908511
5	4.48E-06	78.90067	19.95459	1.144739
6	4.66E-06	78.68480	19.98539	1.329810
7	4.78E-06	78.48866	20.04270	1.468648
8	4.85E-06	78.34333	20.08729	1.569371
9	4.90E-06	78.23698	20.12285	1.640169
10	4.93E-06	78.16345	20.14805	1.688499

Variance Decomposition of DLREC:

Period	S.E.	DLPIBR	DLDEP	DLREC
1	4.78E-06	96.12281	1.732278	2.144915
2	5.41E-06	86.90579	10.47562	2.618591
3	5.95E-06	85.92823	11.20026	2.871512
4	6.21E-06	84.54143	12.39509	3.063483
5	6.39E-06	83.97532	12.83376	3.190921
6	6.49E-06	83.56726	13.15312	3.279622
7	6.55E-06	83.33848	13.32263	3.338889
8	6.58E-06	83.19525	13.42679	3.377955
9	6.60E-06	83.11126	13.48573	3.403003
10	6.62E-06	83.06161	13.51970	3.418695

Cholesky Ordering: DLPIBR DLDEP DLREC